المجتمـــع المدني في العالم الثالث:

تطورات المفهوم وتحديات بناء الديمقراطية في الوطن العربي

البروفيسر/عبــدهـ مختـــــار موسى

أستاذ سوسيولوجيا السياسـة – السودان

مايو/آيار 2017

المحتـويـات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحـة
المقدمـة	4
الفصل الأول: المرتكزات النظرية والفكرية لمفهوم المجتمع المدني أولاً: الأفكار المؤسسة للمفهوم ثانياً: اسهامات المفكرين ثالثاً: تطور دراسـة المفهـوم	6
الفصل الثاني: دلالات المفهـوم وتعقيداته في العصر الحديث	21
الفصل الثالث: علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية	35
الفصل الرابع: المجتمع المدني والحركات الاجتماعية	46
الفصل الخامس: المجتمع المدني العالمي	58
الفصل السادس: عزمي بشارة ونقد المجتمع المدني عربياً	64
الفصل السابع: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي	73
الفصل الثامن: دور الإعلام في دعم المجتمع المدني	82
الفصل التاسع: معوقات دور المجتمع "الأهلي" في بناء الديمقراطية في الوطن العربي	91
الخاتمـة	103
قائمة المصادر والمراجع	106

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل (رقم 1) يشرح كيفية تأثير الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية، والتالي في التصورات والمواقف والسلوك	89
شكل (رقم 2) يوضح أثر تدخل النظام السياسي/الدولة في المجتمع المدني التقليدي (الأهلي) في السودان	95

المجتمـــع المدني في العالم الثالث:

تطورات المفهوم وتحديات بناء الديمقراطية في الوطن العربي

بروفيسر/عبــدهـ مختـــــار

أستاذ الاجتماع السياسي/جامعة امدرمان الإسلامية/السودان

drmukhtar60@gmail.com

المقـدمــة:

تنطلق هذه الدراسة من **فرضية** أساسية هي بناء الديمقراطية المستدامة في الوطن العربي تعتمد بدرجة كبيرة على بناء مجتمع مدني واعٍ وحر ومتماسك وقوي. وتتناول من **منظور تاريخي ومنهج وصفي** تطور مفهوم المجتمع المدني من العصور القديمة حتى المعاصرة. وتحاول أن تبحث الدراسة في أسباب هلامية المفهوم وأهمية النظر إليه من خلال أنه مفهوم مرن يتكيف مع تطور تداخل الظواهر وتعقيدات العصر. وتحاول أن تناقش **السؤال** حول إمكانية اعتبار الأحزاب السياسية جزءً من المجتمع المدني أم لا؟ وتحاول الدراسة أن تبحث في التمييز بين المجتمع المدني من جهة، و كل من المجتمع السياسي والمجتمع الأهلي والمجتمع المهني من ناحية أخرى. هذه الدراسة غير معنية بتفاصيل تعريفات المفهوم فقد خضع لأدبيات كثيفة. لكنها تركز بدرجة أكبر على التطور التاريخي للمفهوم خاصة في ما يلي المنطلقات الفلسفية والأفكار المؤسسة للمفهوم. وتحاول تفسير علاقة الحركات

الاجتماعية بالمجتمع المدني بفرضية العلاقة العضوية بينهما. حيث ترى أن الحركة الاجتماعية هي وليدة الحراك الفكري والثقافي والاجتماعي الموجود في المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته يصب كسبها في صالح المجتمع المدني. كما تحاول أن تناقش وظيفة ودور المجمتع المدني في بناء الديمقراطية في الوطن العربي.

كما تفحص الدراسة واقع المجتمع المدني في الوطن العربي من خلال النظر في المتغيرات الجديدة مثل الإعلام الإلكتروني/الفضائي المعاصر، والعولمة وثورات الربيع العربي. وترى الدراسة أن الهلامية التي يأخذها البعض على المفهوم لها بعد إيجابي، لأن المفهوم يرتبط بالمجتمع الذي يتصف بالديناميكية والتغير المستمر وفي تجدد ظاهراته. وبالتالي فإن شمولية المفهوم تستوعب هذه الديناميكية. وتقترح الدراسة استخدام مصطلحين في إطار مفهوم المجتمع المدني هما: "المجتمع المدني الحديث" و"المجتمع المدني التقليدي" لمعالجة مشكلة الالتباس التي تنتج من استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي". وترى الدراسة أن لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل في حركة المجتمع بصورة عامه وفي التغيير وفي الثورات بحكم أنها تضم الطبقة المستنيرة وطبقة الانتجلنتسيا (intelligentsia) وقادة الفكر والرأي والإعلام. وتركز الدراسة على دور الإعلام في بناء مجتمع مدني متماسك وقوي وواعٍ ينتج قياداة واعية تعمل على التأسيس لتحول ديمقراطي حقيقي وحكم رشيد.

الفصل الأول

المرتكزات الفكرية والنظرية لمفهوم المجتمع المدني

أولاً: الأفكار المؤسسة للمفهوم:

علاقة المجتمع بالدولة أو الفرد بالحكومة كان موضوع تناوله الفلاسفة والمفكرون منذ ما قبل الميلاد خاصة سقراط وأفلاطون وأرسطو. فقبل ألفي سنة عكف الفلاسفة الكلاسيك على دراسة المفاهيم التي تحيط بالحياة الاجتماعية في دولة المدينة. وتساءلوا: كيف يمكن أن يحقق الناس حياة فاضلة وهم في غمرة الصراع الدائم بين رغباتهم الفردية وحاجات المجتمع؟" يرى أفلاطون أن سقراط كان يؤيد حسم القضايا عبر نقاش عام باستخدام الجدل، وهو نوع من الحوار العقلاني والذي من خلاله يستطيع المشاركون في الجدل اختبار فرضياتهم في مقابل فرضيات الآخرين لاكتشاف الحقيقة، أي إلى أنيقدموا منطق لا يمكن دحضه.

إذن نشأ المفهوم لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "جماعة سياسية تخضع للقوانين"[1] أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني. فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يُقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. كما أن فلاسفة الإغريق في تأملهم لقضايا قسمة السلطة والحقوق بين المواطنين والدولة طوروا أفكار "التمثيلية" و "المواطنة" و "الحقوق" و "المشاركة" و "الممارسة

[1] أحمد حسين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004؛ في: فتحي عبد السلام معتوق، دور المجتمع المدني في معالجة الاضطراب السياسي في ليبيا والسودان: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2016، ص 10

السياسية". وتجلت في صياغاتهم النظرية للحدود والفواصل بين الدولة والمجتمع والأفراد... وبيّنوا للإنسانية حقيقة وجود كيانين اجتماعيين هما الشعب "المجتمع"، والدولـة".[2]

1. التطور التاريخي للمفهوم في العصور الحديثة:

من منظور تاريخي تغير مفهوم "المجتمع المدني" مرتين عن معناه الأصلي/الكلاسيكي: التغيير الأول حدث عند الثورة الفرنسية؛ والثاني عند انهيار الشيوعية في أوروبا. مفهوم المجتمع المدني في التصور الجمهوري الكلاسيكي ارتبط بالفكر الحديث الأول لعصر التنوير في القرن الثامن عشر. بيد أن له تاريخ أقدم في مجال الفكر السياسي. بصورة عامة يشير مفهوم المجتمع المدني إلى "رابطة سياسية تدير الصراع من خلال فرض قواعد تكبح المواطنين من إلحاق الأذى ببعضهم البعض". [3] وهذا يعني أنه يتموضع في مقابل حياة الغابة وحالة الطبيعة حيث البقاء للأقوى The survival is for the fittest.

شهدت العصور الوسطى تغييرات كبيرة في الموضوعات التي تناولها بالنقاش الفلاسفة السياسيون. وبسبب الترتيبات الفريدة للاقطاعية، فإن مفهوم المجتمع المدني اختفى عملياً من القضايا الرئيسية للنقاش بينما احتلت قضايا أخرى بؤرة النقاش – مثل الحرب العادلة (just war)، واستمر هذا الوضع حتى نهاية عصر النهضة.

[2] سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، (ورقة قُدمت للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992.

[3] Edward, Michael, Civil Society. Cambridge , England: Polity Press, 2004), p. 6.

2. **ما قبل التاريخ الحديث:** pre-modern history

شكلت حرب الثلاثين عاما واتفاقية ويستفاليا نقطة بداية لظهور نظام الدولة ذات السيادة، ومكّن ذلك الوضع الملكيات فرض سيطرتها المحلية عن طريق إضعاف الاقطاعيين ووقف الاعتماد عليهم في الجيش.[4] تبعا لذلك تمكنت االملكيات من تشكيل جيوش وطنية وتدشين بيروقراطيات مهنية وأقسام مالية مما مكنهم من إحكام السيطرة المباشرة وتصبح سلطة عليا على رعاياها. ولمقابلة الصرف الإداري سيطرت الملكيات على الاقتصاد. وهذا أدى إلى ظهور الحكم المطلق (Absolutism) حتى منتصف القرن الثامن عشر أصبح الحكم المطلق السمة الغالبة في أوروبا.[5]

مفهوم الحكم المطلق في الدولة كان مثار جدل في عصر التنوير كوليد طبيعي للنهضة والانسانوية humanism، والثورة الصناعية، حيث طرح مفكرو التنوير أسئلة أساسية مثل: ما هي الشرعية التي تضفيها الوراثة؟ لماذا تؤسس الحكومات؟ لماذا يتمتع بعض الناس بحقوق أساسية دون غيرهم؟ وغيرها من الأسئلة. هذه الأسئلة قادتهم لوضع فرضيات محددة حول طبيعة العقل الإنساني، مصادر السلطة السياسية والأخلاقية، المنطق وراء الحكم المطلق؟ وكيف يمكن الانتقال إلى ما وراء الحكم المطلق؟ يؤمن مفكرو التنوير بالخير المتأصل في العقل الإنساني، واعترضوا على التحالف بين الدولة والكنيسة والذي يعتبر عدو لتطور ورفاهية الإنسان بسبب الصفة القهرية coercive لآلة الدولة التي تحد من حرية الفرد حيث أن الكنيسة أسبغت الشرعية على الملكيات بتبنيها لنظرية الأصل الإلهي (the Divine Origin). لذلك تم اعتبارهما (الكنيسة والدولة) عدو لإرادة الناس.[6]

[4] Brown 2001:70. In: Rory O'Brien, *Philosophical History of the Idea of Civil Society*, February 1999, p. 11.
[5] Knutsen 1997:80 – 118, in Brown, Ibid., p. 11.
[6] Chandhoke 1995:88, Ibid., p. 11.

متأثرين بفظاعة حرب الثلاثين عاما رأى الفلاسفة السياسيون في ذلك العصر أن العلاقات الاجتماعية يجب ترتيبها بطريقة مختلفة عن شروط القانون الطبيعي. نتجت عن جهودهم الفكرية نظرية العقد الاجتماعي والتي تعاملت مع العلاقات الاجتماعية على أنها تقوم بطبيعتها على الصراع ويتسق ذلك مع الطبيعة الانسانية. واتفقوا على أن الطبيعة البشرية يجب أن تستوعبها مؤسسات الدولة والقوانين الوضعية.[7]

ثانياً: إسهامات المفكرين:

1. توماس هوبس:Thomas Hobbes

(1679 – 1588)

يركز هوبس على أهمية وجود دولة قوية للحفاظ على مدنية المجتمع. يرى هوبس أن الأفراد تحركهم المصالح الذاتية. وهذه المصالح هي بطبعها متضاربة. لذلك في دولة الطبيعة تسود حالة من الحرب – حرب الكل ضد الكل. وفي هذه الحالة تكون حياة الإنسان معزولة وفقيرة وشريرة وبائسة ومتوحشة وقصيرة. وأن هذا الصراع والفوضى يعوق تطور المجتمع والمصالح المشتركة. لذلك بحث الناس عن أسس جديدة للمجتمع فيها تستند الفضائل المدنية إلى قوانين الطبيعة والتي في مقدمتها يجب أن يسعى الإنسان للسلام. والمصدر الآخر هو مقدس – مستلهم من القاعدة الذهبية في الانجيل (Bible's Golden Rule) والتي تلزم الفرد على احترام حقوق الآخرين من أجل حماية حقوقه.وعلى ضوء نمو المعاملات الاقتصادية في المجتمع يرى هوبس أن العلاقات الاجتماعية يجب أن تقوم على أساس

[7]Pollock, Graham, *Civil Society Theory and Euro-Nationalism*," Studies In social and Political Thought.1997, p. 23.

المساواة والثقة المتبادلة، وكل شخص يجب أن يلتزم بالاتفاقيات والعقود. لكن بما أن الناس أحيانا يقعون في الأخطاء fallible، يجب تأسيس دولة بموافقة الشعب لحفظ السلم وتتأكد من رعاية العقود. ولكي تصون حقوق كلالمواطنين يجب أن تكون الدولة محايدة (impartial).

2. جـون لوك:

يحمل لوك مفاهيم شبيهة لتوماس هوبس. في نظرته للوضع السياسي في انجلترا – أنها فترة الثورة المجيدة – تجلت في الصراع بين الحق الإلهي للتاج الملكي والحقوق السياسية للبرلمان. هذا الصراع دفع لوك لصياغة نظرية العقد الاجتماعي وهي تتمثل في دولة محددة ومجتمع قوي. بالنسبة له أن الناس عاشوا حياة غير آمنة في حالة الطبيعة. لذلك اتفق الناس على تأسيس سلطة عامة مشتركة (common public authority). غير أنه لم يستبعد تصاعد قوة السلطة السياسية وتتحول إلى نظام فرد متسلط (أوتوغراطي) إذا لم توضع لها قيود.[8]اتفق هوبس ولوك على ضرورة إقامة نظام يتحقق فيه التعايش السلمي بين الناس ، وهذا النظام يمكن أن يتحقق من خلال اتفاقية أو عقد اجتماعي.

ويرى مفكرو عصر التنوير أن الناس عقلاء ويمكنهم تشكيل مستقبلهم وبالتالي لا يحتاجون إلى حكم مطلق للسيطرة عليهم. مثلا يتفق إمانويل كانت مع **جان جاك روسو** أن الناس بطبعهم محبون للسلام peace lovers. وأن الحرب هي نتاج للحكم المطلق.[9] ويرى (كانت) أن النظام سوف يكون فعالاً ليحول دون هيمنة فئة محدودة ويمنع طغيان الأغلبية.

[8]Kaviraj, 2001, p. 291, In: O'Brien, Ibid., p. 3.

[9]Alagappa, Muthiah. *Civil Society and Political Change in Asia*. Stanford: Stanford University Press. 2004, p. 30.

إذن يرجع ظهور المفهوم (تبلور بصورة واضحة) إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر مع نظريات العقد الاجتماعي عند توماس هوبس وجون لوك وجان جاك روسو، حيث كان المفهوم يشير في ذلك الوقت إلى مجتمع المواطنين الأحرار الذين يختارون بإرادتهم الحرة شكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظله. وظل مفهوم المجتمع المدني يُستخدم بواسطة المفكرين الاجتماعيين حتى هيغل وماركس، أي إلى أواخر القرن التاسع عشر.[10]

3. العصر الحديث: هيجل (G.W.F. Hegel):

غيّر هيجل مفهوم المجتمع المدني تغييراً كاملاً فتح به المجال إلى فهم ليبرالي بوصفه شكل من أشكال "مجتمع السوق" في مقابل مؤسسات الدولة القومية الحديثة.[11] وقد ميّز هيجل بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعُرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات المشار إليها.[12]

يختلف هيجل عن أسلافه في أنه جعل المجتمع المدني مجال مستقل ونظام للحاجات "a system of needs"، وهو الفضاء بين الأسرة والدولة. والمجتمع المدني هو حقلrealm للعلاقات الاقتصادية كما هو الحال في المجتمع الصناعي الرأسمالي لأنه ظهر في عصر الرأسمالية وخدم مصالحها المتمثلة في الحقوق الفردية والملكية الخاصة.[13] واستخدم هيجل المفهوم باللغة الألمانية ليدل على فضاء

[10] سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني،جريدة الحياة اللندنية، العدد (13894)، 2001/3/31، ص 10.
[11] Hegel,G.W.F., *Elements of the Philosophy of Rights,* edited by Allen W. Wood (Cambridge University Press, 1991), p. 184.
[12] علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2000،ص ص 178 – 180.
[13] Ibid,.p. 202.

(sphere) ينظمه القانون المدني (civic code). هذا الاتجاه الجديد في تصور المجتمع المدني اتبعه كل من أليكس توكفيل وكارل ماركس.

يرى هيجل أن المجتمع المدني يتجلى في قوى متناقضة. وبما أنه مجال للمصالح الرأسمالية فإن الصراعات وعدم المساواة فيها متوقعة في داخله (مثل الاستعداد العقلي والجسدي، المواهب والأوضاع المالية). ويرى أن هذه التباينات تؤثر على الخيارات من ناحية نوعية العمل الذي يقومون به. ويرى أن الوظائف المتنوعة في المجتمع المدني تشمل ثلاثة مجالات: المجال الأساسي (الزراعة)، والمجال الرسمي (التجارة والصناعة)، والمجال العالمي (المجتمع المدني). ويستطيع الفرد أن يختار مجاله، وإن كانت خياراته محدودة بالتباينات السالفة الذكر. لكنه يرى أن هذه التباينات تمكن من ملأ كل المجالات بحيث تتحقق كفاءة النظام.[14]

4. كارل ماركس:

استعمل ماركس هذا المفهوم لأول مرة سنة 1843 في مؤلفات الشباب، وذلك بمعنى قريب من المعنى الذي استعمله به هيجل. وذلك راجع لتأثر ماركس الشديد في هذه الفترة بهذا الفيلسوف. على أن الشكل النهائي لهذا المفهوم في المنظور الماركسي الناضج، لم يتبلور إلا بعد تمكن ماركس من بناء نسقه النظري بكيفية تامة مع كتاب رأس المال. ففي هذا الكتاب، وفي ذلك "التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والبنية الفوقية، سيعتبر المجتمع المدني مكونا أساسيا من مكونات البنية الأولى، وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة خاصة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي. ومن ثمة فدوره حاسم في

[14] Hegel, Ibid., p. 202.

تحديد طبيعة البنية الثانية بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات وأنظمة حكم[15]". هذا فضلا على أنه يمثل إحدى أهم مستويات وتمظهرات الصراع الطبقي الذي تحدث عنه ماركس طويلا، وذلك بسبب التناقضات التي تميز المصالح المادية لمكونات هذا المجتمع عادة.

إن الشائع بالنسبة للدراسات والأبحاث التي حاولت تقييم الإسهام الماركسي بخصوص فرضية المجتمع المدني، هو التركيز على ضعف هذا الإسهام وتواضعه. ولعل هذا الحكم صحيح إلى حد ما، إذا ما استحضرنا الآفاق الفكرية والإشكالات الفلسفية والسياسية التي كانت توجه التفكير الماركسي. ففكرة المجتمع المدني، في نهاية الأمر، فكرة تطورت في حضن الفلسفة السياسية الليبرالية. وماركس نفسه فضل استعمال مفاهيم أخرى، ارتأى أنها أقدر على تحليل المجتمع وفهم آليات ومنطق اشتغاله. غير أن هذا التوجه لم يمنع مع ذلك مفكرين آخرين تبنوا التحليل الماركسي جملة وتفصيلا من إعادة الاعتبار لهذا المفهوم، بل ومن إعطائه أبعادا جديدة ودلالات مغايرة. وهذا بالضبط ما سيقوم به الفيلسوف والمفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، ابتداءا من سنة 1920[16].

يرى ماركس أن المجتمع المدني هو البنية الأساسية التي تتفاعل فيها قوى الانتاج والعلاقات الاجتماعية، موافقا على وجود علاقة بين الرأسمالية والمجتمع المدني. حيث يرى أن الأخير يمثل مصالح البرجوازية. وبالتالي فإن الدولة باعتبارها بناءً فوقيا هي أيضا تمثل مصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة. وتبعا لذلك فإنه يرفض أن يكون للدولة دور إيجابي كما يذهب هيجل. ويرى أن الدولة لا

[15] مصطفى كامل السيد، **ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر، 1992، ص 645.

[16] مصطفى كامل السيد،المرجع السابق.

يمكن أن تكون محايدة في تعاملها مع المشكلات، بل هي مدافع عن مصالح الطبقة البرجوازية. بل هي الأداة التنفيذية للبرجوازية والتي سوف تتلاشى حالما يحقق العمال السيطرة الديمقراطية على الدولة.[17]

5. قرامشي:

غير أن أنطونيو جرامشي[18] انتقد مفهوم كارل ماركس للمجتمع المدني. حيث يرى أن المجمتع المدني هو جزء من النظام الأساسي الاجتماعي/الاقتصادي للدولة، بل وضع المجتمع المدني كجزء من البناء السياسي الفوقي؛ واعتبر المجتمع المدني بمثابة ماكينة للهيمية البرجوازية باعتبارها تمثل طبقة محدودة ليس إلا. كما ركز قرامشي على الدور الحاسم للمجتمع المدني كمساهم في رأس المال الثقافي والآيديولوجي اللازم لاستمرار الهيمنة الرأسمالية. وليس كما طرحه كارل ماركس كمشكلة فإن قرامشي اعتبر المجتمع المدني مجال لحل المشكلات.[19] لقد أساء اليسار الجديد فهم رؤية قرامشي عندما أوكلوا للمجتمع المدني دور مفتاحي في الدفاع عن الناس ضد الدولة والسوق، وتأكيدهم على الإرادة الديمقراطية للسيطرة على الدولة. وفي الوقت نفسه اعتبر الليبراليون الجدد المجتمع المدني فضاء أو مجال للصراع للقضاء على الحكومات الشيوعية والسلطوية. وهكذا فإن مفهوم المجتمع المدني يحتل مكانة مهمة في الخطاب السياسي لدى الليبراليون الجدد واليسار.

كان أنطونيو جرامشي آخر الفلاسفة والمفكرين الذين جعلوا لمفهوم المجتمع المدني مكانة كبرى ومحورية في بنائهم النظري، حيث يُعرف جرامشي المجتمع المدني في سياق حديثه عن المثقفين وتكوينهم محددا مستويين للأبنية الفوقية: أحدهما يُطلق عليه المجتمع المدني، وهو الذي يتكون من

[17] Edwards, Michael. Op. cit, p.10.

[18] مفكر يساري إيطالي كان من أوائل المفكرين الذي أعادوا الاهتمام لمفهوم المجمتع المدني وبلورته بشكل تفصيلي في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

[19] V.I. Lenin, Imperialism, the Highest Stage of Capitalism, (2010). See also: Ehrenberg, John. Civil Society: The Critical History of an Idea. New York. New York University Press, 1999.

مجموع الهيئات التي توصف بأنها هيئات خاصة، والمستوى الآخر هو المجتمع السياسي. ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارسها الطبقة أو الجماعة الحاكمة في المجتمع كله من جهة، ووظيفة السيطرة المباشرة التي تمارسها من خلال مؤسسات الدولة وحكم القانون من جهة أخرى. ومن ثم يعتبر جرامشي المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي يضم كل ما يُسمى بالخاص من المنظمات والنقابات والأحزاب السياسية والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام والرأي العام وغيرها من الهيئات التي تتجسد في هيئة شبكة معقدة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد.[20] وأكد جرامشي عدم التكافؤ بين سلطة الدولة القمعية ومؤسسات المجتمع المدني، فهما لا يتطوران بشكل متكافئ كما أنهما لا يقفان في نفس المواقع لبعضهما البعض في كل الأوقات وفي كل الدول. وفي حالة الدول الأكثر تقدماً يقف المجتمع المدني بناءً شديد التعقيد لديه القدرة على مقاومة كارثة الهجوم المفاجئ للعنصر الاقتصادي المباشر – أزمات، كساد...[21]

6. **ما بعد التاريخ الحديث:** Post-modern History

اختفى المفهوم لفترة ثم عاد بقوة في العقد الأخير من القرن العشرين. ويفسر بعض المحللين عودته للظهور إلى انهيار الكتلة الشرقية بحيث جاء المفهوم ليعبر عن هذه الحالة أو العملية التاريخية المزدوجة: التفكك والانهيار للأنظمة الشمولية من ناحية، وولادة مجتمعات حرة ديمقراطية من ناحية أخرى. وتمت هذه العملية المزدوجة في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بأشكال سلمية. لذلك

[20] أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص ص 117 – 119.
[21] جون مولينو، الماركسية والحزب، أنظر موقع مركز الدراسات الاشتراكية على شبكة الانترنيت: http://www.mdar.org/tragm/mp

ارتبطت هذه العملية بمصطلح المجتمع المدني، كما ارتبط المفهوم بأسلوب الإدارة السلمية للصراع أو الجدل الاجتماعي.[22]

يُعتقد أن أول من طوّر مفهوم المجتمع المدني في عصر الحداثة هو المعارضة السياسية في منظومة دول شرق أوروبا (الكتلة السوفيتية) في ثمانينات القرن العشرين. غير أن البحث يوضح أن الدعاية الشيوعية لها الأثر الأكبر في تطوير ونشر الفكرة في محاولة لشرعنة التحولات النيولبيرالية في عام 1989. بحسب نظرية إعادة بناء نظم الرعاية، أصبح التصور الجديد لمفهوم المجتمع المدني آيديولوجيا لليبرالية الجديدة مانحة الشرعية لتطور قطاع ثالث كبديل لدولة الرفاه. وأن التطور الحالي للقطاع الثالث هو نتاج لعملية إعادة هيكلة نظم الرعاية أكثر من كونه نتاج للدمقرطة democratization.[23]

يرى جيليان شويدلر (Jillian Schwedler) أن المجتمع المدني يظهر مع بعث أو إحياء المجال العام حيث يبدأ الأفراد والجماعات في تحدي حدود السلوك المسموح به، مثلاً عندما يتم الحديث علناً ضد النظام أو مطالبة الحكومة أن تستجيب للحاجات الاجتماعية – عندها يبدأ المجتمع المدني في التشكُّل.[24]

الملاحظ بصورة عامة أنه رغم الاجتهادات الكثيرة والاسهامات المتعددة من مختلف الفلاسفة والمفكرين في تأسيس مفهوم "المجتمع المدني" إلا أن الإسهام الأكبر يرجع إلى مفكري العقد الاجتماعي. فقد كان نتاج اسهاماتهم أن تبلور تصور عام متفق عليه بتأكيد "تمايز الدولة والمجتمع

[22] سعد الدين إبراهيم، جريدة الحياة اللندنية، مصدر سابق.

[23] Pawel Stefan Zaleski, Neoliberalism and Civil Society, Wydawnictwo UMK, Torun 2012.

[24] Schwedler, 1995, p. 5. See also Habermas, J. 1974. The Public Sphere: an encyclopedia article. New German Critique. 3, 49 – 55.

بإقرار الحقوق المدنية للأفراد أو المواطنين واعتبار قيام السلطة السياسية أو الدولة هو نتيجة تعاقد اجتماعي وتنازل متبادل بين السلطة والفرد، وخروج من الحالة الطبيعية إلى نشأة المجتمع المنظم... حيث يتوافق الجميع على قواعد يتنازل بموجها الفرد عن حريته المطلقة مقابل قدر من الأمن والاستقرار والنظام؛ أي خضوع الإرادة الحرة إلى الإرادة العامة."[25] ومن أفكارهم بدأ تبلور مفهوم الدولة كـ "مجتمع سياسي."

ثالثاً: تطور دراسة المفهوم:

انشغل الفكر الغربي بصياغة تصنيفات أو نماذج كبرى مثل التحول من الاقطاعية إلى الرأسمالية، وتحديث المجتمع التقليدي؛ لكن يُلاحظ أنه خلال قرون التحول (1500 – 1800) كان المفهوم الذي يشغل مكانة محورية في مناقشة النظام الاقتصادي هو مفهوم المجتمع المدني. إذ بدت واضحة طبيعة اقتصاد التبادل الجديد، وانفصاله عن الدولة، وما ترتب على ذلك من نتائج أخلاقية، وسياسية، واشكال مصاحبة للتنظيم الاجتماعي. وهكذا، كان التفكير في الحرية الجديدة التي اكتسبها الأفراد في المجتمع المدني موضوع اهتمام واسع النطاق خلال عصر التنوير. ويُلاحظ أن مؤلف توماس هوبس الشهير (اللويتان Leviathan) الذي انطوى على فلسفته السياسية جاء انعكاسا لتلك البساطة والقوة التي ميزت العلاقات الاجتماعية بعد أن أصبحت خاضعة لعلاقات التبادل بين الأفراد.[26]

على أنه لُوحظ أن في معظم النظريات المبكرة حول المجتمع المدني كانت التصورات حول الطبيعة البشرية، والعالم الميتافيزيقي تلعب دورا مهماً. فالفكرة التي مؤداها أن هناك حالة للطبيعة كانت قائمة

[25] حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان(، سلسلة الثقافة السياسية: مفاهيم وقضايا،2)،القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001, ص 10.

[26] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث (الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، (د. ت.)، ص 174.

قبل ظهور المجتمعات استخدمت بواسطة كُتّاب كثيرون كأداة للمناقشة التاريخية أو أداة تحليلية وذلك لاستخلاص ما هو مميز وجوهري حول الأفراد والمجتمع. ومعنى هذا الافتراض لوجود حالة طبيعة هو المقابلة بين النظام الطبيعي والنظام الاجتماعي. أما النظام الطبيعي فهو النظام الذي خلقه الله، ومن ثم فإن له الشرعية والأولوية على النظام الاجتماعي الذي هو من وضع الإنسان. والفكرة الأساسية التي تنهض عليها هذه النظريات التي صاغت فكرة القانون الطبيعي هي أن هناك مساواة طبيعية وأساسية بين كل الكائنات الإنسانية. وهذه الفكرة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني. وهي التي أصبحت الأساس الذي أُقيمت عليه المذاهب الليبرالية بكافة أنواعها. فإذا كان الأفراد جميعا يشتركون في طبيعة بشرية واحدة، بمعنى أنه توجد لديهم نفس السمات والخصائص الإنسانية وهم أيضا يواجهون نفس الظروف الطبيعية والبيئية، ولديهم جميعا القدرة على العمل، والدافع للمحافظة على وجودهم وإلى تحسين أحوالهم، إذن فالمجتمع له أساس طبيعي. كما أن الترتيبات الاجتماعية الخاصة به يجب أن تنسجم وتتوافق مع القانون الطبيعي الإلهي. لكن هذه النظرة البسيطة والطبيعية للمجتمع كانت تصاحبها نظرة أخرى أكثر تعقيداً، فلقد زاد الاعتماد المتبادل بين الناس لاشباع حاجاتهم، نتيجة لتقسيم العمل والتخصص، واتسع نطاق الأسواق، واتسع نطاق انتاج السلع والخدمات والتجارة.

ولهذا فقد اصطحب هذا التصور الاقتصادي معه تصوراً سياسيا للدولة – دولة ذات سلطة وقوة، ولكنها موجهة لأداء دور معين ألا وهو دعم القواعد التي تحكم المجتمع المدني. فعلى الدولة أن تكون من القوة بحيث تستطيع أن تقوم بهذا الدور، ومن جهة أخرى يتعين أن تعرف حدود تدخلها في التنظيمات والتعاقدات الخاصة بالمجتمع المدني. **والدولة إذن تنظم ولا تتدخل.** وفي هذه الحالة تصبح المنافسة بين الأفراد، ليست ظاهرة طبيعية فحسب، بل وسيلة تحقيق المصالح العامة. فحينما يحقق

الأفراد مصالحهم الخاصة داخل هذا الإطار، فإنهم أيضا يحققون الصالح العام، لأنهم يسهمون في تنمية السلع والخدمات التي تُباع وتُشترى في الأسواق بأقل تكلفة ممكنة للمجتمع.[27]

المجتمع المدني بوصفه مجتمعا مدنياً، أو مكتفياً باسهامات أفراده في تفاعلهم مع البيئة الطبيعية، واشباعهم لحاجاتهم الطبيعية، ودوافعهم النفسية، أصبح من المفاهيم التي تمثل احدى الأفكار المسيطرة في الفكر الاجتماعي الغربي خلال الفترة من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر. الأمر الذي جعل "المجتمع المدني" ذاته – بما ينطوي عليه من حاجات وأنظمة – موضوعا لدراسة مستقلة هي الاقتصاد السياسي التي تطورت عن الفلسفة الأخلاقية. وترجع أهمية هذه الخطوة في أنها جعلت مفهوم المجتمع المدني يمثل مجالا محددا ومنفصلاً عن الدولة التي يتعامل معها الأفراد كمواطنين. وهذا بدوره يسّر التفرقة بين الاقتصاد والعلوم السياسية. فحينما ندرك المجتمع المدني بوصفه يتضمن مبادئ تنظيمية، ويمثل الأساس المادي الذي لا غنى عنه لكل سياسة أو ثقافة، فإن ذلك يفتح الطريق أمام دراسته وفقا لطبيعته الخاصة، دون استعارة تصورات أخرى خارجة عن نطاقه من السياسة أو الفلسفة. لقد كان ذلك يمثل تغييرا عميقا في الفكر الغربي.[28]

بصورة عامة يبحث مفكرو المجتمع المدني في طبيعة البناء السياسي وعلاقته بالمجتمع المدني والمشاركة في صنع القرارات وتحديد الاختيارات المجتمعية، والتأكيد على الاستخدام العام للعقل في مناقشة القضايا المجتمعية العامة والعمل على تفهم آراء الآخرين جيداً والقيم التي يلتزمون بها من أجل الوصول إلى وجهات نظر مشتركة في القضايا موضوع المداولة. ويخشى جميع مفكري المجتمع المدني

[27] Andrew Gamble, An Introduction to Modern Social and Political Thought, London, Macmillan Press, 1981, p. 44.
[28] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ص 176 – 177.

أن يشجع اتجاه السوق على خلق مجتمع لا يعمل على تدعيم الاهتمام بحقوق الأفراد وحرياتهم وحاجاتهم.. لكن يرى الجميع أن المجتمع المنظم جيداً لا يعاني هذا المصير.[29]

وقد تحدث بعض المفكرين والباحثين عن "شروط تاريخية" الواجب توافرها في المجتمع حتى نعده مجتمعا مدنيا كائنا ما كانت الدولة والمجتمع السياسي. ووضع أحد الباحثين تصورا للإطار النظري لهذه الشروط المتمثل في وعي متشكل تاريخياً لمجموعة من التمايزات التي تمثل الشروط التاريخية لنشوء المجتمع المدني التي اقترحها جون إيلي ولخصها عزمي بشارة:[30]

أ. الفصل بين الدولة والمجتمع كشرط معطى تاريخياً.

ب. اعتبار الفرد المواطن، وتميزه ككيان حقوقي متفرد.

ت. الوعي بالفروق التي تميز المنظمات الطوعية التي يلتف حولها الأعضاء في وعي واختيارية، وبين الجماعات العضوية الطبيعية كالعشائرية والقبلية.

ث. رؤية الفروق بين أهداف ومرامي ونظم المنظمات الاجتماعية الطوعية، وأهداف وبني المؤسسات الاقتصادية.

ج. التفريق بين مؤسسات وهياكل الدولة، و أهداف ونظم وبنى وآليات الاقتصاد.[31]

ح. الوعي بأوضاع المنظمات الطوعية كمؤسسات قائمة على الديمقراطية المباشرة، ومؤسسات الدولة الليبرالية ثمرة الديمقراطية التمثيلية.[32]

---

[29] استيفن م. ديلو، التفكير السياسي... مرجع سابق، ص 10.

[30] John Ely, "The Politics of Civil Society", Telos No. 93 (Fall 1972), p.164.
في: الطيب حاج عطية، منظمات المجتمع المدني والديمقراطية والسلام، الخرطوم: مجلة **أفكار جديدة**، العدد السابع، سبتمبر 2007، الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية، ص 84.

[31] عزمي بشارة، المجتمع المدني – دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

[32] برهان غليون، "المقدمة". اسماعيل فيرجون وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، في الطيب حاج عطية، مصدر سابق.

الفصل الثاني

دلالات المفهوم وتعقيداته في العصر الحديث

فى نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجى منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية. فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية (أي الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية[33].

[33] عمر الخذراوي، وكيل وزير الداخلية، طرابلس 18 نوفمبر/ كانون أول 2012

وحظي المجتمع المدني باهتمام خاص، من المفكرين والباحثين في العلوم الإنسانية، عموماً والعلوم السياسية خصوصاً، لكونه جاء يحمل في ثناياه الحد من استبداد النظم السياسية ودكتاتوريتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً[34]. ويحمل بين قسماته الرئيسة أهدافاً ووظائف لمعالجة الخلل الذي يصيب الكثير من النظم السياسية بسبب انفراد صناع القرار بالحكم وما يتركه هذا الخلل من آثار وآنعكاسات على حياة المجتمع عموماً، وعبر خلق بيئة واسعة للتنافس مع النظم السياسية لكن بأدوات سلمية وبأساليب مشروعة قانوناً تقع ضمن اختصاص الحريات المدنية والسياسية، كما يحمل بين ثناياه التعدد في المجال الوظيفي. فكأنه جاء وصفة سحرية لحل الكثير من المشاكل، ولتحسين العلاقة بين النظم السياسية وشعوبها إذا ما أتاحت تلك النظم الفرصة لعمل المجتمع المدني داخل بلدانها بفعل تعدد مكوناته . ومن ثم فإن هذا التشعب والاختلاف في الأداء الوظيفي هو مصدر أهمية المجتمع المدني وإن الدول في عالم الجنوب، وتحديداً البلدان العربية، أصبحت بحاجة ماسة له لترشيد الحكم في نظمها. لاسيما وأن بعض مؤسسات المجتمع المدني أضحت تمثل حلقة وصل بين النظام السياسي والمجتمع، وهذا بالفعل ما تحتاجه البلدان العربية لكسر الجمود وبناء قاعدة للتحول الديمقراطي بصورة سلمية.

ويلاحظ البعض وجود كم هائل من الدراسات والمقالات المؤلفة والمترجمة إضافة إلى الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تم تنظيمها منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تناقش هذا المفهوم، والتي تبحث وتؤصل له من مختلف الزوايا بحثا عن تطوره التاريخي في سياقه الغربي ودلالاته ومؤشراته في ذلك الإطار ومدى صلاحيته للنقل إلى الفضاء العربي وما إذا كان هناك مفهوم بديل يمكن الاستعانة

34 سداد مولود سبع ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، رسالة دكتوراه ، ليبيا ، 2008 ، ص 125.

به أم لا.[35] وقد دفع هذا أحد الكتاب الذين ينتمون إلى التيار الليبرالي إلى الدعوة إلى إسقاط هذا المفهوم من الأدبيات المعاصرة واستبداله بمفاهيم أخرى أكثر وضوحا وأقل غموضاً مثل "المجتمع السياسي" أو "الجماعة السياسية".

لكن في تقديري أن "المجتمع السياسي" أو الجماعة السياسية لا يمكن أن تستوعب الفضاءات والتكوينات التي يشملها المجتمع المدني فتظل هناك كثير من القوى الفاعلة في المجتمع – وهي خارج دائرة ما هو سياسي – خارج سياق المفهوم إذا ما تم حصره في "المجتمع السياسي" مما يجعل الأمر أكثر غموضاً. فهلامية مفهوم المجتمع المدني أفضل من التعقيدات المفاهيمية التي تفرزها عملية الاكتفاء بمفهموم المجتمع السياسي. بل أن عبارة "المجتمع السياسي" تشير إلى الطور الأول من تكوينات الدولة. كما أن الأحزاب السياسية يمكن أن ينطبق عليها مفهوم المجتمع السياسي لكن لا يمكن إدراج المنظمات الطوعية والجماهيرية والفئوية وكثير من الاتحادات في مفهوم المجتمع السياسي. فالأندية الرياضية والروابط الثقافية والاجتماعية والروابط الاقليمية للطلبة في الجامعات لا يمكن اعتبارها جزءً من المجتمع السياسي. غير أن مفهوم المجتمع المدني يمكن أن يشملها. كما أن مفهوم المجتمع السياسي لا يستوعب منظمات اجتماعية تقليدية مثل القبيلة والإدارة الأهلية والطرق الصوفية والجماعات الطائفية والتي تشكل جزءً من المجتمع المدني ولكن يميزها البعض بمصطلح "منظمات المجتمع الأهلي".. ومن خلال هذا المنظور يمكن أن ننظر لمفهوم المجتمع المدني ليس على أنه هلامي أو غير دقيق، بل من حيث هو مرن ويتصف بالشمول ليستوعب تكوينات اجتماعية أخرى تضيق عنها

[35] سعيد بن سعيد العلوي (وأخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

المفاهيم الأخرى مثل المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية وغيرها من المفاهيم البديلة التي اقترحها بعض الكُتّاب والباحثين.

هناك جانب في المفهوم يتعلق بالأحزاب السياسية: والتي يمكن أن اعتبارها جزءً من المجتمع السياسي. ولكن من حيث مجال نشاطها وفضاء حراكها يمكن اعتبارها أيضا من منظمات المجتمع المدني. فالحزب السياسي بحكم خصائصه ووظائفه ومقتضيات تعبئة الجماهير وكسب الأنصار والمؤيدين وحشد التأييد الشعبي وتأمين السند الجماهيري ونشر برامجه لا بد له من التغلغل والانتشار في مفاصل المجتمع. فهو يعمل في الفضاء الاجتماعي مثل كثير من المنظمات غير الحكومية الأخرى. لذلك في تقديري يمكن اعتبار أي حزب سياسي هو جزء من منظمات المجتمع المدني طالما هو خارج دائرة الحكم. لكن إذا أصبح في الحكم (حزب حاكم) ففي هذه الحالة تسقط عنه – مؤقتاً – صفة منظمة المجتمع المدني. وبالتالي يتم التعامل معه بأنه مؤسسة سياسية رسمية ولا يحق له أن يتمتع بامتيازات المنظمات الطوعية أو منظمات المجتمع المدني الأخرى. وفي هذه الحالة يتم وصفه بأنه "الحزب الحاكم". وبهذه الشمولية والمرونة يتسع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل مها هو نشاط وحراك وتنظيم "مدني" مقابل كل ما هو "عسكري" أو "حكومي". وفي هذا السياق يتحدث آخرون عن مفاهيم متصلة بهذا المفهوم مثل "المجتمع السياسي" و "المجتمع المهني".

لكن على الأحزاب السياسية أن تتعامل مع البنى الاجتماعية التقليدية (قبائل، عشائر، طوائف، وطرق صوفية) كامتداد لفضاء نشاطها، لا أن تتصارع معها حتى تسهم منظمات المجتمع المدني في عملية هرمنة المجتمع homogenization بدلاً عن تفتيته. وهنا ينظر البعض إلى أن للمجتمع المدني مفهومان – واسع وضيق: منظمات في المراكز الحضرية والآخر يشمل التشكيلات الأهلية، مثل القبيلة

والطرق الصوفية والطوائف ونحو ذلك. ولمصلحة استقرار المجتمع وصون نسيجه فإن من الحكمة أن تتعامل منظمات المجتمع المدني مع تلك التشكيلات من مدخل "تبادل الأدوار" وليس من زاوية تعارض المصالح. فما زالت هذه الكيانات التقليدية تشكل عصب المجتمعات غير الحضرية وتشكل مرجعيتها القيمية وبوصلتها السياسية. ويبدو أن هذا الدور يشكل حقيقة تاريخية في كثير من مناطق العالم الثالث.

فقد لاحظ أحد الباحثين أن المجتمع المدني الإسلامي في غرب أفريقيا، مثلاً، كان حيويا وفاعلاً – قبل الحداثة – حيث كان مكتفياً ذاتيا يوفر غذاءه المادي ويصنع الأدوات الأساسية التي يحتاج إليها غذاؤه الروحي، الكتابة والقراءة، حيث كان يصنع لوح الكتابة والقلم والحبر ونشر الإسلام واللغة العربية دون تدخل الحكومة – أجنبية أو وطنية. وكان يعمل بصورة ذاتية تمكنه من تلبية معظم حاجاته. وكانت (تمبكتو) مملكة إسلامية بها أضخم المكتبات ضمن انتاج علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وهي نتاج لمجتمع مدني وليس نتاج دولة. لكن عندما جاءت الدولة الحديثة والإدارة المركزية ثم الإدارة الوطنية بعد الاستقلال، والتي استمرت في جعل الدولة مالكة لكل شئ وتحتكر كل شيئ، تراجع المجتمع المدني وضعف.[36]

لذلك اتجه بعض المفكرين (مثل وجيه كوثراني) نحو – ليس استخدام المفهوم بالمعنيين الشامل والواسع فحسب – بل تفضيل مفهوم "المجتمع الأهلي" على المجتمع المدني، على اعتبار أن صفة "الأهلي" هي الأنسب في التعبير عن العلاقات الاجتماعية في الخبرة العربية–الإسلامية عن صفة "المدني" التي ترتبط بشكل رئيسي بالخبرة الغربية نتيجة تشكيل حقوق المواطنة في مواجهة كل من الطابع الكنسي الكهنوتي للسلطة (سمة المواجهة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) والطابع

[36] التجاني عبد القادر، **"ألواح وكومبيوتر..."**، مقال في صحيفة اليوم التالي، الخرطوم: 2017/1/29.

العسكري التوتاليتاري (الشمولي) للدولة – (سمة المواجهة في المرحلة ما بين الحربين للنازية والفاشية)، وللدولة الشمولية في مرحلة سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة.[37] ويشير كوثراني في هذا السياق إلى أن دراسات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العربية–الإسلامية أظهرت أن ثمة تاريخا أهلياً متنوعاً متسع الموضوعات غني المصادر، على عكس ما كان يعتقد البعض من أن الدولة في التاريخ العربي–الإسلامي كانت دولة طاغية قابضة على المجتمع نافية لاستقلاله، بل على العكس يمكن القول بأن التاريخ العربي–الإسلامي شهد انفصالاً بين الأمة والدولة؛ فالأمة في التاريخ العربي–الإسلامي لم تندمج اندماجا كلياً في الدولة، فبقيت العلاقة بين جماعات الأمة وفرقها ونحلها من جهة، وأهل الدولة من جهة أخرى علاقة واسطة لا علاقة اندماج. وعلى الرغم من تشكل مؤسسة دينية رسمية في التاريخ العربي–الإسلامي، بقي قطاع من العلماء والفقهاء خارج نطاق الوظيفة الرسمية – لا سيما عند أهل التصوف والتشيع في العالم الإسلامي. وبرزت في تاريخ الحضارة الإسلامية نماذج لتكوينات لعبت دوراً وسيطاً بين الأمة والدولة مثل: المسجد، أصحاب الحرف والطوائف والصناعات، والعلماء ومؤسسة الوقف.[38]

وتقدم الحالة السودانية نموذجا مثاليا في أهمية تشكيلات المجتمع الأهلي في إدارة المجتمع التقليدي والمحافظة على آليات الضبط الاجتماعي فيه. ففي معظم أنحاء السودان مازال للقبيلة وجود فاعل وحضور مؤثر في حياة الجماعة. فهناك تنظيم (هايراركي) إداري تقليدي يقوم على إدارة القبيلة بالأعراف. يتكون هذا البناء من (ناظر وعمدة وشيخ). وعندما جاء الاستعمار لم يتدخل في بنية المجتمع بل تعامل معها كما هي وأطلق على هذه الهيكلية اسم "الإدارة الأهلية" (native

[37] وجيه كوثراني، الدولة والمجتمع المدني في التاريخ العربي،في سعيد بين سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992)

[38] وجيه كوثراني، المرجع السابق، ص ص 4 – 5.

(administration). في سبعينات القرن العشرين عندما استولى نظام عسكري بالقوة على الحكم (بقيادة العقيد جعفر نميري) – وعلى خلفية آيديولوجيا اليسار للضباط الأحرار التي بدأ بها نظام نميري – تم اعتبار نظام الإدارة الأهلية نظاما متخلفا ورجعيا وتم إلغاؤه. غير أن الفراغ الذي تركه وما تبع ذلك من صراعات قبلية اضطرت الحكومة إلى إعادة النظر في كيفية إعادته إلى سابق عهده. غير أنه في الواقع لم تتم عملية إعادة سلطاته له التي كان يتمتع بها في السابق.

لكن في عهد حكومة البشير/الترابي الإسلامية تمت عملية "تسييس" لهذا النظام الأهلي – ضمن عملية تجيير وتدجين لكل منظمات المجتمع المدني (مع حل الأحزاب). فكانت النتيجة ضعف الإدارة الأهلية. ومع عدم وجود مؤسسات رسمية قوية تملأ الفراغ الإداري في مناطق الريف والعرب الرحل، أدى ذلك إلى فراغ أمني. ومع ظهور حركات دارفور المتمردة ، ومع الاستقطاب الحاد للقبيلة بين الحركات المسلحة والحكومة أدى ذلك إلى تعقيد وتأزيم الوضع في دارفور وتصعيده وتدويله، ومن ثم تحول إلى كارثة إنسانية دولية[39]. (سوف يتم التفصيل في هذه النقطة لاحقاً).

يقتضي الواقع الاجتماعي أن تترك الحكومة للمجتمع ميكانيزماته وسيرورته الطبيعية بحيث تنحسر ثم تنتهي الإدارة الأهلية تدريجيا بالتنمية والتعليم والوعي وبزحف عوامل وظروف الحداثة كما حدث في أجزاء أخرى من السودان. ولحين ذلك تظل منظمات المجتمع الأهلي في السودان – ومعظم الدول العربية والعالم الثالث – جزء مهم في منظومة المجتمع المدني، لا يمكن الاستغناء عنه. في الواقع أصبحت القبيلة في بعض الدول العربية أقوى من الدولة (اليمن والسودان) حيث أصبحت تمتلك ماليشيات مسلحة وأسلحة ثقيلة. ومن منظور أهمية المجتمع المدني/الأهلي يمكن القول أن القبيلة ما

[39] للمزيد حول هذه النقطة أنظر: عبده مختار، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2009.

زالت تشكل حضوراً مؤثرا في العملية السياسية وأن القيادات القبلية يشكلون مفاتيح من خلالها يمكن الوصول لعقول أفرادها والتأثير عليهم. فالشيخ في القرية (الحِلّة) أو العمدة في المدن الصغيرة (البلدات) وناظر القبيلة (عدة بلدات وأرياف وعرب رُحّل) يشكلون العقول المفكرة للقبيلة ويسيطرون على سلوكها. فإذا كان هنالك ثمة برامج للتغيير أو التوعية لا بد من أن يتم عبر هذه القيادات التقليدية (الزعامات القبلية). فالقبيلة ما زالت مؤسسة تشكل عصب النظام الأهلي في كثير من الدول النامية – بما فيها كثير من الدول العربية.

لكن قد تكون عملية ربط المجتمع الأهلي بالمجتمع الريفي فقط غير دقيق، لأنه في ظل الهجرة من الأقاليم والريف إلى العاصمة والمدن الكبرى في السودان نتيجة الخلل التنموي وتركز المشروعات والخدمات في العاصمة (الخرطوم) أدى ذلك إلى "ترييف" العاصمة. فانتقلت مجموعات قبلية بأكملها إلى العاصمة. وبالتالي أصبحنا أمام كيانات أهلية في المدن. وهذه يمكن وصفها بأنها مجتمع مدني تقليدي مقابل مجتمع مدني (أو مديني) حديث. وبالتالي يمكن الحديث عن مجتمع مدني مزدوج – كتوصيف لهذا الواقع في كثير من دول العالم الثالث – مجتمع مدني حديث ومجتمع مدني تقليدي (أي أهلي). وإذا كانت الجامعات – مثلاً – تعتبر من منظمات المجتمع المدني فهنالك مؤسسات تعليم خاص (مدارس وجامعات) تسمى "التعليم الأهلي" (في السودان مثلاً)، أي ملك للقطاع الخاص، فإن استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" يصبح مضللاً ومربكاً للمفهوم بصورة عامة. لذلك تقترح هذه الدراسة استخدام مصطلحين في إطار مفهوم المجتمع المدني في العالم الثالث: "المجتمع المدني الحديث" (في المراكز الحضرية)، و"المجتمع المدني التقليدي" (بدلاً عن الأهلي).

هنالك من حاول التمييز بين المجتمع المدني وبعض المصطلحات المجاورة مثل:

1. المجتمع السياسي:

وهو الوعاء الذي يجمع كل من يتعاطى العمل السياسي السري أو العلني برمته من خلال الأحزاب السياسية والمعارضة، وأعضاء النظام السياسي القائم هم العاملون في مؤسسات النظام السياسي والانتخابات والترشيح للعمل السياسي، أعضاء المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانخراط الشعب في العمل السياسي في مواسمه... هذا هو المجتمع السياسي. هو بمثابة مجتمع السلطة، أو مجتمع ممارسة القوة والسيادة من خلال أعضائه المكلفين، بمعنى من يُكلف بممارسة سلطة سياسية من طرف الآخرين – أي تفويضه، أو بشكل مستقل، يصبح عضوا من أعضاء المجتمع السياسي.[40] وهناك من يرى أن الأحزاب هي أجسام شرعية للمجتمع المدني. لكن المجتمع المدني هو مؤسسات غير ربحية ولا علاقة لها بمؤسسات الدولة والسلطة (مجتمع السلطة)..فالأحزاب هي جزء من المجتمع السياسي؛ كما هي جزء من المجتمع المدني – كما سبقت الإشارة.

ويرى الكثيرون أن المجتمع المدني يضم الأحزاب السياسية، التي وظيفتها تجميع المصالح والتعبير عنها داخل البرلمان، وهناك النقابات المهنية التي تمثل النخبة المثقفة في المجتمع والتي متى ما اتيح لها ممارسة عملها النقابي بحرية وضمن الضوابط القانونية الصحيحة كلما كانت هناك علاقة سلمية تسود المجتمع، والحال ينسحب على النقابات العمالية وجماعات رجال الأعمال (القوة المحركة لاقتصاد الدولة) والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية. وفي حال غياب الأساس الصحيح

[40] صالح السنوسي: العرب بين الحداثة والعولمة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000، ص 226.

للعلاقة بين الطرفين تنشأ أغلب النظم السياسية وفق معايير خاطئة ويولد مجتمع مدني مشوه شبيه بتلك المجتمعات المدنية الموجودة داخل البلدان العربية.

إذا أخذنا الحزب السياسي بمعيار الهدف (الوصول للسلطة) فهو في هذه الحالة كيان أو مؤسسة سياسية. ولكن نجد أن الحزب وهو خارج الحكم ليس له سلطة سياسية، وفي الوقت ذاته ناشط في الفضاء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الأخرى. وهنا نجد أن الحزب السياسي يتصف بكل أو معظم صفات منظمات المجتمع المدني الأخرى فكيف نسقط عنه هذا التوصيف وهو خارج دائرة الحكم وبعيدا عن القرار السياسي؟

يمكن التفكير في اقتراح توصيف توفيقي بالقول أن الحزب السياسي يمكن اعتباره منظمات مجتمع مدني طالما هو ليس حاكما. فهو يمارس نشاطه في المجالات المختلفة غير أنه يختلف عن منظمات المجتمع المدني الأخرى بالطابع السياسي الذي قد يغلب على نشاطه وسط المجتمع؛ مع الأخذ في الاعتبار أن الحزب لا يهمش المجالات الأخرى لأن الحزب السياسي لكي يحقق أهدافه السياسية يحتاج لأن ينشط في كل جوانب المجتمع – الثقافية والفكرية والاجتماعية والعلمية والدينية وغيرها. فإذا نظرنا إلى ما حدده صامويل هنتجتون من وظائف الحزب السياسي في العالم الثالث نجد أنه يرى أن على الأحزاب السياسية أن تقدم الإطار المؤسسي الذي يوفر الإستقرار السياسي اللازم للتنمية[41].

- تؤدي وظيفة التنشئة السياسية.

---

[41] Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven CT: Yale University Press, 1968), 194.

- تساعد في تحقيق الإندماج القومي (التكامل) وبناء الأمة.
- أن يكون له القدرة على التكيف مع الجماهير وإدارة الصراع السياسي.
- أن يساعد في عملية تحريك المشاركة السياسية.
- يشكل إحدى قنوات إستيعاب القوى الإجتماعية الجديدة.
- يربط بين الجماهير والقيادة.
- يسهم في تدعيم الشرعية.
- يسهم في تشكيل الرأي العام.
- يسهم في التنمية السياسية (وهي العملية التي بمقتضاها يتم التغيير في القيم والإتجاهات السياسية والنظم والبناءات وتدعيم ثقافة سياسية جديدة).

يُلاحظ أن كثير من هذه الوظائف الخاصة بالحزب السياسي تشاركه فيها منظمات المجتمع المدني مثل المؤسسات الإعلامية والجامعات (لا سيما في مجال تشكيل الرأي العام والتنمية السياسية والتنشئة السياسية وتحريك المشاركة السياسية...). إذن عندما نتحدث عن منظمات المجتمع المدني بالمعنى الواسع لا غضاضة في إدراج الأحزاب السياسية معها بوصفها ناشطة في الفضاء الاجتماعي ضمن منظمات المجتمع المدني الأخرى. كما يمكن تلخيص هذا الاقتراح الخاص بمصطلح توفيقي لحسم الجدل حول هذه النقطة بالقول بأن الحزب السياسي يمكن أن يأخذ وصفا مزدوجاً. فهو يمكن تصنيفه كأحد منظمات المجتمع المدني – خاصة عندما لا يكون حزباً حاكماً – كما يمكن تصنيفه أيضاً بأنه أحد مكونات المجتمع السياسي والنظام السياسي لأن طبيعة عمله وأهدافه وأنشطته يغلب عليها الطابع السياسي.

2. المجتمع المهني:

مكونات المجتمع المهني تختلف اختلافاً كبيراً عن غيرها من المجتمع السياسي والمدني. أعضاء المجتمع المهني هم أولئك الأفراد الذين ينتمون إلى وسائط مهنية يتلقون من خلالها مقابل مادي ومزايا ربحية، وينتمون إلى قطاعات عامة أو خاصة ويتوزعون من خلال النقابات والاتحادات والروابط المهنية؛ حق وحرية التشكيل هذه لها علاقة بالمحافظة على مكتبسات أعضائها من تغول المؤسسة التنفيذية في الدولة.

في كل المجتمعات لكل مهنة نقابة أو اتحاد أو رابطة ترتبط بعملية الانتاج السلعي أو الخدمي، وهي تسعى للمحافظة على حقوق ومصالح أعضائها في مواجهة السلطة التنفيذية للدولة، وهي مرتبطة بالمهنة وتطويرها والمحافظة على مكتسبات وحقوق ومصالح منتسبيها. فالمجتمع المهني مختلف عن المجتمع السياسي والمدني من حيث الأهداف والبيئة والوسائل والتكوين والاهتمامات والمقاصد العامة.[42]

لكن هناك من يرى أن المجتمع المهني هو جزء من المجتمع المدني، وأن مؤسسات المجتمع المدني تنقسم إلى أربعة أنواع:[43] (أ) الجماعات المهنية، (ب) الجماعات الاجتماعية، (ج) الجماعات الثقافية، و (د) الجماعات الاقتصادية.

[42] إدريس المسماري، ورضا بن موسى، دراسات في المجتمع المدني والثقافة في ليبيا، مجلة عراجين، ص 275/ في: فتحي عبد السلام معتوق، أثر المجتمع المدني في معالجة الإضطراب السياسي في ليبيا والسودان، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية 2016.

[43] عبد الله الحامد، منتدى الثلاثاء الثقافي، 2003/5/6.

لكن هنالك علاقات متداخلة وحلقات متصلة في الواقع الاجتماعي بين هذه التكوينات. فأعضاء المجتمع المهني يمكن أن يكونوا في الوقت ذاته أعضاء في المجتمع المدني. فالإنسان يجد نفسه في شبكة من العلاقات الإنسانية (الأسرة، العشيرة، القبيلة، النادي، الحزب، الجماعة الدينية أو الطائفية أو الطبقية، المهنة...) تشكل نسيجا متشابكاً هو المجتمع المدني. وبالتالي تكون عملية التمييز والتصنيف إلى مجتمع مدني ومهني وسياسي وأهلي – هي لتسهيل الدراسة الأكاديمية أكثر من كونها عملية فصل لتلك التشكيلات الاجتماعية في الواقع.

3. المجتمع المدني الجديد و"الشعبوية":

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال. إلا أن البذور الجينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لكنها ازدادت وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918–1939) [44].

ولكن بعد سنوات قليلة من الاستقلال، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات (الراديكالية) التي صاحب انقلابات عسكرية شعبوية – في سوريا ومصر العراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة "الراديكالية " بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة. وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة (**شعبوية**) يتبني شعارات

44 لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدي من الحكم ، أنظر مقدمة ابن خلدون " المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي " ، بغداد ، المثنى ، 1980.

وسياسات تخدم الطبقات الدنيا. وأضفت أنظمة الحكم (الشعبوية) الجديدة هذه على الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا توسعياً، وتمت صياغة " عقد اجتماعي" صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم بالتنمية وضمان العدالة الاجتماعية والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين) وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييدا للنظم الحاكمة. وتظل ردود الأفعال بين القبول والإذعان، وحتى الأنظمة الملكية العربية التقليدية قد تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينات، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب[45].

(45) أنظر مناقشات " مؤتمر المنظمات المدنية العربية " القاهرة ، 31 – اكتوبر – 3 نوفمبر 1989، والأبحاث المقدمة في ندوة المجتمع المدني العربي"، بيروت ، 21–24 يناير 1993.

الفصل الثالث

علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية

عرّفت موسوعة الديمقراطية المجتمع المدني باعتباره نمطاً خاصاً من العلاقات بين الدولة والتكوينات الاجتماعية مثل الأسرة وتنظيمات رجال الأعمال والتجمعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة. هذا النمط الخاص من العلاقات يتواجد في مختلف النظم السياسية، ويُعد تواجد بعض متطلبات المجتمع المدني أمراً ضرورياً لإقامة النظم الديمقراطية، كما أنها تلعب دوراً مهماً في الانتقال من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية.[46]

كان للفيلسوف الانجليزي جون لوك الأثر الأكبر في إحداث نقلة في مفهموم المجتمع المدني. فمن خلال مساهماته في الفلسفة السياسية كان هو أول من أعطى مبادئ القانون الطبيعي مضموناً يرتبط بالحرية وربطها بالعقل البشري بمعزل عن أمور الوحي والدين، أي رفض الحق الإلهي المقدس الذي روجت له الكنيسة... وقد تسبب مثل هذه الأفكار في عداء شديد تجاه لوك من الرافضين لليبرالية. كما اهتم بمبدأ المِلْكية الخاصة، وهذا ما جعل فكرة العقد الاجتماعي منطقية لحماية الملكية والثروة، إذ لا بد من قيام مجتمع سياسي يحافظ على الحرية ويحمبي الملكية. وحدد لوك المؤسسات التي يراها قادرة على القيام بهذه الوظيفة، وهي الملكية المقيدة، أو النظام البرلماني أو النظام الرئاسي.[47] يرى لوك أن الأفراد يستمتعون بحرياتهم وحقوقهم الطبيعية بخضوعهم للعقد الاجتماعي حيث يكوّن مجتمعا مدنيا وهو الوظيفة الأساسية له ثم يمارس فيه الأفراد حقوقهم الطبيعية تحت حكومة تنفذ القوانين التي تحمي

---

[46] S. N. Eisenstaedt, Civil Society. In: Seymour Martin Lipset (Editor), Vol. I, pp. 240 – 242.

[47] بريلووليسكيية، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993، ص 233. في: حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص ص 18 – 19.

هذه الحقوق وتمنع النزاعات. ويرى لوك أن يسود رأي الأغلبية وللشعب الحق في إزاحة الحاكم إذا انتهك هذه الحقوق. يُلاحظ أن "الالتزام بالحقوق الطبيعية وحكم القانون ووظيفة الدولة كضامن لهذه الأوضاع بالإضافة لحكم الأغلبية، هي الآراء التي ساعدت على تشكيل الثورتين الأمريكية والفرنسية، كما قدمت المفاهيم المحورية لتطور الديمقراطية الليبرالية."[48]

يتناسب نمو المجتمع المدني وتطوره عكسيا مع تضخم الدولة. فتضخم الدولة يكون على حساب الحريات والحقوق الطبيعية، كما أن تطور المجتمع يعني تقليص دور الدولة. من أهم كُتّات هذا الاتجاه هو توماس بين Paine (1737 – 1809) والذي يرى "أن المجتمعات تصبح مدنية مع توسع التجارة والصناعة من خلال تقسيم العمل ... وأن واجب الدولة الوحيد هو التأكد من أن حياتنا وحرياتنا وأملاكنا مصانة."[49] وهناك من يرى أن سعي الدولة للحفاظ على النظام وتقليل الصراع يهدد الحريات التي تساهم في ازدهار المجتمع المدني. "ويزدهر المجتمع المدني عندما يكون الأفراد قادرين على التمتع بحقوقهم الطبيعية وممارستها. وأن السوق وليس الحكومة هو الذي يُعطي أحسن الفرص لنمو المجتمع المدني، لأن حدود طاقة الفرد لإشباع الرغبات الطبيعية لا يمكن أن تتحقق إلا بالمبادلات التجارية. وأن الحاجات والرغبات هي التي تدفع الناس إلى الحياة في مجتمع وتجعلهم مرتبطين أكثر من التنازع والخوف على مصالحهم."[50]

[48] المرجع نفسه، ص 234.
[49] معجم المصطلحات السياسية، تحرير نيفين مسعد، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 140.
[50] المرجع نفسه، ص ص 141 – 142.

كما يرى البعض أن الليبرالية الأمريكية المعاصرة ما هي إلا ليبرالية الدولة لا ليبرالية المجتمع ذلك لأنها ترمي إلى إرساء تدخل الدولة الديمقراطية من أجل التقدم الاجتماعي وعدالة التوزيع.[51]ورغم أن الدولة مطلوبة وهي نتيجة العقد الاجتماعي، وضرورية لحماية الملكية لكن في نفس الوقت عليها ألا تتدخل في شؤون الأفراد والمجتمع. و"إلا كانت مخلة بشروط التعاقد الاجتماعي الحق، وإلا امتدت سطوتها لتصيب المجتمع المدني في حقيقة وجوده ذاته."[52]

أما أنصار التيار المحافظ مثل توكفيل (1805 – 1859)، وبيرك وأوكيشوت فيرى أن الأبعاد التقليدية للمجتمع مثل القيم والتقاليد والمؤسسات والنظم القائمة هي الأساس لاستقرار المجتمع المدني الذي يستطيع أن يقدم الحقوق والحريات ويُهيئ المناخ للفضيلة المدنية. ويدافعون عن أنواع مختلفة من القيم الاجتماعية تعتبر مسؤولة عن التماسك الاجتماعي وهوية الفرد. ويؤكد إدمون بيرك الارستقراطية الطبيعية ويدافع عن مجتمع النخبة المؤهلة كطريقة مثلى لدعم تماسك المجتمع وعدالته الشاملة.[53]

وفي رأي توكفيل أن الديمقراطية والمساواة والفردية تساعد على ما يجعل الناس مستقلين وضعفاء فلا يستطيع أحد أن يجبر أحداً على مساعدته. ولهذا من أجل أن يحقق الأفراد أهدافهم الخاصة ينظمون أنفسهم في اتحادات وجماعات كل وفقا لنشاط خاص. ويكتسب الناس بالتجمع القوة الجمعية لتحقيق أهدافهم، ويتعلم كل فرد تحديد مصالحه وأن للآخرين مصالح فإذا لم يعمل لا يحصل على شئ لنفسه. وهنا يعود البعد المشترك للمجتمع المدني إلى الظهور بوصفه مؤسسا على الفضيلة

---

[51]أنطوني دي كرسبني وكينيث مينوج، اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة نصار عبد الله، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ب.ت)، ص 37. في: حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص 22.

[52] سعيد بنسعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث، في: كتاب المجتمع المدني في المجتمع العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بحث جماعي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص ص 52 – 53.

[53]استيفن م. ديلو (ترجمة فريال حسن خليفة)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص 16

المدنية للاحترام المتبادل، والفضائل المدنية تساعد الناس على أن يكونوا مواطنين جيدين يجعلون مجال المجتمع الأوسع الموضوع الأهم في حياتهم.[54] وما يهدد المجتمع المدني في رأي توكفيل هو أن يفقد المواطنون حريتهم السياسية أو أن يفشل المجتمع في تحقيق التزامه بالمساواة لكل المواطنين. ويبحث مجتمع كيشوت عن كل فعل إنساني بمباديء تحدد قواعد السلوك وينكر على الفرد استقلاليته ... وأن المجال المنفصل للمجتمع المدني هو وضع يحمي الناس من الاعتداءات المنبثقة عن قوة الدولة المركزية.[55]

كان مدخل أليكس توكفيل هو تأكيد توازن الدولة والمجتمع. وحاول نفي التعارض بين الإثنين، لأن الخيار – كما يقول عزمي بشارة – بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني، لأنها تمثله، وبين مجتمع ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شؤونه.[56] كان توكفيل يهدف إلى تحقيق توازن وتعايش بين الدولة والديمقراطية والمجتمع المدني لكي يتكامل الإثنان: تدعم الدولة المجتمع المدني الذي يضمن استمرارها كدولة ديمقراطية – أي يحميها من الانزلاق إلى أن نوع من الاستبدادية. وقد ربط توكفيل بين الحرية والمساواة في كل كتاباته.[57]

يؤمن توكفيل بمجتمع مدني نشط تخلقه الروابط الحرة التي تدار ذاتياً... ويرى أن الأحزاب السياسية والصحافة من أهم صور الترابط الطوعي.[58] ويعتقد توكفيل أن على الجمعيات والروابط أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع. ويرى أن "في البلدان الديمقراطية فن إنشاء الجمعيات هو

---

[54] المرجع نفسه، ص 17.
[55] استيفن، المرجع السابق، ص 17.
[56] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 46.
[57] حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص ص 22 – 23.
[58] قاموس الفكر السياسي، مصدر سابق، ص 181

أبو التقدم... حتى يحافظ البشر على تمدينهم أو ليزدادوا مدنية يتمثل هذا القانون في فن انشاء الجمعيات التي يجب أن ينمو بينهم متوازياً مع فرص المساواة بينهم.[59]

يلاحظ هايدن وجود أربعة مواقف فلسفية في تحليل مفهوم المجتمع المدني. فهناك تيار تمثله تقاليد كتابات (بين) و (هيجل) التي تحتفظ تماماً بمنظور الاقتصاد السياسي، إذ لا يمكن رؤية المجتمع المدني معزولاً عن القوى الاقتصادية. وعلى خلاف ذلك. هنالك من اتبع خطوات لوك وتوكفيل، يقولون باستقلالية القوى غير الاقتصادية. فالترتيبات الدستورية تعكس مثل هذه العوامل باعتبارها معايير سائدة أو تكوين مؤسسي في المجتمع المدني والتي تعتبر بدورها منفصلة عن تقسيم العمل والتكنولوجيا ورأس المال. ويضيف ملاحظة أخرى وهي أن خطاب المجتمع المدني في أوروبا عموماً ظل متاثرا أكثر بكتابات لوك وهيجل. فالعلاقات العضوية بين الدولة والمجتمع المدني لم تطرح تساؤلات في النقاش الأوروبي إلا نادراً. من ناحية أخرى نجد أثر توكفيل وبين واضحا وركز على السوق ودور نشط للتنظيمات الطوعية. ويكمن الاختلاف الأوروبي والأمريكي في أن الأوربيين لهم توجه أداتي أو وسائلي (instrumentalist) أكثر تجاه المجتمع المدني، ومبرر وجوده، قدرته على إحداث الإصلاح في الدولة. أما المفكرون الأمريكيون فلديهم تصور أصولي، فهو مطلوب في حد ذاته، لأن **المعايير الديمقراطية تكمن في المجتمع المدني.**[60]

ويحدد هايدن أربع مدارس فكرية رئيسية برزت في نقاشات وتصور المجتمع المدني المعاصر، وبنى تقسيمه هذا على أساس مدى الارتباط أو الابتعاد بين الدولة والمجتمع:

---

[59] حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 25.

[60] Goren Hyden. "Building Civil Society at the turn of the Millennium", in: Burbidge, John: Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and the Rise of the Civil Society. New York, The Institute of Cultural Affairs, International Pact Publications, 1997, p. 21.
في: حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص ص 32 – 33.

المدرسة الأولى، مدرسة الجمعيات أو التنظيمات الطوعية associational school وتعبر عن موقف توكفيل، ومن أهم كتابها استيبان Stepan وديامونDiamond .[61] وقد عُرّف المجتمع المدني في هذا السياق بأنه عالم الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يقف بين الأفراد والمؤسسات السياسية التمثيلية. وهنا يرى دياموند المجتمع المدني **يقوم بمهمة تقوية الديمقراطية** باحتواء سلطة الدولة من خلال النقد العام، وتحفيز المشاركة السياسية من قِبل المواطنين، وتطوير معايير وقيم ديمقراطية مثل التسامح والتسوية، خلق وسائل لتمفصل وتجميع وتمثيل المصالح خارج الأحزاب السياسية بالذات على المستويات المحلية، تخفيف الصراع بتقريب وتداخل المصالح، تجنيد وتدريب قيادات سياسية، مساءلة وإصلاح المؤسسات والإجراءات الديمقراطية القائمة، ونشر المعلومات.[62]

المدرسة الثانية: عند هايدن يسميها مدرسة النظام الحاكم (Regime School). وهي مستوحاة من لوك. فهي تركز على طبيعة النظام وكيف يمكن جعل أحكامه ديمقراطية. وتقرر بأن تكريس الديمقراطية يتطلب تغيرات في الدولة والمجتمع. وتهتم هذه المدرسة بالمسألة الدستورية لتنظيم العلاقة بين الاثنين لتطوير الديمقراطية. ويؤخذ عليها أن وجود الدستور في حد ذاته لا يمثل ضمانة للديمقراطية إذ لا بد من محتوى جيد وترتيبات عملية لتوازن السلطة وكبح تعديها على الحريات. ولكي يكون الدستور فعالاً لا بد من أن يلبي حاجات ودوافع المجتمع، مما يتطلب آليات دستورية وقانونية تمنع مخاطر سوء استخدام السلطة السياسيةز والفرق بين المدرستين السابقتين هو أن الثانية تركز على الإطار الذي يمكن أن ينمو فيه المجتمع المدني، بينما تركز الأولى على المحتوى أو المضمون. ولكن يجب ألا تبعد إحداهما الأخرى، كما هو الحال في هذا الميدان. لذلك هناك الكثير من منظمات حقوق

[61] Larry Diamond. "Toward Democratic Consolidation", Journal of Democracy, Vol. 5, Nr 3, 1994, pp. 4 -17.
[62] Diamond, Ibid., p. 4

الإنسان تبذل جهودها لتشكيل ومراقبة الالتزام بحكم القانون دون أن يمنعها ذلك من تقوية الجمعيات الطوعية. [63]

المدرسة الثالثة هي الليبرالية الجديدة New Liberalism والتي تؤكد على أهمية الإصلاح البنيوي بهدف تقوية الملكية الخاصة. وهذه هي العلاقة التاريخية بين الرأسمالية والديمقراطية والتي تم اكتشافها من مواقع مختلفة منذ عصر ماكس فيبر. وتعتبر سياسات التكيف الهيكلي (structural adjustment) تهتم بالتحرير الاقتصادي والاستقرار المالي، من دعائم التطور الديمقراطي، لكن لم تثبت التجارب علاقة حتمية بين السوق والديمقراطية، بل هناك بعض الدكتاتوريات حققت تقدما اقتصادياً. ويرى البعض أن ذلك يرجع إلى ضعف المجتمع المدني لأن المجتمع المدني القوي يمنع الدولة من إصدار القرارات الصعبة.[64]

أما **المدرسة الرابعة** فهي ما بعد الماركسية التي يمثلها اليسار الجديد الذي لا يتعصب لثوابت الماركسية – إن وجدت – ولكنهم يؤكدون مثل الليبرالية الجديدة على أهمية البني الاجتماعية التي كونها الاقتصاد المهيمن. ويحلل بعض كتاب هذا الاتجاه المجتمع المدني على ضو السلطة والهيمنة التي تمارسها طبقات اجتماعية معينة. ويركزون على دور الطبقة العاملة التاريخي في تكريس الديمقراطية ولكنهم يعطون الآن قيمة لتأثير بني عابرة للقوميات في تركيبة العولمة المعاصرة. ويرى بعض كتاب هذه المدرسة إمكانية أن يكون للحركات الاجتماعية القوية القادرة دور التحدي في مواجهة البني السائدة، مما يمنح الأمل في التغيير الجذري. وصارت الحركات الاجتماعية ملموسة الأثر مثل الحركات النسوية

[63] GoranHyden, op. cit., pp. 24 – 25.

[64] Ibid,. pp. 25 – 26
.في حيدر إبراهيم علي، ص ص 38 – 40,

وحماية البيئة وغيرها – في مجتمعات ما بعد الصناعة المادية أكثر من المجتمعات النامية، مع استثناءات ضئيلة في مجتمعات أمريكا اللاتينية.[65]

بصورة عامة للمجتمع المدني دور في بناء الديمقراطية وتعزيز العملية السياسية سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. فمن ناحية تأثيره (المباشر وغير المباشر) فإن جوهر دور المجتمع المدني هو "تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم... ويشمل ذلك نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة تكوين المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي. وتوسيع نطاق تأثيرها في المجتمع وتوسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعميق عملية التطور الديمقراطي في المجتمع.[66] وفي هذا السياق تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني: (1) وظيفة تجميع المصالح، (2) وظيفة حل الصراعات، (3) زيادة الثروات وتحسين الأوضاع، (4) إفراز القيادات الجديدة، (5) إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية.[67] وهذه الوظيفة الأخيرة هي من أهم الوظائف التي يحتاجها الوطن العربي والعالم الثالث بصورة عامة. لذلك كانت هي محور اهتمام هذه الدراسة. وقد أكد عدد من المفكرين على ضورة فتح المجال للمجتمع المدني ليكون شريكاً أساسياً في تطوير المجتمعات وتنميتها. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مناخ سياسي حر ونظام ديمقراطي سليم. لذلك فإن (أنطوني جيدنز) في كتابه "الطريق الثالث"[68] – الذي انتقد فيه الاشتراكية والليبرالية الجديدة – دعا فيه إلى تجديد الديمقراطية

[65] حيدر إبراهيم علي، المرجع السابق، ص 26.
[66] هويدا علي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي (القاهرة: البرنامج التعربي لنشطاء حقوق الإنسان)، 2000، ص 125.
[67] زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية)، 2002، ص 58.
[68] جبريل محمد الشراتحة، أثر اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل على العلاقات الأردنية الفلسطينية (رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية)، الخرطوم: 2017، ص 146.

الاجتماعية عن طريق سياسة الطريق الثالث الذي يستند إلى عدة قيم تهتم بالمتغيرات الجديدة التي تتعرض لها المجتمعات.

يركز بعض الباحثين على البعد القيمي والثقافي للمجتمع المدني وهذا اتجاه يصب في دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية. فالمجتمع المدني لا ينحصر في الجانب المؤسساتي، بل "بالخصوص القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يساهم في نشرها داخل الجسم الاجتماعي بحيث تتحول إلى معايير وأسس تحكم السلوكيات وتوجهها. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة على الأقل إلى الأركان التالية التي تقوم عليها ثقافة المجتمع المدني"[69]:

الركن الأول: ويقتضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.

الركن الثاني: وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.

الركن الثالث: وهو ركن أخلاقي سلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام في إدارة الخلاف داخل، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وبينها وبين الدولة، بالوسائل السلمية، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

إن هذه القيم والمبادئ العامة، إذا ما ترسخت داخل مجتمع معين، لا بد أن تسمح بانبعاث مجتمع مدني قوي وفعال ينقذ المواطن الفرد من عزلته، ويضع أسسا واضحة للتعامل والتفاعل مع

[69] أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، **عالم الفكر**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس، 1999، ص100.

الدولة على قاعدة قانونية ودستورية وقع الإجماع عليها من طرف أغلب القوى والتيارات والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[70].

بصورة عامة يمكن القول أن المجتمع المدني، القوي والواعي والمتماسك، ليس هو فاعل أساسي ولاعب مهم في بناء الديمقراطية فحسب، بل هو أيضاً يمكن أن يكون حامياً لها (بعد تأسيسها وتثبيتها). فمثلاً صامويل فاينر يرى إن الثقافات السياسية الوطنية يمكن ترتيبها بحسب المعايير الثلاثة الآتية[71]:

1. مدى دعم الشعب للإجراءات المتبعة لنقل السلطة السياسية (مثل الانتخابات) وتأكيده للاعتقاد بأن هذه الأجراءات (الانتخابات) هي شرعية (legitimate).
2. درجة الوعي العام على مستوى الأفراد والمؤسسات التي تمارس السلطة وإلى أي مدى يؤمن الشعب أن أي فرد أو مجموعة أخرى لها شرعية أخذ تلك السلطة (أي خارج شرعية الانتخابات).
3. قوة المجتمع المدني: وهذه تعني إلى أي مدى ينتظم أفراد المجتمع المدني في مجموعات منظمة – مثل النقابات العمالية، الاتحادات المهنية، والمؤسسات الدينية (الكنائس، المساجد...) والتي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة.

ويرى صامويل فاينر أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المدني كلما كانت قوية كلما تعززت العوامل الثلاثة (المشار إليها) وكلما تراجع احتمال تدخل الجيش في السياسة في العالم الثالث. أي أن أقوى ضمانة لحماية الحكم المدني وإبعاد شبح الإنقلابات العسكرية يعتمد بدرجة كبيرة على الاجماع الواسع حول

---

[70] أماني قنديل، المرجع السابق.

[71] Howard Handelman, The Challenge of Third World Development, 5th edition. New Jersey: Pearson Prentice Hall, 2009, p. 254.

شرعية الحكومة المنتخبة؛ وعندما يكون هنالك جماعات منظمة (مجتمع مدني قادرة على الدفاع عن ذلك المبدأ حتى ولو اقتضى الأمر الخروج إلى الشارع[72].

لقد حدث في السودان ما يؤكد هذا التحليل. فمثلا نجد أن منظمات المجتمع المدني في فترة الحكم العسكري بقيادة نميري (1969 – 1985) لم يحدث لها اختراق وتدمير كما هو الحال في فترة الحكم الإسلاميين العسكري/ الشمولي (البشير/الترابي) الذي استولى على الحكم بانقلاب عسكري وحكم ابتداءً من 1989 (حتى تاريخه). لذلك كانت منظمات المجتمع المدني – متمثلة في النقابات والاتحادات المهنية (أساتذة الجامعات، المحامين، الأطباء، المهندسين وغيرهم) – كانت قوية نسبياً مما مكنها من تكوين تحالف مدني قوي ضد حكم النميري (التحالف الوطني الديمقراطي) وقاد الشعب في اضرابات ومظاهرات لم يجد الجيش (بقيادة المشير سوار الذهب) سبيلاً آخر (في مواجهة شعب خرج بكل قطاعاته) سوى الإذعان وتسليم السلطة لحكم مدني بعد فترة انتقالية دامت عام (1985 – 1986) تم تنظيم خلالها انتخابات جاءت بحكومة ديمقراطية (حزبية) منتخبة أطاح بها الإسلاميون في إنقلاب عسكري (1989/6/30) قبل اكمال دورتها. هذا المثال يؤكد مدى أهمية المجتمع المدني الواعي والمتاسك في بناء الديمقراطية وإعادتها وحمايتها..

[72] Samuel E. Finer, The Man on Horseback: *The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (London: Penguin Books, 1976), 78 – 82; in Howard, Ibid., p. 254.

الفصل الرابع

المجتمع المدني والحركات الاجتماعية

بالنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها مؤسسات بانية للديمقراطية يستدعي عدم تجاهل الدور الحيوي للحركات الاجتماعية في هذه العملية – أي الدمقرطة (democratization). يمكن القول بأن هنالك علاقة عضوية بين المجتمع المدني والحركات الاجتماعية. فالمجتمع المدني يشكل حاضنة اجتماعية وثقافية وفكرية للحركات الاجتماعية. بل الحركات الاجتماعية هي وليدة تفاعلات (بعض) مكونات المجتمع المدني مع الأحداث والظواهر. فالحركات الاجتماعية تنبع من المجتمع المدني وهي تعبر عن شريحة أو تيار معين في المجتمع يقود اتجاه معين؛ وربما تظهر نتيجة رد فعل عن أزمة معينة أو حالة ظلم أثرت على فئة معينة في المجتمع، أو إحساس قطاع مستنير أو طليعي في المجتمع المدني بأن عليه التصدي لعملية التغيير أو قيادة تحول مطلوب. وقد ترتبط الحركة الاجتماعية بفئة محددة في المجتمع مثل الحركة النسوية أو الشبابية أو الطالبية، وحركة السود والبيئة والحقوق، وما شابه ذلك.

بعض الباحثين ينظر للحركات الاجتماعية على أنها تعني الجهود المنظمة التي يبذلها عدد من الناس المؤثرين بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع. أما في الماركسية فهي حركة مستقلة ذات وعي ذاتي تسعى وراء مصالح مادية. ويعرفها سكوت على أنها "فاعل اجتماعي ينشأ بين أفراد لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة لهم، وبالتالي فهي كل العناصر الجماعية والاستقلالية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات اجتماعية متجانسة أو متطابقة تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب

مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا من خلال تعبئة الجماهير وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية، وهي تسعى أيضا للتأثير في بناء القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي، ولكنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية."[73]

وقد لاحظ الباحثون زيادة تأثير وانتشار الحركات الاجتماعية في العصر الراهن. فقد استفادت الحركات المعاصرة من التكنلوجيا عن طريق حشد الاشخاص في مختلف انحاء العالم. حيث يعتبر استخدام وسائل التواصل الرائجة هو اسلوب من أساليب الحركات الناجحة. و بدأت البحوث باكتشاف مدى ارتباط دعم المنظمات للحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة وكندا باستخدام وسائل التواصل الاجتماعية لتسهيل المشاركة الميدانية والعمل الجماعي. كما طورت العلوم السياسة وعلم الاجتماع النظريات والبحوث التجريبية المختفلة على الحركات الاجتماعية. على سبيل المثال: وضحت بعض بحوث العلوم السياسية العلاقة بين الحركات المعروفة و ظهور الأحزاب السياسية الجديدة، بالاضافة إلى مناقشة دور الحركات الاجتماعية في وضع جدول الأعمال وتأثيرها على السياسة.

أما بالمعنى الاجتماعي، فيمكن الإشارة إلى: (أ) أن الحركة تقوم بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما، (ب) أنها تتضمن وجود اتجاه عام للتغيير، (ج) أنها تشمل مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة، (د) أن الحركة الاجتماعية هي محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة

[73] الجزيرة نيت: عرض لكتاب: مجموعة من الباحثين: "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، ط1، 2006

من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام النظام السياسي، (هـ) كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير، (و) أنها تعبر عن التحركات الجماعية لفئات أو جماعات أو منظمات بهدف انتزاع حقوق أو مواجهة مخاطر ويشترط لهذه التحركات أن تكون جماعية فى الهدف والحركة.[74]

يرى البعض أن الحركات الاجتماعية هي تلك الحركات ذات الأهداف النوعية أو الاجتماعية العامة العابرة لحدود الطبقات الاجتماعية والبناء السياسي. وأيضاً الحركات الاجتماعية القديمة وهي ما يُشار بها إلى الحركات القائمة على الموقع والهوية الطبقية، والتي تعمل في علاقة مع البناء السياسي.[75] وتدين سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية نظرياً للكثير من المفكرين والباحثين. ومن هذا المنظور السيوسيو/تاريخي يمكن التمييز بين ثلاث مراحل مهمة[76]:

1. المرحلة الأولى: هي مرحلة ما قبل عام 1968، التي ظهرت فيه اجتهادات منظري الحركات الاجتماعية، هذا بدون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى كل من

[74] موقع: المدونون الأحرار (صوت الليبرالية الجديدة)، "مفهوم الحركات الاجتماعية"، 2011/10/31. إلا أن عالم السياسة الأمريكي تشارلز تيلي Charles Tilley والذي ينتمي الى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي فيقدم من خلال كتابه الحركات الاجتماعية (1768–2004) تعريفاً واضحاً ومختصراً في تعريف الحركات الاجتماعية، حيث وصفها على أنها:"سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد". غير أن تعريف تعرض للنقد في النقطة الخاصة (متحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، حيث لا يمكن حصر ظهور الحركات الاجتماعية في هذا السبب أو العامل).

[75] Mario Diani and Ivano Bison, Organizations, Coalition, and Movements: Theory and Society< Vol. 33. 2004.
في: صالح ياسر، الحركات الاجتماعية: الجوهر – المفهوم – والسياقات المفسرة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (371)، يناير 2015.

[76] أندرية غندر فرانك ومارتا فونتيس، الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث. في: إيمانويل فالرشتاين وآخرون، ترجمة عصام الخفاجي وأديب نعمة، الإضراب الكبير، بيروت: دار الفارابي. (أنظر: ياسر، مجلة الثقافة الجديدة، المصدر السابق).

هيجل وكانط وماركس وغرامشي، فضلاً عن نتاجات منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة بـ (تالكوت بارسونز) [77].

2. المرحلة الثانية: وتمتد لأكثر من عشرين عاماً (1968 – 1989). فقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية، والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر أوسع من الاهتمام وظهور نظريات جديدة. وكانت حركة الشباب في أوروبا عام 1968 قد شكلت بداية مرحلة جديدة طُرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري العام لها، ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة باليسار. ثم انتقلت الظاهرة إلى بلدان العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة ثم انتشرت في آسيا، ثم تنامت لاحقاً في المنطقة العربية. غير أن اللافت للنظر أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الآسيوية واللاتينية وُلدت وتحركت في أُطر وسياقات جديدة حيث تأسست في خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق هذه المطالب الاقتصادية.[78]
3. المرحلة الثالثة: وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من 1989 وإلى اليوم: وقد عرفت تطويراً للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية. وارتباطاً بعولمة الحياة

[77]

[78] سمير أمين، الحركات الاجتماعية والديمقراطية في مواجهة امبريالية العولمة. في: عزة خليل (محرر)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، الفصل الأول، ط1، (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 2006).

الاقتصادية–الاجتماعية اكتسبت الحركات الاجتماعية أبعاداً جديدة بظهور أنماط وأساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والنيوليبرالية.[79]

وهناك **نظريات** رئيسية مفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية:[80]

1. **نظرية السلوك الجماعي** (collective behavior theory) التي أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين. وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل: الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، وأشكال من الهستريا الجماعية؛ أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تماما – في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية؛ ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في ألمانيا، وإيطاليا، واليابان). كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض؛ حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية.
2. **نظـرية تعبئة الموارد** (resource mobilization theory) التي تطورت منذ الستينيات من القرن العشرين؛ وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويرى منظرو هذه المقاربة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع؛ وبالتالي، لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية

[79] سمير أمين، المرجع السابق.
[80] المرجع نفسه.

السياسية. وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات – القابل للقياس – على القضايا السياسية؛ بينما لا تعير اهتماما كبيرا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري، ومستوى رفع الوعي، وبلورة الهوية.

3. **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة** (new social movement theory) التي تطورت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للمتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها. كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافا مع الحركات الاجتماعية القديمة – ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة؛ وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. ويقال أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالأيديولوجيات القائمة؛ كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة. وبالتالي تكون هذه النظرية أقرب إلى ربط للحركات الاجتماعية بمنظومة المجتمع المدني.

4. **نموذج الفعل–الهوية** (action–identity paradigm) وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها؛ أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية. ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، والذي يتميز بأنماط مختلفة تماما من العلاقات والصراعات الطبقية. ففي المجتمع "المبرمج" يشكل

التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة؛ وبالتالي يرون أن الصراع الطبقي أساسا ذو طبيعة اجتماعية–ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية–اقتصادية.

تميزت الحركات الاجتماعية على مدى العقود الماضية بتنوع ثري على مستوى الاهتمامات والأهداف؛ حيث احتوت ضمن مجالات أخرى كثيرة على: مجالات الحماية البيئية، القضاء على الألغام؛ مجالات اجتماعية: تعزيز حقوق المرأة، مكافحة الفقر والبطالة؛ مجالات دينية: حركات أصولية، حركات إصلاح ديني؛ مجالات حقوقية: معارضة عقوبة الإعدام، تعزيز حقوق الحيوان، معارضة الاجهاض، وحماية الأقليات...[81]

هنالك من يرى أن الحركة الاجتماعية الواحدة قد تتخذ أشكالاً تنظيمية مختلفة. فالحركات القومية والطبقية والإصلاحية والثورية قد تعبر عن نفسها في شكل أحزاب سياسية أو جماعات ضاغطة أو نقابات عمالية. وفي ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى عدة أشكال للحركات الاجتماعية المعاصرة، مثل الحركة الاجتماعية الدينية والقومية والعنصرية والعمالية. وبالتالي يمكن الحديث عن عدة أشكال للحركات الاجتماعية – حركات دينية، حركات اجتماعية قومية، حركات اجتماعية عنصرية، حركات اجتماعية عمالية، حركات اجتماعية إصلاحية...

[81] للمزيد من المعلومات في هذا الجزء والفقرات التالية له، أنظر: جيمس بكفورد، تأويل الحركة الاجتماعية الدينية، في كتاب: "أبعاد الدين الاجتماعي"، ترجمة صالح البكاري، تونس: الدار التونسية للنشر، 1993؛ وكذلك أنظر: السيد الحسيني، علم الاجتماع: المفاهيم والقضايا"، الدوحة: دار قطري بن الفجاءة، 1986؛ وكذلك: السيد الحسيني، مفاهيم علم الاجتماع، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة، 1987؛ وعاطف غيث، قاموس عمل الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995؛ و محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1988؛ ومحمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الديني: المفاهيم والقضايا، طنطا: دار المصطفى للنشر والتوزيع، 2003.

وقد أوضح أحد العلماء، من خلال دراسته عن السلوك الجمعي، أن الحركات الاجتماعية هي مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نمط جديد. لذلك تميل الحركات الاجتماعية إلى الجمهور، وتنمو خلال فترات الكساد الاقتصادي أو الهزائم العسكرية. إن مثل هذه الظروف قد تكون مواتية تماماً لانضمام الأفراد إلى الحركات الاجتماعية، ذات الاتجاهات المختلفة. من ناحية أخرى هناك من يرى أن الحركات الاجتماعية، إذن، تمثل ثقافة معينة، قد تكون إصلاحية للمجتمع أو مضادة متطرفة تتصارع مع القيم والعايير الموجودة داخل المجتمع الأوسع. وتحدث هذه الحركات، عادة، نتيجة عدم الرضا الصارخ عن الأوضاع الراهنة The Status Quo، بهدف إحداث تغيير عميق داخل البناء الاجتماعي. وتستند الحركة في التزامها التغيير إلى الإرادة الواعية للأعضاء الذين يلتحقون بها، فعنصر الإرادة هو الذي يمنح المعتقدات، التي يومن بها أعضاء الحركة، فعاليتها الاجتماعية.

ولقد لاحظ البعض أن الحركات الاجتماعية تنشأ في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية[82]. ويمكن

---

[82] . إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية: تحولات البيئة وانفتاح المجال، منتدى نظريات ومفاهيم علم الاجتماع، 2004/5/8، www. Forum.ok-eg.com

القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة، وفي أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة؛ إذ طغت براجماتيتها على أيديولوجيتها، وتمثلت هذه البراجماتية في التزام الأحزاب المحافظة على الاستقرار المؤسسي. وليس أدل على ذلك من الانخفاض الملحوظ في المشاركة بالانتخابات العامة في الدول الغربية عموما وفقدان الثقة بالسياسيين خصوصا. وتنشط الحركات الاجتماعية في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها[83].

وهي تضم قطاعات واسعة من المواطنين –خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة– للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية. ومع اتساع ظاهرة اللامنتمين الذين لا يشاركون عادة في التصويت وقد ينضمون للحركات تطلعا لتحقق تغيير، وأيضا ذوي الأصوات المستقلة. وقد يكون الضغط سلميا، كما قد يؤدي لظهور أعمال تمرد.

وقد لاحظ بعض الباحثين اختلال التوازن – النظري والعملي– بين ثلاثية "الدولة، والسوق، والمجتمع المدني"؛ فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة، ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التكنوقراطية، واستيعاب المطالب الشعبية في الحدود الإدماجية، ولكن ما أن تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل الركود والضغوط الاجتماعية الكثيفة فإنه سرعان ما يتآكل النموذج الإدماجي ويحتدم الصراع من جديد. كما أن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو، وعدم استقرار العملة، والأزمات المالية الحادة، وتصدع دولة

---

[83] إبراهيم البيومي، المصدر السابق.

الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل، وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية[84].

وفي غمار تلك العمليات، حدثت هوة واسعة بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، مع غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي "كأن الحياة الاجتماعية لم تَعُد سوى إطار للمنظومة السياسية" (على حد تعبير آلان تورين)؛ لذا تسعى هذه الحركات لكي تحقق مزجا بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتؤدي أفكارها إلى توسيع النشاط السياسي ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة، ومن ثَم فهي تقدم بديلا جديدا في كيفية ممارسة السياسة، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم "الهيمنة الصاعدة". وتسهم فعاليات الحركات الاجتماعية في بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى، وفي إعادة تشكيله أيضا؛ ذلك لأن تلك الفاعليات تعني في جوهرها إعادة تعريف علاقات القوة كعمليات غير مؤسسية، والاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات في مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة، وقيادته الحازمة، وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية (منظمات – اتحادات – عيادات صحية... إلخ)، وتنظيم المظاهرات، والإضرابات، والمقاطعة، والاحتجاج... إلخ[85].

وهذه الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، فقط هي تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية، على المستويات المحلية والقومية في بلدانها، وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الاتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات.

---

[84] إبراهيم البيومي، المصدر السابق.
[85] المصدر نفسه.

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة، وتقع في موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية[86].

والواقع أن هذه الحركات تمارس الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الاجتماعية الممكنة (مثل: الأسرة – المدرسة – الحي... إلخ)، وبالتالي فهي **تعمق الممارسة الديمقراطية وتجذرها كممارسة على المستوى الشعبي**، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية (الأحزاب – النقابات)؛ أي أنها تمارس السياسة على المستوى الشعبي –القاعدي. وهذه الحركات تساعد بذلك على تنمية الوعي الجماهيري، وتترجمه على مستويات تنظيمية دنيا، وهذا النمط من الممارسة الديمقراطية هو الأكثر فعالية على المدى الطويل في تحدي الهياكل المسيطرة، وفي مواجهة الهيمنة القائمة، وبناء هيمنة بديلة على المدى الطويل نسبيا.

وهي تدعو إلى الحل غير العنيف لمختلف الصراعات، ولا شك أن انتشار الرؤية السلمية –من وجهة نظر هذه الحركات– يمكن أن يؤثر على الطريقة التي يتم بها حل قضايا عالمية كبرى مثل مشكلة سباق التسلح، وانتشار الأسلحة النووية.. هذا إلى جانب أن الدعوة إلى الحل السلمي للصراعات يسلب الترتيبات

[86] إبراهيم البيومي، المصدر السابق

–السياسية والاجتماعية– سطوتها؛ لأن هذه الترتيبات تستمد شرعيتها من قدرتها على التدخل بالقوة لحل الصراعات[87].

وهكذا يتضح أن الحركات الاجتماعية تخرج من صلب المجتمع المدني، وهي في الوقت ذاته تعمل في إطاره، وما تحققه من أهداف يصب في صالح المجتمع المدني وتشكل مصدر قوة للمجتمع المدني. فهي ليست تمرد على حركة المجتمع المدني بقدر ما هي محاولة لتغيير سرعة حركته (momentum) تجاه تحقيق أهداف معينة. وهذه الأهداف – حتى ولو كانت فئوية – فإنها في المحصلة النهائية تخدم أهداف وترسي مبادئ عامة تفيد المجتمع المدني. فالحركة الاجتماعية التي تحقق مكاسب في مجال الحقوق المدنية والسياسية والقانونية مثلاً هي مكاسب للمجتمع المدني.

[87] البيومي، المصدر السابق

الفصل الخامس

سابعاً: المجتمع المدني العالمي

برز تعبير "المجتمع المدني العالمي" في سياق التحولات التي رافقت انهيار القطبية الثنائية وربما يصح أيضا ربطه بخطاب العولمة. ينهض هذا الربط لا بفضل الالتقاء حول مضمون معين وإنما بسبب جملة المشروعات والأفكار التي أطلقها انحسار التهديدات المرافقة للقطبية الثنائية وسباق التسلح والحروب الباردة.وقد عكست هذه الخطط والمشروعات روحا تفاؤلية بمستقبل العالم ومحاولة حث الخطى إلى طرق جديدة لعلاج مشكلاته وتطوير بنياته.[88]

وفي سياق المجتمع المدني العالمي تمثلت الفكرة العامة في عدة تصورات للمفهوم يمكن تقسيمها إلى المدارس التالية:[89]

1. الرؤية المثالية التي ترى أن ثمة بشرى بحقبة سلام ممتدة تحدث قطيعة نسبية مع النمط التاريخي للعلاقات الدولية كما تأسست في أوربا منذ القرن السابع عشر. وما يسمى بالخطاب المثالي في العلاقات الدولية صار لأول مرة ممكنا. ومن المنظور الغربي بدا ممكنا مثلا توسيع نطاق الرفاهية والسلام الذي عاشته أوربا منذ الحرب العالمية الثانية إلى أرجاء العالم. وتنوعت المداخل التي طرحت لتحقيق هذا التصور. فالبعض طرح خطاب العولمة الاقتصادية التي تعني مد نطاق السياسات والفعاليات التي قادت إلى الرخاء والسلام في الغرب أو الشمال وإلى العالم كله عبر طائفة من

[88] محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصمود والتحديات، إسلام أون لاين، 2004/4/1.
[89] المصدر نفسه.

الاتفاقيات الدولية والتعديلات الهيكلية المحلية التي تطلق قوى السوق وتدفع إلى تحسين الإنتاجية والإفادة الأفضل من الموارد وتشجع المزيد من التطور التكنولوجي وتحسن من التنظيم الاجتماعي.

2. فريق ثاني طرح في هذا السياق مشروع بناء وتطوير المجتمع المدني العالمي الذي توفرت بالفعل عناصر حقيقية لنشأته ونموه. وتفاوت بالطبع فهم كنه هذا المجتمع وطبيعته. إذ نظر إليه البعض كجزء من تجليات مشروع العولمة ومستوى مواكبا للمستوى الاقتصادي للعولمة. ويمكن القول أن هذا الفهم ينطلق من التبشير الليبرالي بنظام سياسي جديد للبشرية. فالحركة الحرة لرؤوس الأموال والتكنولوجيا وأنماط التنظيم والإنتاج المشترك أو "المصنع العالمي" كلها مفاهيم تتعارض مع البنية القومية للتنظيم السياسي للعالم والموروث من القرن السابع عشر (بالنسبة لأوربا الغربية تحديدا). يحتاج الاقتصاد المعولم إلى بنية سياسية ربما تجسدت يوما من الأيام في حكومة عالمية. وحيث أن التنظيم القومي للعالم نشأ على قاعدة عملية بناء الأمة؛ فالحكومة العالمية يمكن أن تنشأ على قاعدة اجتماعية وبشرية عابرة للحدود القومية وهي "المجتمع المدني العالمي".

3. فريق ثالث قدم مفهوم المجتمع المدني العالمي كجزء من عملية أخرى، وهي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحول الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

من جانب آخر يتسق مع هذا الاتجاه فريق رؤى العولمة المضادة التي تقوم على إدراك وترجمة المسئولية المباشرة للعالم المتقدم عن اقتلاع الفقر، وذلك من خلال التوقف عن الاستغلال المالي للعالم

الثالث وتعويضه عن فترات الاستعمار والاستنزاف الزائد للثروات الطبيعية وتصفية المديونية والاعتراف بحاجة العالم الثالث لانتهاج طرقه الخاصة بالتطور والنمو والتقدم الاقتصادي الاجتماعي ومنحه معاملة تمييزية تتحيز لإطلاق قواه المنتجة وتعفيه من منافسة يستحيل عليه مقابلتها وتوفر له الموارد اللازمة لانطلاقه الاقتصادي والاجتماعي. وثمة أشياء وعناصر مشتركة بين كل تلك الرؤى؛ فجميع تلك الرؤى تصورت المجتمع المدني العالمي على ضوء البشارة المتمثلة في أفق ممتد للسلام العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة، حتى المناهضون للعولمة يرفعون شعار: هناك عالم أفضل ممكن.[90]

ومن تجليات المجتمع المدني العالمي هو أن الرأي العام العالمي يتخذ موقفاً موحدا تجاه قضية ما فتندلع المظاهرات مؤيدة لقضية ما أو رافضة لها. وأوضح مثال لذلك ما وقع في يوم 15 فبراير 2003 خفض حدة التشاؤم، فقد تجلى المجتمع المدني العالمي بأعظم معانيه ودلالالته في المسيرات الحاشدة والمتزامنة في نحو 6000 مدينة وأكثر من 70 دولة في العالم لمناهضة الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق. وقد فرض هذا اليوم نفسه حتى على أكثر المتشككين في مفهوم المجتمع المدني العالمي باعتباره يوما فريدا في تاريخ العالم وظاهرة لا يضاهيها شيء في تاريخ البشرية أو واقعها الحديث. وسوف يسعى كثيرون لفترة طويلة لفهم ما حدث في هذا اليوم واستكشاف طبيعته ودلالاته بعيدة المدى.[91]

فالمسيرات والمظاهرات خاصة تلك المناهضة للحروب الاستعمارية هي تجلي تقليدي للرأي العام العالمي. ولكن ما حدث في فبراير (2015) يتجاوز هذا التجلي لا فقط من حيث الاتساع الجغرافي والكم وإنما أيضا من حيث طبيعة القوى المشاركة والتكوين القومي ودلالالته. فأكثرية القوى المشاركة

[90] محمد السيد سعيد، المصدر السابق.
[91] المصدر نفسه.

في المظاهرات والمسيرات العالمية المناهضة للحرب الأمريكية ضد العراق هي طلائع لنشاطية مدنية منظمة لها حضور عالمي. فكأن تلك القوى لم تتدفق إلى شوارع المدن في جميع أنحاء العالم فجأة للاحتجاج على حدث منفرد أو أكثر، وإنما هي قوى مدربة ذات نشاطية سابقة بمناسبة أحداث سابقة وعديدة. وانطلقت تلك الجماهير لا للتعبير عن غضب وإنما للتعبير عن رؤية وممارسة لكفاحية ممتدة لتطبيق وجهة النظر هذه. ويرتبط بذلك أن أسلوب التحرك لم يكن يتسم بمجرد التزامن والتركيز على حدث خطير يهدد سلام العالم ومبادئ العدالة الدولية، وإنما أيضا بالارتباط الفعلي والحركي الذي توج عملية بالغة الاتساع والتعقيد لبناء الشبكات وتبادل الرأي في منابر ومناسبات شتى سابقة على تلك اللحظة المشهودة.[92]

يُعرِّف محمد السيد سعيد مصطلح المجتمع المدني العالمي كفضاء أو حقل للنشاطية أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. ويمكن النظر إليه أيضا باعتباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسئولية المشتركة والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز. وقد نركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات. وقد ولد مفهوم المجتمع المدني العالمي إما من رحم النشاطية والثقافة المدنية القومية ثم أخذ يمد هذه النشاطية

[92] محمد السيد سعيد، المصدر السابق

على مستوى عالمي أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية.[93]

ورغم أن السياسة بمعناها الأيديولوجي التقليدي غابت عن أفق الأجيال الشابة الراهنة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى حد كبير فإن أهم وأكثر قطاعاتها تقدما كانت تتلمس وتبحث عن أسس لحضارة عالمية أو سياسات قومية جديدة، وهو ما قادها إلى الدفاع عن السلام العالمي أو على الأقل إظهار التبرم والرفض لتلك السياسات والتوجهات التي تعود بالعالم إلى عصر الحروب والإنفاق العسكري الكبير المستقطع من موازنات التعليم وإحياء المدن والصحة وغير ذلك من القضايا الإنسانية والمدنية الكبرى والملحة. ومثلت السياسة الأمريكية نحو العراق المناسبة الأكثر تفجرا لتدفق هذا الرفض.[94]

لقد تزامن وصول تلك الأجيال والخبرات والتطلعات الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية إلى المجال العام مع أزمة طاحنة للفضاء السياسي التقليدي الذي احتلت فيه الأحزاب السياسية الحيز الأكبر طوال القرن العشرين. وفي نفس الوقت أتاحت تكنولوجيا المواصلات والاتصال العصرية فرصة تطوير قنوات وأوعية أخرى لتحل جزئيا محل الأحزاب التقليدية في الفضاء العام. فالأطر الجمعياتية ومجالس المدن والمقاطعات والأحياء والشبكات الاتصالية المكونة في الفضاء الإلكتروني وروابط الأصدقاء متعددي الجنسيات والاتحادات المهنية والمؤتمرات والمعسكرات الشبابية والعالمية والمنتديات الثقافية والفكرية والحركات الاجتماعية صارت أكثر أهمية لا فقط من الأحزاب السياسية بل ومن النقابات والحركات العمالية التقليدية.[95]

[93] محمد السيد، المصدر السابق.
[94] المصدر نفسه.
[95] المصدر نفسه.

لقد صارت تلك الأوعية أكثر قدرة على استيعاب طاقات الأجيال الجديدة في أوربا وأمريكا الشمالية وبدرجة أقل في العالم الثالث لأسباب عديدة. فهي أنسب لأجيال أقل اهتماما بالأيديولوجيات وبالثقافة السياسية عن آبائها وأكثر تمتعا بالإنجازات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية. ثم إن تلك الأوعية أكثر قربا وتلامسا مع الواقع المعاش واليومي. وهي أيضا بحكم طبيعتها أكثر ديمقراطية وأقل هيراركية ولا تستلزم انضباطا أو تدريبا حزبيا من النمط التقليدي للعمل في الفضاء العام. وهي فوق ذلك أكثر قابلية للإشباع النفسي بحكم سرعة إثمار العمل المدني المباشر. وهي أيضا أكثر انفتاحا على البهجة وأقل كآبة من الممارسات الحزبية التقليدية. فحتى المظهر المباشر للمسيرات والمظاهرات صار يندمج مع طقوس الغناء والموسيقى والتجمع وربما الرقص واستعراض الفنون والمعارف وأنماط التعبير الشعبية. ولا بد من الإشارة المركزة من جديد إلى أثر الفضاء الإلكتروني في التعارف وبناء الشبكات الثابتة والمتحركة والاتصال ونشر وترويج الشعارات والمواقف وتنسيق الحملات والمسيرات المتزامنة.

تلك كانت هي أهم العوامل التي أسهمت في تكوين المجتمع المدني العالمي. لكن على المستوى العربي هناك بعض المفكرين الذين عكفوا على دراسة نقدية لمفهوم المجتمع المدني؛ من أبرزهم المفكر العربي عزمي بشارة.

الفصل السادس

عزمي بشارة ونقد المجتمع المدني عربياً[96]

في كتابه "المجتمع المدني.. دراسة نقدية" يبحث المفكر الدكتور عزمي بشارة في مفهوم ووظائف المجتمع المدني المؤدية للديمقراطية، بعد أن غاب المفهوم وعاد إلى الظهور من جديد بمعنى مختلف، عاد متطابقاً مع ما ليس سياسياً، غير أن "السياسي" عاد بقوة إلى الحراك الاجتماعي، وعبر الثورات العربية التي تداعت أحداثها بسرعة من تونس إلى مصر إلى اليمن وليبيا وسوريا. ويقول الباحث الأردني خالد وليد محمود في مراجعته للكتاب، إن بشارة يتساءل ابتداءً: أين يقع المجتمع المدني في ظل موجة الثورات الشعبية التي لاتزال مفاعيلها قائمة في العديد من البلدان العربية؟[97]

ويندرج الكتاب في سياق سلسلة من المقولات التي كرّس لها المؤلف حقبة زمنية للدفع في اتجاه تعزيز ثقافة ووعي التحول الديمقراطي، مرورا في المسألة العربية التي أنضجت مشروعا فكريا لمعالجة معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية والذي أُعيد تقديمه بشكل مبسط في كتاب "أن تكون عربياً في أيامنا." يضم الكتاب خسمة فصول. يبحث الفصلان الأول والثاني في الشروط التاريخيّة لظهور فكرة المجتمع المدني الحداثي وانفصال المجتمع المدنيّ عن الدولة، وفي الفصلين الثالث والرابع التطورات التي جهدتها الدول الغربية ومكانة المجتمع المدني من الدولة انفصالا وعودة، إضافة إلى معالجة مفاهيم الأمّة والقوميّة والمواطنة والديمقراطيّة ، ثم يعالج في الفصل الأخير واقع المجتمع المدني في

[96] هذا الجزء مقتبس من: خالد وليد محمود (باحث أردني) قراءة لكتاب عزمي بشارة (عزمي بشارة ونقد المجتمع المدني عربياً..). أنظر موقع قناة العربية، معهد العربية للدراسات والتدريب، 2012/10/1.

[97] عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)؛ والدار العربية، ناشرون، بيروت، 2012.

الوطن العربي في ظل الدولة التسلطية وانسحاب المثقف والسياسي من العمل السياسي في ظل الدولة الاستبدادية المتحكمة بمنسوب الإصلاح الذي تهبه للمجتمع والذي توضح أنه وصل إلى نقطة انسداد أدت إلى تفجر الثورات في بعض البلدان العربية[98]. ويمكن استخلاص النقاط الثلاث التالية من كتاب د. عزمي بشارة:

أولاً: المجتمع المدني.. المفهوم والقدرة التفسيري[99]:

يحتوى كتاب عزمي بشارة هذا على مادة نظريّة مهمة حول مرجعية المجتمع المدني غربيا، حيث قرأه المؤلف في إطار تاريخ الفكر السياسيّ الغربيّ في سياق التطورات الاجتماعيّة التي واكبته وأثَّرت فيه، ولكنه يحتوى مع ذلك تفكيكا نقديّا لهذا المفهوم، بعدما صار رائجًا وشائعًا في الكتابات اليوميّة، الأمر الذي أدى إلى انتزاع قدرتها التفسيرية وتأثيره النقدي منه، وجعله متطابقاً مع المجتمع الأهلي رغم اختلافهما.

ويبيِّن الدكتور بشارة وظائف المجتمع المدنيّ التي تؤدي، بالضَّرورة، إلى الديمقراطيّة، فالمجتمع المدني لا يمكن إلا أن يكون ديمقراطيا في وسائله وغاياته، كما أن له تاريخًا مرتبطًا دائما بالسّياسة والاقتصاد، وليس العمل الخيري فقط، وبتطور نشوء فكرة المجتمع والدّولة، في مقابل "الجماعات الوشائجيّة" من جهة، وآليات القسر التي تستخدمها الدولة لتثبيت سيطرتها، ويصل الكاتب إلى استنتاج أن هذا المجتمع هو صيرورة فكريّة وتاريخيّة نحو المواطنة والديمقراطيّة.

[98] عزمي بشارة، المرجع السابق.
[99] هذا العنوان مقتبس من خالد وليد... عرض قناة العربية، المصدر السابق.

لكن يمكن النظر لمفردات المجتمع المدني والمجتمع السياسي من زاوية التصنيف الأكاديمي بغرض الدراسة والتفسير، لكن في الواقع هناك تداخل وعلاقة موضوعية بينهما. فالمجتمع المدني لا يمكن أن يعمل بمعزل عن السياسة، وبحكم وظائفه التي يؤديها – من خلال نشر الوعي وتعبئة المشاركة السياسية واسهامه في الحراك الاجتماعي والتنشئة السياسية تجعل منه مجتمعا سياسياً أيضاً؛ أو كما قال عزمي بشارة أن المجتمع المدني لا يمكن إلا أن يكون ديمقراطيا في وسائله وغاياته.

ثانياً: تحدي صراع الهويات:

يسرد عزمي بشارة التفاعلات الجدلية **لتطور فكرة المجتمع المدنيّ** في العالم العربيّ، فرأى أن ظهورها في تسعينيات القرن العشرين، وانتشارها بقوة آنذاك، كان نوعًا من التعويض عن نكوص سياسي أصاب المثقف العربي، وأدى إلى استقالته من السياسة جراء انحسار الأفكار اليساريّة والقوميّة، لهذا جاء معظم مَن تبنى هذا المفهوم من اليسار والحركات القوميّة. ورأى أن ذلك ترافق مع انهيار الاتحاد السوفياتي ومع الأزمة التي عصفت بالعالم العربي غداة احتلال الكويت في سنة1990، ثم توقيع اتفاق أوسلو في سنة 1993[100].

وفي زخم تلك الأحداث التي جعلت كثيرا من المثقفين ينسحبون من السياسة، حاول بعض اليساريين السابقين اختزال المجتمع المدني في ما يسمى "**المنظمات غير الحكومية**". لكن، ها هو المثقف اليوم يعود إلى ممارسة السياسة مع اندلاع الثورات العربيّة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وينخرط في الحراك الثوري بأفكاره ومواقفه وبجسده أيضًا. وخلص الدكتور عزمي بشارة إلى

[100] قناة العربية، عرض كتاب عزمي بشارة، المصدر السابق.

الاستنتاج أن المجتمع المدني من دون سياسة، وخارج سياق النضال في سبيل الديمقراطيّة، هو إجهاض للمعنى التاريخي للمجتمع المدني.[101].

كما لاحظ عزمي بشارة في هذا الكتاب، الفارق بين الأمة والقومية، محددا الفوارق المنهجية والمعرفية بينهما، وفي هذا الحقل من المعرفة شدَّد على الأمة المواطنية بوصفها أمة نحو الخارج، ومجتمعًا مدنيًّا نحو الداخل. أما المواطنة فهي عابرة للهويّات الثقافية والإثنيّة والطائفيّة والقبليّة، بينما القوميّة تتأسس على اللغة، وعلى هذين الأساسين يمكن بناء المجتمع المدني وتشييد عماده في العالم العربي.

ووفقا لمعطيات الواقع حذر عزمي بشارة من تحول الصراع ضد النظم السياسيّة في المشرق العربي إلى صراع على الهويّات، وهذا الأمر من شأنه أن يفتِّت "المشترك القومي"، ويمنع تشكل أمة مواطنيّة كحالات العراق وسورية ولبنان. ولاحظ، على سبيل المثال، أن المجتمع المدني في اليمن يشق طريقه بأمل، لكن بصعوبة بالغة، عبر التمايز عن الدولة والقبيلة والعسكر معًا. أما في ليبيا فيبدو أن المواطنة تخوض صراعًا على جبهتين: ضد التدخل الخارجي الذي يمتهن السيادة الوطنيّة، وضد إحياء القبيلة والجهويّة. وانتقد بشارة كيل المديح، بلا حساب، للشباب العربي؛ هذا المديح الذي يشبه مدائح المثقفين العرب للمجتمع المدني حين اكتشفوه أول مرة. ورأى أن هذا المديح يضلل الشباب العرب، ويضفي عليهم صفة "الفئة السياسيّة" أو "التيار السياسي المتجانس"،[102] وهذا مخالف للواقع تمامًا.

[101] هنا اعتراف ضمني من عزمي بشارة أن الأحزاب السياسية هي جزء من المجتمع المدني.
[102] عزمي بشارة، المرجع السابق

ثالثاً: المجتمع المدني والثورات العربية:

في هذا المحور يرى عزمي بشارة أن النقاشات التي كانت دائرة حتى قبل قيام الثورات العربية حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي تم حقنها بشكل قسري بمفهوم المجتمع المدني، لأن إعادة اكتشاف هذا المفهوم عربيا، في أوائل تسعينيات القرن الماضي، لم يكن متصلا بإعادة انتاج المجتمع لذاته ماديا وروحيا مقابل الدولة، وهي التي تتم عبر المؤسسات الأهلية من جهة والانتفاضات الشعبية من جهة ثانية، وبالتالي فإن ظهور مؤسسات المجتمع المدنية في البلدان العربية وارتباطها بمشاريع ممولة من مؤسسات أو حكومات غربية في الأغلب، جعلها غير قادرة على إعادة انتاج ذاتها اجتماعياً ومنفصلة عن عمليات الإنتاج الاقتصادية. وفي المقابل أيضا وإن وجدت هذه المؤسسات تحت ضغط المطالب الديمقراطية النخبوية ونشطت في مجالات احترافية سياسية متعددة لأنها لم تكن نتيجة مخاض تحول ديمقراطي بقدر ما كانت دليل على مخاض التحول في الدولة السلطوية التي احتفظت بالقدرة على قمع أو احتواء الاحتجاجات الشعبية وتقديم حزمة من الإصلاحات المنضبطة دون القيام بإصلاحات جوهرية لتحقيق التحول الديمقراطي، ونقطة ثالثة ساهمت في طفرة المنظمات المدنية في العالم العربي هو إفلاس العمل الحزبي وافتقاره إلى القدرة على التأثير في الشارع في مقابل السلطة الحاكمة، فجاءت المنظمات المدنية لتحل محل الأحزاب في كثير من الأنشطة غير السياسية بالمعنى التقليدي بطبيعة الحال.[103]

وينتقد بشارة منظمات المجتمع المدني والمقولات التي تثار حول صيغة المجتمع المدني في الوطن العربي معتبرا أنها جاءت نتيجة عملية استيراد جاهزة لنماذج من عمل المنظمات الغربية، ولم

[103] هنا ينظر عزمي للحزب السياسي على اعتباره ليس جزء من المجتمع المدني.

تتشكل داخليا لتكون العلاقة الوسيطة بين الفرد والدولة، كما أنها جاءت كمحاولة أخرى في اللاتسييس وتوجت البنى التقليدية على عرش المجتمع المدني، وبالتالي تحولت النقاشات الديمقراطية التي كان من المفترض أن تقودها إلى مجرد نقاشات ثقافية تحت سقف الدولة، وبدلا من أن يكون النقاش العلني حول التحول الديمقراطي بات مجرد نقاشات حول تعريف المجتمع المدني. ولفت بشارة إلى أن الدمقرطة كانت غير ممكنة دون إجراء مصالحة بين الدولة والأغلبية في المجتمع، وهو الأمر الذي لم يتم، منوها إلى أن الديمقراطية التي نقصدها ليست الأغلبية الطائفية أو الجهوية أو الإثنية، وإنما المقصود بها أغلبية المواطنين الأفراد المعبر عنها بحق الاقتراع العام والرأي العام.[104]

لكن يمكن القول أيضاً أن الفوضى والاضطرابات التي تشهدها البلدان العربية وتعيشها منطقة الشرق الأوسط هي نتاج لتطورات تاريخية ارتبط معظمها بالاستعمار وتأثيراته وإرثه في المنطقة (colonial legacy)؛ فقد ورثت النخب الوطنية "بنى الدولة الحديثة" التي غرسها المستعمر. وأميز تجليات هذا الإرث هو نمو الدولة المركزية/الريعية على حساب المجتمع. لذلك ربما يصح القول أيضاً أن جزءً كبيراً من أزمتنا في الوطن العربي هي أن الدولة أقوى من المجتمع. فالدولة العربية ما زالت دولة مركزية. وهذا أفرز "عدم توازن بين الدولة والمجتمع المدني بحيث تتدخل الدولة في شؤون المجتمع والاقتصاد بشكل يتجاوز الحدود."[105] وعندما تطور المجتمع بفعل التعليم والعولمة وتطور المجتمع المدني في ظل دولة قمعية دخلت الدولة في صراع مع المجتمع المدني الجديد الذي بدأ يكون أقوى منها. وفشلت الدولة في استيعاب ديناميكيات المجتمع أو في أن ترعى ميكانيزماته لتحافظ على تطوره

[68] موقع قناة العربية، عرض لكتاب عزمي بشارة، المجتمع العربي: دراسة نقدية، مصدر سابق.

[105] أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985، صفحة 81؛ في: أشرف عثمان محمد الحسن، من أزمة الهوية إلى أزمة نموذج الدولة في إعادة بناء سؤال الهوية، مجلة العلوم السياسية، الخرطوم، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، العدد الثاني، سبتمبر 2014، ص 73.

الطبيعي؛ لذلك دخلت في أزمة مع المجتمع المدني. وهذا يشكل أحد أسباب اندلاع ثورات الربيع العربي..

وترجع جذور الأزمة أيضا إلى ظهور هيمنة البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الاقطاعية في بلادنا العربية. وارتبط الأمر أيضا بنشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف يسود ويحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة.[106]

إذن ترتبط أزمة المجتمع المدني في الوطن العربي ارتباطا عضويا بأزمة الدولة. وتتجلى أزمة الدولة في البلدان العربية في خنقها للمجتمع المدني. فهي دولة مركزية متضخمة بيروقراطياً، ومتمددة أفقيا ورأسيا على حساب المجتمع. فهي تحتكر "وسائل الضبط والاتصال والأدلجة أكثر تطوراً من البنية الاجتماعية/الاقتصادية".[107] الدولة في الوطن العربي أقوى بمعنى أنها تحتكر أدوات القوة: الجيش، الشرطة، القضاء، المؤسسات والقوانين والاقتصاد – من خلال تضخم القطاع العام على حساب القطاع الخاص. بيد أنه منذ أواخر القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة بدأ المجتمع العربي يتطور تلقائيا من خلال ازدياد حركة الوعي التي فرضتها موجات الحداثة وثورة المعلومات والتكنولوجيا والعولمة، فأصبح المجتمع أقوى من الدولة، فلجأت الحكومات إلى احتكار كل أسباب القوة للسيطرة عليه. من هنا جاءت الأزمة والتي تمظهرت في الربيع العربي – أي كان رد فعل للسلوك السلطوي/الشمولي للطبقة السياسية

[70] التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في الوطن العربي – الجزء الثاني، مجلة الحوار المتمدن، 2009/1/27.
[71] أحمد زايد، المرجع السابق، ص 97.

الحاكمة. فقد"عملت الأنظمة العربية طيلة عقود على أساس قاعدة (المساومات السلطوية)، التي يجري في سياقها مقايضة توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في مقابل خضوعهم السياسي. بيد أن مثل هذه العقود الاجتماعية شرعت في التآكل، بعد أن باتت الموازنات المُتضخمة والبروقراطيات المُنتفخة عاجزة عن مجاراة المطالب المتصاعدة لأعداد متزايدة بسرعة من السكان؛"[108] مصحوبة بسرعة زيادة الوعي في المجتمع المدني العربي.

في السودان تعرضت منظمات المجتمع المدني لاختراق من النظام الشمولي/السلطوي للحركة الإسلامية (الإنقاذ الوطني/المؤتمر الوطني) الحاكمة في السودان. ونسبة لأن عماد هذه المنظمات بدرجة كبيرة هي الطبقة الوسطى فقد تأثرت هذه المنظمات بتآكل هذه الطبقة بسبب سياسات النظام الإسلامي الحاكم القمعية والاقصائية. فتأثرت الطبقة الوسطى وهاجرت عناصرها لخارج السودان، وأصبحت بعض المنظمات ضحية لتمويل أجنبي لا يخلو من سلبيات. ومن مظاهر السياسات القمعية أن تعرضت قيادات المجتمع المدني للاعتقالات والمضايقات والملاحقات، ومن أمثلة ذلك أن أضطر مدير مركز الدراسات السودانية، د. حيدر إبراهيم علي، إلى إغلاق مركزه ومغادرة السودان منذ عام 2012 ليمارس نشاطه من الخارج مكرها.

وتعاني منظمات المجتمع المدني – في السودان كما في كثير من الدول النامية – من سلبيات كثيرة منها الانغلاق وغياب الشفافية وانعدام الممارسة الديمقراطية و"استئثار بعض قياداتها بمقاليد المال مع شبهة وجود تمويل أجنبي خبيث."[109] لذلك ينظر الكثيرون لحركة المجتمع المدني كمؤشر لقياس

[72] كارنيجي الشرق الاوسط، 19كانون الثاني/يناير 2017https://www.facebook.com/carnegiemec

[109] مصطفى عبد العزيز البطل، عن الديمقراطية واستحقاقاتها، صحيفة السوداني، الخرطوم: 2017/1/26.

مستوات نضوج الوعي الديمقراطي ومصداقيته. وربما يصدق القول أن كثيرا من محاولات التحول أو الانتقال للديمقراطية democratization في العالم الثالث قد فشلت بسبب عدم وجود المجتمع المدني الذي يهيئ المناخ الملائم لممارسة ديمقراطية رشيدة. فعملية التوعية ونشر الثقافة السياسية والتعبئة للمشاركة السياسية الفاعلة ليست هي مسؤولية الحكومة بقدر ما هو فعل وعمل تضامني قوامه منظمات المجتمع المدني. فتوافر البيئة الموائمة لنجاح الديمقراطية تعتمد بالدرجة الأولى على وجود مجتمع مدني ناضح وواعٍ وفاعل ومؤثر يتولى مهمة التبشير بقيم الديمقراطية ويحرض على المشاركة السياسية الرشيدة ويسهم في تدوير النخب وتجديد الطبقة السياسية، وتشكيل الثقافة السياسية وصناعة الرأي العام، وإعادة توجيه القيم (value re-orientation) بما يصحح مسار المجتمع – إذا ما تعرضت البنية الاجتماعية إلى هزة أو خلل – ويحافظ على توازنه واستقراره وتماسكه. وبالتالي وفي سياق هذه المهام والوظائف المتعددة يمكن أن يشكل المجتمع المدني رأس الرمح في عملية بناء الديمقراطية.

الفصل السابع

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

أولاً: التمييز بين مفهومي "الانتقال الديمقراطي" و "التحول الديمقراطي":

يشير مفهوم "**الانتقال الديمقراطي**" – من الناحية النظرية – إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد. وعادةً ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات والعمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية قد تشهد صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.[110]

أما مفهوم **التحول الديمقراطي** فهو يتسم بالإتساع والشمول.[111] فالانتقال إلى الديمقراطية ليس مجرد شعار أو تمنياً ساذجاً لأن الأمر يتعلق بمجهود جماعي تشترك فيه كل القوى القادرة على إنجاح التحول {قوى المجتمع المدني} ووضع أسس الديمقراطية الموطدة، فالتحرر من الاستبداد يبدأ بالبحث

[110] حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013م).
[111] هدى ميتيكس، إتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.1999) ،ص135

عن المرتكزات الدستورية والمرجعيات القانونية والاعتبارات السياسية، ويُعتبر هذا التحرر ممكن بفضل قناعات السياسيين والاجتماعيين وممارسات الأحزاب السياسية والنخب القيادية.[112]

ويُقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي. فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في إتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.[113] وبناءاً على ذلك فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة، والإعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية إتخاذ القرارات.[114] وهنا يأتي دور المجتمع المدني في تحريك فئات وأفراد المجتمع نحو المشاركة السياسية والتفاعل مع العمليات السياسية.

تأسيساً على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث **يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني** بما يضمن نوعاً من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي".[115]

---

[112] وفي إطار محاولات تقديم تعريف للتحول الديمقراطي نجد أن أغلب محاولات التأصيل لمفهوم التحول الديمقراطي ترتبط بالأدبيات الخاصة عن الديمقراطية الكلاسيكية. أهم التعريفات التي قُدمت لمفهوم الديمقراطية، هذا المفهوم الذي يتسم بالإتساع والشمول، ويحتوي على العديد من الأنماط الفرعية التى تصل إلى ما يزيد عن خمس مائة نمط. أنظر: محمد نور الدين آفاية، القوى الاجتماعية للثورة، (تونس: مركز دراسات الوحدة العربية، من ندوة بعنوان: الثورة والإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي، 5 يناير 2012م).

[113] أحمد حسيني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي . (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004)، ص 295.

[114] إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر2005، ص78.

[115] محمد نصر مهنا،في النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية. (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2005) ،ص442.

عليه فالتحول الديمقراطي: هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على **إعادة التوازن** بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.[116]

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي إنتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.[117]

أيضاً يشير مصطلح التحول الديمقراطي إلى العمليات والمعالجات التى يتم من خلالها إما تطبيق قواعد وإجراءات مُمارسة المواطنة فى المؤسسات السياسية التى كانت تحكمها مبادئ أخرى فى السابق، مثل: "السيطرة القسرية والتقاليد الاجتماعية وتقديرات الخُبراء أو الممارسة الإدارية، وإما توسيع هذه القواعد والإجراءات لتشمل أشخاصاً لم يكونوا يتمتعون سابقاً بمثل هذه الحقوق والواجبات"[118] منهم على سبيل المثال الأفراد غير دافعى الضرائب والأميون والنساء والشباب والأقليات العرقية والمقيمون الأجانب وأما توسيع هذه القواعد والإجراءات لتشمل قضايا ومؤسسات لم تكن تخضع فى السابق لمشاركة المواطن فيها مثل الهيئات الحكومية والمؤسسات العسكرية والتنظيمات الحزبية وجمعيات

---

[116] راندا محمد عباس حاج بابكر، أثر الثورات الشعبية في العالم العربي على الاستقرار السياسي في المنطقة: دراسة حالة مصر: 2011-2012م، (رسالة دكتوراة في العلوم السياسية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية،الخرطوم، 2015)، ص ص 184 – 190.

[117] إلهام نايت سعيدي، مصدر سابق، ص79.

[118] أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطى فى دول الربيع العربى واشكالياته فى ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، العدد 4564، 4 سبتمبر 2014م. في: راندا محمد عباس، مرجع سابق، ص 184

المصلحة العامة وجمعيات المصالح الخاصة والمشروعات النتاجية والمؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها.[119] الملاحظ هذه الفئات المذكورة التي أصبحت تشملها عملية التحول الديمقراطي – كشريك فاعل فيه – هي التي تشكل جوهر المجتمع المدني.

ولحدوث عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي أربعة ممكنات تتمثل في:[120]

أ- توافق وإرتباط المطالب المتمخضة عن التحولات المجتمعية (ثقافية، نسوية، طلابية) مع المطالب الديمقراطية (التجربة الأوربية).

ب- إدراك النخب السياسية الحاكمة لأهمية إحداث الاصلاح السياسي وإتخاذ إجراءات التحول الديمقراطي.

ج- التوصل إلى صيغة توافقية بين النخب السياسية والاجتماعية حول إجراء خطوات اصلاحية وذلك ما يحفز المجتمع للضغط من أجل التحول الديمقراطي.

د- تاكل النظام السلطوي وذلك ما يحفز نخب المجتمع للضغط من أجل التحول.

يتضح من هذه الممكنات الدور الفاعل والقائد للمجتمع المدني في عمليتي الانتقال والتحول الديمقراطي.

ثانياً: سمات التحول الديمقراطي في العالم العربي:

تتسم قضية التحول الديمقراطي فى المنطقة العربية بأربع سمات رئيسية:

1 وجود تحول كمي فى المسيرة الديمقراطية متمثل فى إجراء انتخابات وتعددية حزبية، إلا أن الاشكالية الكبرى تتمثل فى عدم وجود تحول كيفي متمثل فى تجذير الديمقراطية فى الفكر العربي.

---

[119] بلقيس أحمد منصور الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطى فى اليمن (1991 – 2001) رسالة ماجستير جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2003

[120] ثناء فؤاد عبدالله، الإصلاح السياسي خبرات عربية، (مصر: دراسة حالة) المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 2، بيروت 2003م.

2 هناك عوامل داخلية وخارجية شكلت البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي فى الوطن العربي، من العوامل الداخلية تآكل شرعية النظم السياسية القائمة والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها، ومن العوامل الخارجية الضغوط الغربية المتمثلة فى ربط المساعدات والمنح بالالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان.[121]

3 عمليات التحول الديمقراطي فى الدول العربية تمت فى معظمها بإرادة الحاكم وذلك بهدف إحتواء الضغوط الداخلية والخارجية.

4 هناك مجموعة من المعوقات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية تعترض مسيرة التحول الديمقراطي بالدول العربية ومن أهمها أزمة التنمية الإقتصادية والتبعية الاقتصادية وتفشى الفساد السياسى وضعف الرقابة السياسية.[122]

ثالثاً: دور المجتمع المدنى في الانتقال والتحول الديمقراطي:

طبيعة المجتمع المدى ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي العديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية في بعض الدول بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيزه وتوسيع نطاقة.[123] ويُعد ذلك من أهم العوامل الداخلية التى تؤدى إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدنى تحصل على قوتها نتيجة تردى عام على المستوى الاجتماعى والتنمية الاقتصادية والتصنيع

[121] حمدي عبد الرحمن، التحول الديمقراطى فى العالم العربى خلال التسعينيات، (القاهرة: جريدة الأهرام المصرية)، يوليو 2001م.
[122] المصدر نفسه.
[123] Rein Mullerson," Democratisation through the Supply-Demand Prism," Human Rights Review, Vol.10, No.4(2009),pp.531-567.

ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة فمؤسسات المجتمع المدنى تُوصف بأنها هى "حجر الأساس" للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التى تتصارع والتى تؤدى إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم وزيادة الثقافة تقوى معلومات وفاعلية الجماهير بالمعلومات والمعرفة والمهارات لمتابعة الاصلاحات الديمقراطية.[124]

لكن لا بد أن ترتكز عملية التحول تلك إلى القيم والأخلاق الداعية للديمقراطية: وتعني وجود وتوافر القيم والعادات والتقبل الديني التى تشجع على تحول النظام السياسى نحو الديمقراطية أى لابد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطنى والإحترام المتبادل والإيمان بالإرادة الوطنية والعامة التى تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم.[125]

رابعاً: الخطوات التى تمر بها عملية التحول الديمقراطى:

إن عملية التحول الديمقراطي تمر بعدة خطوات:

أ. الخطوة الأولى: تتمثل في الفترة التي تنقضي بين سقوط نظام وسيطرة النظام الذي يحل محله سيطرة تامة علي السلطة.[126] وهذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي وإنها مادة للأحداث غير المرئية والاجراءات غير المحدودة والنتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنيان الاجتماعي والمؤسسات

[124] أبو الحسن بشير عمر، مصدر سابق.
[125] المصدر نفسه.
[126] جي هيرميت, هل هو عصر الديمقراطية؟ ترجمة سعاد الطويل, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, (.11- القاهرة, مركز مطبوعات اليونسكو, العدد 126 , مايو 1991 – ص 11

السياسية يتوقف مؤقتاً ويضطر الممثلون في الغالب للاختيار المتسرع والمضطرب والتحالفات التي يدخلون فيها عادة متغيرة وخاضعة للظروف.[127]

ب. الخطوة الثانية: فهي مرحلة تدعيم الديمقراطية وتعني ثبات مستوى سلوك القادة السياسيين والتفسير العلمي والتنفيذ الفعلي للمؤسسات والقبول الحقيقي للديموقراطية من جانب المحكومين ومن جانب النخبة وإقامة آلية سياسية جديدة تحمي المصالح وتضمن الوساطة بين المجتمع والدولة وبين قطاعات المجتمع المختلفة، وبإختصار فإن التدعيم يعني نهاية مرحلة تعليم الديمقراطية.[128]

ج. الخطوة الثالثة: هي مرحلة استقرار الديمقراطية وتجذر مؤسساتها في المجتمع وتتشكل ثقافة المجتمع السياسي على أساس ومبادئ وقيم الديمقراطية، ورفض ما يتعارض معها من أفكار ونبذ التيارات المخالفة لها.[129]

خامساً: شروط التحول الديمقراطي

إن الانتقال أو التحول إلى الديمقراطية يفترض عقلاً تركيبياً يمتلك ما يلزم من شروط الوعي الثقافي والسياسي ويوظف المكتسبات والتراكمات لإنجاز مسار التحول وتعميق فعل التغيير، ولأن التغيير مركّب يتدخل فيه فاعلون مختلفون فإن أعقد وأصعب ما فيه هو إعادة البناء، ولا سيما بعد زمن طويل من التسلطية وتاريخ من الاستبداد متجذر في الذهنيات السياسية، ولعل صيرورة الانتقال إلى

[127] تيري لين وفيليب س. شميتر, أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا, (ترجمة آمال الكيلاني, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, القاهرة, مركز مطبوعات اليونيسكو, العدد 126 مايو 1991، ص26

[128] جى هيرميت، مصدر سابق، ص 13

[129] أبو الحسن بشير عمر، مصدر سابق.

الديمقراطية تتمثل في المجهود الجماعي المسنود بقوى حاملة لمشروع الانتقال وملتزمة بترجمته في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[130]

سادساً: معوقات التحول الديمقراطي فى العالم العربي:

إذا كان المجتمع المدني يُعتبر أحد أهم أدوات بناء الديمقراطية، وهو يعاني من معوقات (كما سبقت الإشارة) فإن عملية بناء الديمقراطية في العالم العربي تعاني هي الأخرى من معوقات، يمكن إجمالها – تلخيصا لا تفصيلاً – في الآتي:[131]

1 **معوقات مؤسساتية:** تتضمن هرمية المؤسسات، نخبوية القيادات، الشخصانية، وعدم تداول السلطة.

2 **معوقات داخلية وطنية:** ويتعلق الأمر بهيمنة الدولة واختراقها وتدجينها للمجتمع المدني واستخدامه لمصالحها الخاصة، بالإضافة إلى غياب الشرعية، وثنائية التقليد والحداثة، ومحورية الدين، والنظام الأبوي السلطوي لبعض المجتمعات، والتمييز الجنسي، والمذهبية، والعشائرية وضعف المواطنة.

3 **المعوقات الخارجية:** تتمثل في العولمة وتداعياتها، وأحادية النظام العالمي، وسياسات المنظمات العالمية.

يظهر جلياً وبوضوح تعثر المسار الخاص بعملية التحول الديمقراطي فى البلدان التى قامت فيها ثورات شعبية عربية لدرجة تصل إلى حد الردة عن مسار عملية الديمقراطية فى أغلب تلك الدول ويعود ذلك للأسباب الآتية:[132]

---

[130] محمد نور الدين آفاية، القوى الاجتماعية للثورة، (تونس: مركز دراسات الوحدة العربية، من ندوة بعنوان: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، 5 يناير 2012م).

[131] جين سعيد المقدسي وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. (بيروت: مؤسسة فريد ريش إيبرت، 2004م)، ص 306-307

[132] راندا عباس، المرجع السابق.

أولاً: اشكالية إنتشار الإرهاب والتطرف فى المنطقة العربية:

ثانياً: اشكالية إنتشار الاستقطاب والإسلام السياسي فى المنطقة العربية

ثالثًا: اشكالية تدهور الوضع الاقتصادي لدول الثورات الشعبية

رابعاً: اشكالية عدم استقرار الشرعية (أزمة الشرعية)

خامسا: اشكالية غياب لغة التفاوض وفقد الثقة بين المؤسسات والتيارات المدنية.

يمكن القول أن ما حدث في بلدان الربيع العربي من عدم النجاح في انتقال ديمقراطي – بإستثناء تونس – هو أن منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان لم تكن مستعدة في التصدي لهذا التحدي – الذي تفاجأت به. فهذه البلدان كانت غير ديمقراطية لفترة طويلة – يمتد في بعضها إلى عقود من الزمان – وبالتالي تحتاج منظمات المجتمع المدني فيها لوقت لبناء (أو إعادة بناء) نفسها بعد أن عملت تلك الأنظمة الشمولية على تدميرها وتشريد قياداتها ونخبها، بل في بعضها تم التنكيل بهم أو إعدامهم.

إذن للمجتمع المدني – بمؤسساته ونخبه المختلفة – دور جوهري وفاعل في عملية التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية. ومن أبرز هذه المؤسسات هي الإعلام.

الفصل الثامن

دور الإعلام في دعم المجتمع المدني

إذا كان الفكر السياسي قد توصل منذ عدة قرون مضت أنه يجب لبناء الدولة الحديثة وجود ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أن رقي وتقدم ونمو المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز هي: [133]

أ. قضاء مستقل ونزيه.

ب. صحافة حرة مستقلة.

ت. مجتمع مدني قوي وفعال.

كما أن الديمقراطية بمختلف تعريفاتها وما تنطوي عليه من أبعاد باعتبارها فلسفة ومبادئ للحكم ونظام للحكم، يمكن تلخصيف مضمونها في مكونين أساسيين هما: الحرية والقانون.

بالنسبة للمكون الأول – الحرية – فإنها تحتاج لوعي لكي تتحقق من خلال ممارسة رشيدة حتى لا تنجرف إلى فوضى وإنفلات أمني. لذلك نجد في حالة النظام الأمريكي أنه قام على فلسفة الجمع بين مدرستين في نظريات الإعلام هما: نظرية الحرية (libertarianism) ونظرية المسؤولية الاجتماعية (social responsibility theory). والملاحظ أن الناشرين وقادة

[133] خالد الكيلاني، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني: إشكالية العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، الحوار المتمدن، 2010/10/24: www.m.ahewar.org/s.asp

الصحف والمؤسسات الإعلامية قد توافقوا على ميثاق شرف (code of ethics) يحكم الممارسة الصحفية ويضبط الأسلوب الإعلامي واللغة والتغطية حتى مراعات "الخطوط الحمراء" المتمثلة في معتقدات وقيم ومقدسات المجتمع، والأمن القومي (والجيش والشرطة)، والخصوصية (privacy)... ميثاق الشرف هذا هو بمثابة قانون نابع من المجتمع. وتحديداً من منظمات المجتمع المدني المتمثلة في أحد مكوناته وهو الإعلام. أما بالنسبة للقانون نجد أنه مهما لحماية الحقوق وصون الحريات وضبط الممارسة حتى لا تتحول إلى فوضى. كما أن سيادة القانون تعني العدالة والمساواة. وهذه تشكل دعامة من دعامات استدامة الديمقراطية.

ولكي يكون المجتمع المدني قوياً وفعالاً يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، ويحتاج الصحفيون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، وأيضاً للدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم، والاثنان (المجتمع المدني والإعلام) لا ينعمان بالعيش ولا يستطيعان أن يمارسا مهامهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل ونزيه يحميهما من تغول السلطة أو تخلف المجتمع. وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراقي ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام .[134]

المجتمع المدني ووسائل الاتصال الجماهيري:

لقد لُوحظ في السنوات الأخيرة انتشار مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية للتعبير عن القوى الاجتماعية المختلفة والمتعددة التي تنشط في المجتمع في إطار منظم بهدف

[134] خالد الكيلاني، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، المرجع المصدر السابق.

تحقيق مطالب واحتياجات الجماعات التي تمثلها. ويعتمد المجتمع المدني في أنشطته وفي تحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع. ولكن السؤال الذي يُطرح هنا هو: إلى أي مدى تساهم وسائل الاتصال الجماهيري في نشر ثقافة المجتمع المدني؛ وإلى أي مدى تخدم وسائل الإعلام المجتمع المدني؟ ومن جهة أخرى: إلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في وسائل الإعلام ويجعلها أدوات في خدمة المجتمع ووسائل للمراقبة والنقد والاستقصاء، وقوى تضمن التوازن داخل الآلة السياسية في المجتمع؟[135]

ويتساءل البعض عن ماهية الأدوار التي تلعبها المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية ونشر الوعي السياسي وثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار والاختلاف والتعددية والتنوع؟ والعلاقة هنا جدلية بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها؛ ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه.[136]

فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبراً للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الرشيد. ولقد ساهم انتشار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات والمجتمع الرقمي وانتشار الانترنت وانتشار التعليم

[135] الكيلاني، المصدر السابق
[136] المصدر نفسه.

وتوفر المعلومة والوصول إليها بسهولة في بلورة ونضج فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي.[137]

يرى البعض أن المجتمع المدني بمختلف مكوناته يهدف إلى "تقاسم السلطة مع الدولة انطلاقا من مبدأ أن عهد الدولة المتسلطة والدكتاتورية والطاغية قد ولى. ومن هنا يتمثل دور المجتمع المدني في خلق توازن بين القوى الاجتماعية، كما يعمل المجتمع المدني على إفراز فضاء مستقل منتج لقيم العدالة والمساواة والحرية. فالمجتمع المدني هو فضاء للحرية، يتكون من شبكة العلاقات التي تقوم على الاختيار والاقتناع والحرية، حيث أنه يمنح الأفراد قدرة على النشاط الطوعي الحر."[138]

ويعمل المجتمع المدني على تنظيم العلاقات داخل تنظيمات مدنية تحقق استقلالا نسبيا عن الدولة من ناحية وعن قوى السوق من ناحية أخرى. فالحياة المدنية هي الفضاء الطبيعي للعمل الحر الذي تنمو فيه قدرات البشر وإمكانياتهم وقدراتهم على حب الاستقلال ونبذ التسلط والقمع. ويستقي المجتمع المدني قوته من الثقافة المدنية التي تتمحور حول الحرية والمساواة والمواطنة وهي في أساسها قيم عامة تتفرع عنها قيم تؤمن بالتفكير الحر الخلاق والفعل الحر المسئول والحرية التي تستمد قيمتها من مبدأ أخلاقي للفرد الذي يؤمن بأن حريته تعني حرية الآخرين.[139]

---

[137] www.m.ahewar.org/s.asp

[138] لكيلاني، المصدر السابق.

[139] خالد الكيلاني، المصدر السابق.

لا شك أن أدوات الاتصال الجماهيري في المجتمع هي التي تنقل ثقافة المجتمع المدني من مستوى الوعي الفردي والجماعي إلى مستوى الوعي العام. وبهذا تصبح الثقافة المدنية جزءا لا يتجزأ من وعي الأمة. هنا يتوجب على وسائل الاتصال الجماهيري أن تقدم خطابا إعلاميا هادفا يحمل في طياته قيما اجتماعية راقية تنبع من المجتمع وقيمه ومبادئه. وهذا يعني أن المؤسسات الإعلامية عبر البرامج الحوارية والدراما والأفلام والتحقيقات والأخبار يجب أن تعكس هموم وثقافة المجتمع المدني.[140]

وبطبيعة الحال فإن نشر ثقافة المجتمع المدني بحاجة إلى مؤسسات إعلامية ووسائل اتصال تؤمن بالمجتمع المدني وتؤمن بالمثقف العضوي وبالقيم المجتمعية الأصيلة. فالقائم بالاتصال يجب أن يؤمن بالمجتمع المدني وبالثقافة المدنية وبرسالة يعمل من أجل تحقيقها لصالح المجتمع بأسره وليس التركيز في كسب الإعلانات وتحقيق الربح السريع الإعلانت والربح السريع أو العمل لمصلحة أصحاب النفوذ السياسي والمالي في المجتمع. فوسائل الاتصال الجماهيري هي التي تنتج الوعي الاجتماعي وهي التي تكرس القيم والعادات والتقاليد والنسق القيمي والأخلاقي في المجتمع ومن ثم فهي مطالبة بنشر ثقافة المجتمع المدني.

كذلك فإن المؤسسات الإعلامية هي الأدوات التي تنمي الثقافة المدنية وتعمل على نشرها وتقويتها والتصدي لثقافة العنف والتطرف والإقصاء والفردية والمادية ورفض الآخر. فوسائل الاتصال الجماهيري هي الحليف الاستراتيجي للمجتمع المدني وهي الوسيلة الفعالة والأداة الضرورية لتحقيق مبادئه وقيمه في المجتمع. فمضمون وسائل الاتصال الجماهيري هو

[140] المصدر نفسه.

الغذاء الروحي والفكري والعقلي للثقافة المدنية وأداء هذه المؤسسات في المجتمع يعتبر سلوكا مدنيا يدعم المجتمع المدني والثقافة المدنية. فالمجتمع المدني في نهاية المطاف هو وعي وثقافة وقيم ومبادئ تترجم إلى سلوك وعمل يومي يؤمن بروح الجماعة والمصلحة العامة.[141]

ويرى عدد من النقاد والباحثين أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني انطلاقا من مبدأ أن الإعلام هو مرآة عاكسة للوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فإذا كان المجتمع المدني ضعيفا فهذا ينعكس سلبا على أداء المؤسسات الإعلامية في المجتمع.

فالإعلام القوي والفعال لا ينمو ولا يتطور ويزدهر إلا في مناخ الديمقراطية والحرية والرأي والرأي الآخر، ووجود القوى المضادة والفاعلة في المجتمع التي تراقب وتنتقد وتعمل من أجل مشاركة الجميع في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع وفي جعل كل فرد في المجتمع مسئولاً وواعياً وحراً.[142]

على الرغم من أن العلاقة بين المجتمع المدني الإعلام يمكن النظر إليها باعتبارها علاقة عضوية، لكن يمكن التفرقة بين الإعلام والمجتمع المدني تبعاً لوظيفة كل منهما كالتالي: "أن المجتمع المدني هو رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردي الطوعي حيث يدخل فيها الأفراد دون إجبار ويتقدمون إلى التنظيمات القائمة بطل الانضمام إلى عضويتها بإرادتهم الحرة التي تجعلهم يلتزمون بمبادئها ويسهمون بجدية في أنشطتها، ووجود هذه الرابطة الاجتماعية

[141] خالد الكيلاني، المصدر السابق.
[142] المصدر نفسه.

يحقق للمجتمع ككل مزيداً من الاستقرار، كما يضمن تقييداً لسلطة الدولة ومنعها من الاستبداد".[143] وتكمن وظائف الإعلام بمختلف وسائله في تعريف المواطنين بالقضايا الأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع، كما تعمل على عرض مختلف الأفكار والتحاور حولها، إضافة إلى أداء دور مهم في عمليتي الرقابة والمساءلة للحكومات، بما يساعد المواطان على أداء دوره في مشاركة السلطة في اتخاذ القرار.[144]

كما هو معروف إن المجتمع المدني يتكون من مجموعة من المؤسسات المتنوعة تعليمية ومهنية وسياسية وثقافية وحقوقية كالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية، وكذلك الخيرية. والتي تسودها قيم ومبادئ التسامح والقبول بالآخر والحوار السلمي واحترام الحرية والخصوصية الفردية. لكن لا يعني هذا القول إن المقصود بالمجتمع المدني أساساً إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني– بكافة تكويناته – تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل في مختلف المجالات.[145]

لكن ليس هناك مواصفات محددة للعلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني يمكن اعتبارها مقياسا أو مؤشرا لعلاقة جيدة أو غير فاعلة، لكن يمكن القول أن العلاقة بين الطرفين علاقة تكاملية، أو علاقة تأثير وتأثر. فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع تعمل على

[143] الكيلاني، المصدر السابق.
[144] المصدر نفسه.
[145] خالد الكيلاني، المصدر السابق.

إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومان على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة.

يمكن وضع تصور لتأثير الإعلام في المجتمع من خلال الشكل التالي:

شكل رقم 1 (من تصميم المؤلف) يشرح كيفية تأثير الإعلام في تشكيل الصورة الذهنية، والتالي في التصورات والمواقف والسلوك:

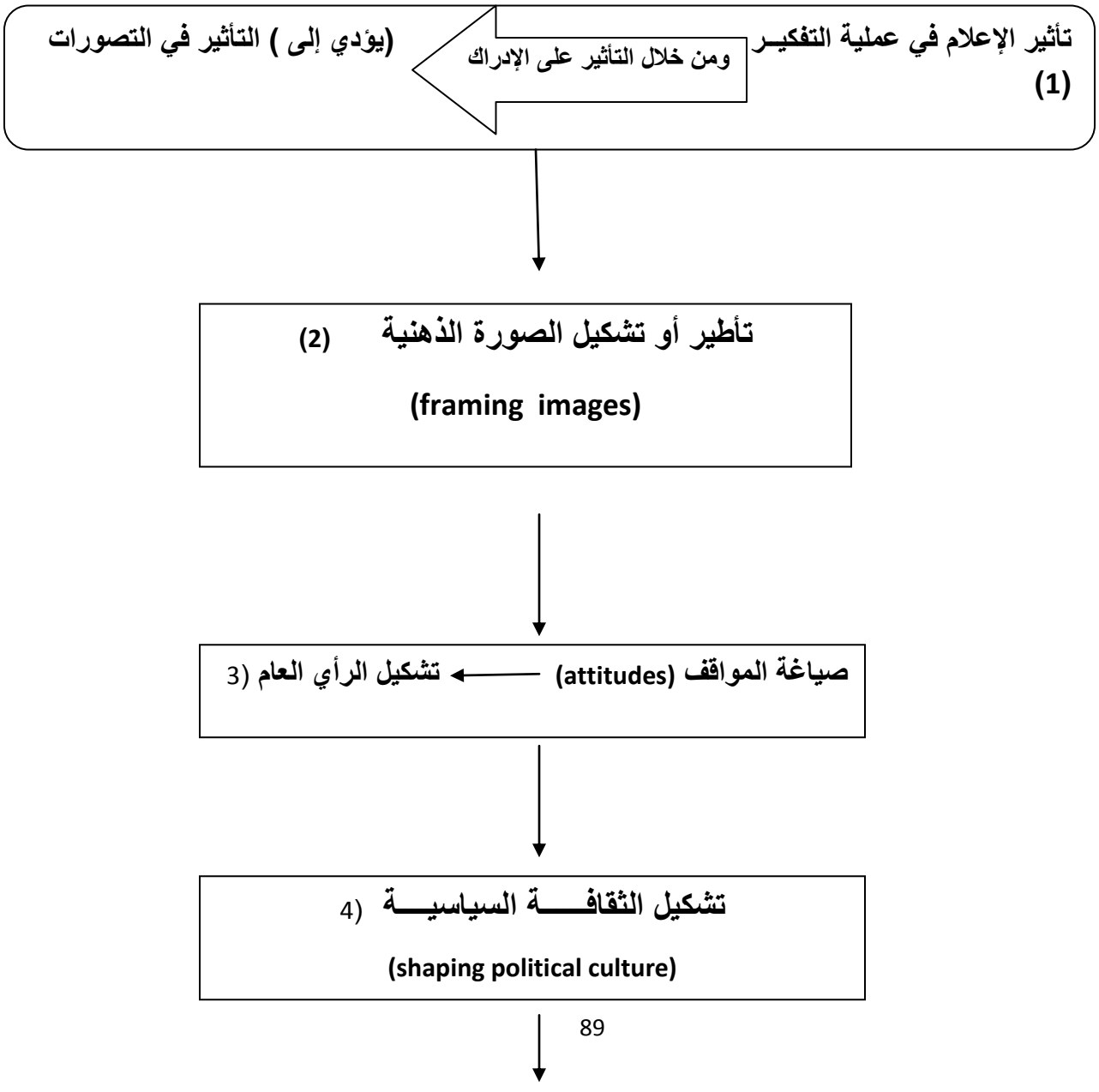

5) التأثير على (أو توجيه) السلوك السياسي

Influencing political behavior

فالإعلام يخاطب جهاز الإدراك عند الفرد (المتلقي للرسالة الإعلامية). فتبدأ صورة ذهنية في التشكل بناءً على ذلك الإدراك (perception) – كما في المستطيل الأول من أعلى في الشكل رقم (1). وبما أن للإعلام جاذبية ويمتلك قدرة قوية في التأثير على العواطف والعقول، فإنه يؤثر على التفكير وعلى التصورات. وبالتالي يؤثر على عملية التأطير أو تشكيل الصورة الذهنية (image) – كما هو في المستطيل (2). ومن تشكيل الصورة الذهنية تتم صياغة المواقف والتي يتبلور منها الرأي العام (المرحلة 3). ومن تراكم المعلومات والمعارف التي توفرها وسائل الإعلام يتشكل الوعي، وبتراكمه تتشكل الثقافة السياسية – للفرد والجماعات (مرحلة رقم 4). وبالثقافة السياسية تتم المشاركة السياسية (الواعية)، وهذا يعني التأثير في السلوك (السياسي) – للفرد والجماعة/الجماعات (المرحلة 5). في الواقع ترتبط هذه العملية بنظريات في العلم النفس. أو – بتعبير آخر – تتجلى في الإعلام نظريات الدافع (drive theory) والباعث (incentive) والمثير (stimulus). فوسائل الإعلام تبحث عن الدوافع (motivations) التي تثير سلوك الفرد/الجماعة (لكن هذه الجزئية تقع خارج اهتمام هذه الدراسة). بيد أن ما يهمنا هنا أن وسائل الإعلام – باعتبارها أحد عناصر المجتمع المدني – تشكل مكوِّن مهم جداً في عملية التنشئة السياسية وتشكيل الثقافة السياسية والتي تشكل – في التحليل النهائي – ضرورة لازمة pre–requisite لبناء مجتمع مدني واعٍ ولبناء الديمقراطية سليمة ومستدامة.

الفصل التاسع

معوقات دور المجتمع "الأهلي" في بناء الديمقراطية في الوطن العربي

هنا يمكن الإشارة لحالة السودان لأن السودان يمثل نموذجاً للتوع الإثني المعقد (500 قبيلة و50 مجموعة إثنية وأكثر من 100 لغة أقليات/لهجات، لحوالي أقل من 40 مليون نسمة). وهو أيضاً يشكل نموذجاً لعملية تدخل النظام في المجتمع المدني، ونموذجاً للصراع القبلي، ولصراع الهويات الصغرى/الفرعية (دون الوطنية). فهو نموذج أنثروبولوجي تتقاطع فيه عدة خصائص إثنوغرافية وإثنولوجية. كما يجسد – تقريباً – كل مشكلات ومعضلات العالم الثالث. وقد وصفه علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بأنه قطر عربي/أفريقي يمثل صورة مصغرة لقارة أفريقيا (a microcosm for Africa). فهو يمثل عدة منظومات في العالم: فهو دولة عالمثالثية، وعربية وإسلامية وأفريقية. ويمثل السودان أيضا نموذجاً للمجتمعات الانتقالية (transient societies). فهو تتجلى فيه معظم سمات الحداثة في مراكزه الحضرية، بينما تتسم أجزاء كثيرة منه بكل خصائص البداوة والتخلف والتقليدية (traditionalism).

في الواقع يعاني السودان من حروب وعدم استقرار سياسي منذ استقلاله من بريطانيا عام 1956. هذه الحروب والاضطرابات والأزمات هي، في التحليل النهائي، نتاج لعوامل متداخلة يمكن تلخيصها

في مجموعتين: أولاً– الظلم والتهميش الذي يتم على أساس إثني/قبلي، وجهوي/مناطقي، أو تسييس لهما؛ وثانياً– فشل النخبة في حُسن إدارة التنوع بكفاءة وحياد. العوامل الأولى يمكن معالجتها بالتنمية والتعليم، والثانية بتطبيق الديمقراطية الحقيقية والحكم الرشيد ودولة العدالة والتنمية الشاملة/العادلة (comprehensive and equitable development). وكان يمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني – بشقيه التقليدي والحديث – دور إيجابي في بناء الديمقراطية وتعزيز الاستقرار اللازم للتنمية. غير أن النخبة السياسية عملت على تدمير منظمات المجتمع المدني من خلال اختراقها وإضعافها بعملية ممنهجة وسياسات مقصودة وموجهة لذلك الهدف. ففي عهد الرئيس نميري (نظام عسكري: 1969 – 1985) تم حل الإدارة الأهلية في عام 1971 باعتبارها "من بقايا الرجعية" (كما سبقت الإشارة). فتصاعدت النزاعات الاثنية والصراعات القبلية. وفي الثمانينات من القرن العشرين عملت الأحزاب السياسية على تسييس القبيلة لاستقطاب الأصوات في الانتخابات في سياق صراع الأحزاب التقليدية/الطائفية (خاصة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي) في مناطق نفوذها المختلفة في البلاد.

وفي تسعينات القرن العشرين (عهد حكومة الجبهة الإسلامية القومية وحتى تاريخه) تضاعفت الصراعات القبلية بسبب تدخل الحكومة الإسلامية في نظام الإدارة الأهلية حيث عملت على تسييس هذه الإدارة من خلال تعيين "ناظر القبيلة" (الذي غيّرت اسمه إلى "أمير")، وجردت الإدارة الأهلية من سلطاتها الإدارية والقضائية والأمنية. أثّر ذلك على هيبة زعماء القبيلة (الناظر والعمدة والشرتاي والشيخ...)، وقلل ذلك من احترام رجال القبيلة له وأدى ذلك إلى إضعاف الإدارة الأهلية؛ فنتج عن ذلك فراغ في المناطق البعيدة – مناطق الأرياف والعرب الرُحل والقرى النائية. وتحوّل هذا الفراغ الإداري

إلى فراغ أمني. وعندما اندلع التمرد (في دارفور بغرب السودان وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق) أدى ذلك إلى استقطاب إثني/سياسي حاد بين الحركات المتمردة المسلحة والحكومة المركزية مما أدى إلى تعقيد الأزمات (دارفور) وتصعيدها وتدويلها.. ونتج عن ذلك تدخل دولة، وانتقاص السيادة ولجوء ونزوح ومئات الآلاف من القتلى والجرحى (أنظر الشكل رقم 2).

ينطبق التحليل ذاته على حالة شرق السودان وكردفان ومناطق أخرى كثيرة. فالمجتمع في كردفان يقوم على القبيلة. وتشكل الإدارة الأهلية والنظام القبلي جوهر البنية الاجتماعية. ويتماسك المجتمع التقليدي/القبلي هناك بعوامل الضبط الاجتماعي المعروفة مثل الأعراف والتقاليد.

لذلك عندما جاء الاستعمار البريطاني لم يتدخل في بنية المجتمع وترك النظام الأهلي/القبلي كما هو، واكتفي بـ "تقنينه" وأطلق عليه نظام "الإدارة الأهلية" (Native Administration). لقد تفهم الاستعمار طبيعة المجتمع السوداني لذلك لم يتدخل في ميكانيزماته وتركه يعمل وفق نظامه التقليدي.

في ظل منطق العصر[146] الذي اعترف بسطوة الإثنية التي فرضت نفسها حتى في عصر العولمة وما بعد الحداثة فإن النخبة السياسية (الإسلامية) في السودان قد ارتكبت خطأً كبيرا عندما تدخلت في نظام المجتمع القبلي. كان يجب أن تدعه يستمر كما هو ويتم التدخل عن طريق تهيئة المناخ للتطور الطبيعي

[146] ينتشر الصراع العرقي (الإثني) في معظم أنحاء العالم في تحدٍ واضح لأطروحات الحداثة وفي تكذيب لمقولات العولمة التي توقع البعض بأنها (أي العولمة) سوف تنهي هذه الانتماءات والعصبيات الضيقة أو الفرعية/دون الوطنية. فقد شهدت مناطق كثيرة من العالم تحامل عنصري وصراعات إثنية/قبلية دموية مثلما حدث في رواندا بين الهوتو والتوتسي والذي نتج عنه أكثر من 800 ألف قتيل وكذلك صراعات في نيجيريا، وجنوب أفريقيا؛ والكونغو، والسودان، وأثيوبيا، ولبنان وتيمور الشرقية (أندونيسيا)، بل أدت هذه الصراعات إلى تفكك دول مثل ما حدث في يوغسلافيا السابقة والتي شهدت عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية قبل أن تنهار الدولة وتفككت إلى 5 دول. وتقول الاحصاءات أن حوالي 20 مليون شخص قُتلوا في صراعات عرقية منذ الحرب العالمية الثانية. وأنه في خلال الـ 50 سنة الماضية أن معظم الصراعات الدموية في العالم لم تكن بين الدول وإنما داخل الدول – صراعات دينية، عنصرية وقبلية – حيث شكلت الصراعات داخل الدول أربعة أضعاف الصراعات بين الدول. وذهبت دراسة حديثة إلى أن 80% من الصراعات المسلحة في العالم في عقد التسعينات كانت ذات بعد إثني. للمزيد أنظر: Howard Handelman, The Challenge of Third World Development,5th edition. New Jersey: Pearson Prentice Hall, 2009, p. 93

للمجتمع التقليدي عن طريق التنمية والتعليم والتوعية. وهذا تحول اجتماعي يتم ببطء وتدريجي ولكنه يحافظ على بنية المجتمع وتوازنه واستقراره. وعندما ينداح الوعي فإن هذه النظم التقليدية سوف تتراجع تدريجيا تاركة المجال للنظم الحديثة (القانون والمحاكم – بدل عن "الجودية"[147] والأعراف).. كما حدث في كثير من المناطق الحضرية في السودان.

الملاحظ أنه – في السودان – في تسعينات القرن العشرين وما بعدها كان عدم الاستقرار والاضطرابات الناتجة عن الصراعات القبلية/الإثنية أكبر، واستمر الوضع الصراعي في تصاعد مستمر وبوتيرة أكبر مع تضاعف عدد الضحايا وحجم الخسائر المادية. والسبب المباشر في تصاعد هذه الصراعات أن حكومة الحركة الإسلامية (البشير/الترابي) قد عملت على تسييس الإدارة الأهلية (كما سبقت الإشارة). وقد أسهم ذلك بدرجة كبيرة في تعقيد وتصعيد وتدويل مشكلة دارفور (ابتداءً من 2003) التي تحولت إلى أزمة دولية ومأساة إنسانية كبيرة عرفها كل العالم وتابع تطوراتها عبر الإعلام الدولي.

يحاول الشكل التالي تفسير أثر عملية تدمير منظمات المجتمع المدني التقليدية – المتمثلة في النظام القبلي (الإدارة الأهلية) في عدم الاستقرار السياسي في السودان في عهد حكومة الحركة الإسلامية:

[147] "الجودية" كلمة محلية في المجتمع السوداني التقليدي (الأرياف والعرب الرحل) المقصود بها أن يجتمع كبار السن أوأعيان القبيلة أو شيخ القرية والحكماء تحت شجرة كبيرة أو فناء دار لمعالجة مشكلة بين أفراد قبيلة أو حتى مشكلة أسرية بين الأزواج، أو مشكلة اجتماعية أو حتى المشكلات الكبيرة التي قد تصل إلى الفعل الجنائي، ويتم احترام قرار الجودية والذي غالباً ما تنتهي (الجودية) بالصلح والتصالح، أو تتم محاسبة المخطئ في القضايا الكبيرة (مثل جرائم القتل – والتي قد تنتهي بدفع الدية).

شكل رقم 2 (من تصميم المؤلف): يوضح أثر تدخل النظام السياسي/الدولة في المجتمع المدني التقليدي (الأهلي) في السودان:

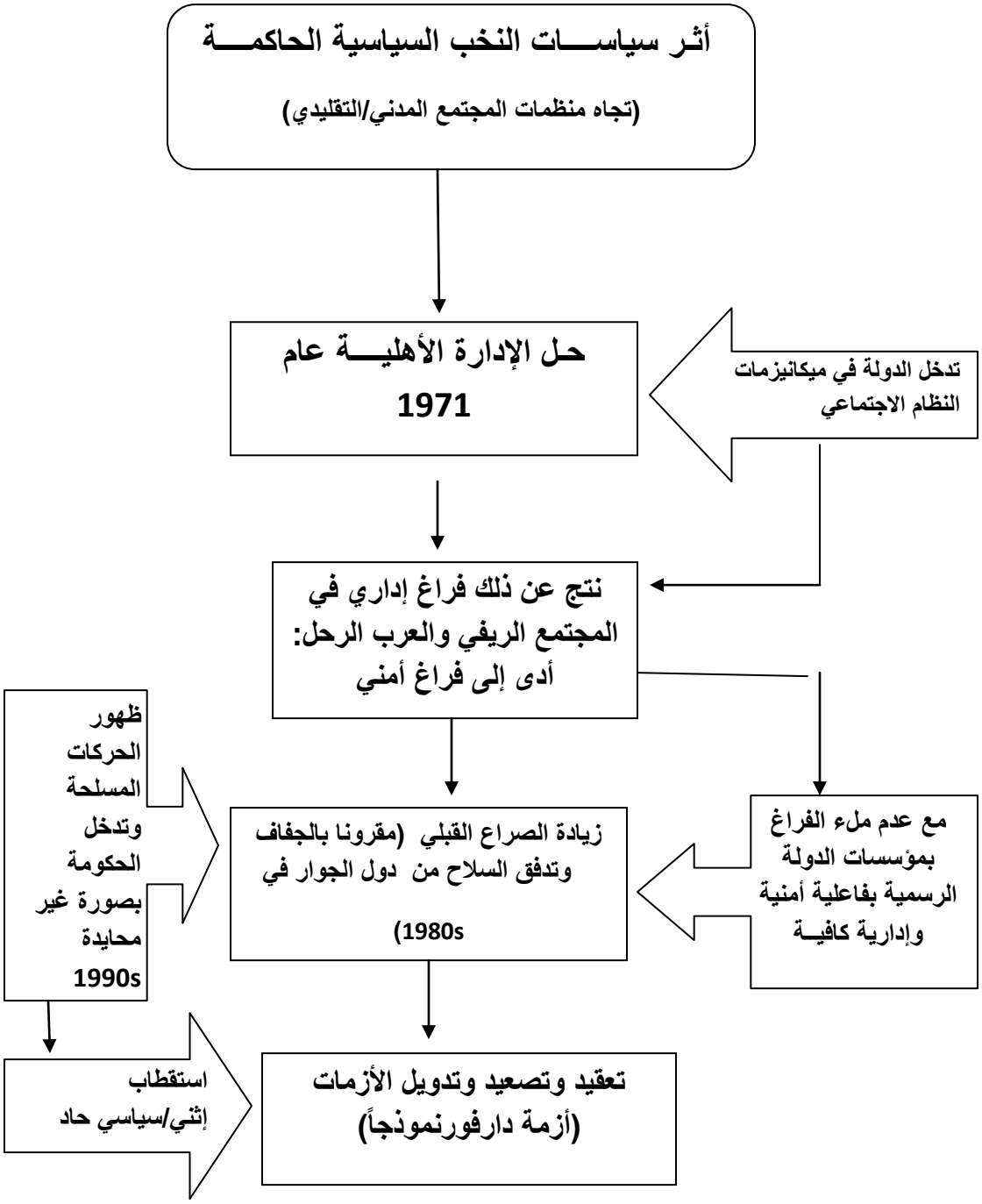

لقراءة هذا الشكل (رقم 2) وتحليله يمكن ملاحظة أن: سياسات النخبة الحاكمة التي أخطأت عندما ألغت (حلّت) النظام الأهلي المعروف بـ "الإدارة الأهلية" – وهو نظام اجتماعي قبلي في شكل هايراركية (هيكلية) إدارية يقوم على الأعراف والتقاليد التي تشكل عناصر الضبط الاجتماعي. فنتج عن حل هذه الإدارة الأهلية فراغ إداري، أفرز فراغاً أمنياً – خاصة في المناطق التي تشكل فيها القبيلة أساس التكوين الاجتماعي – وذلك بسبب عدم ملء الفراغ بمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والقانونية والإدارية – مثل الشرطة والمحاكم). مقرونا ذلك بموجة الجفاف والتصحر والصراع حول المرعى ومصادر المياه، في منتصف الثمانينات من القرن العشرين – أدى ذلك إلى فراغ أمني نتج عنه تصاعد وتيرة الصراع القبلي بصورة دموية وعنيفة. متزامنا ذلك مع ظروف إقليمية – الصراع في تشاد وتدفق اللاجئين والحركات المسلحة وتدفق السلاح من ليبيا حيث تدخل القذافي لدعم طرف في الصراع التشادي بينما احتمى الطرف الآخر بالامتداد (التداخل) القبلي في دارفور – أدى كل ذلك إلى ظهور الحركات المسلحة، والتي تتشكل من إثنيات غير عربية، فتدخلت الحكومة – بصورة غير محايدة – حيث سلَّحت الطرف العربي (في ما يُعرف بـ "الجنجويد") مما أدى إلى تبلور مفاهيم إثنية – عرب ضد الأفارقة: أو "الحُمْرة" ضد "الزُرْقَـة" – فنتج عن ذلك استقطاب عرقي/سياسي حاد بين الحكومة والحركات المسلحة. في مقابل تسليح حكومة الحركة الإسلامية للقبائل العربية استقوت الحركات المتمردة بالأجنبي. فأدى ذلك إلى تدويل مشكلة دارفور، وأدى ذلك إلى مزيد من التعقيد والتأزيم.

ثم كانت النتيجة النهائية دولة مضطربة/غير مستقرة وهشة وفاشلة (بمعايير الأمن والوحدة الترابية والاستقرار السياسي والاقتصادي). فقد انفصل الجنوب وتعرض النسيج الاجتماعي إلى تمزق وأصبحت دولة ناقصة السيادة من خلال تواجد قوات أممية متمثلة في اليوناميس UNAMIS (في الجنوب قبل انفصاله) ثم اليوناميد (UNAMID) في دارفور، إضافة إلى حظر وحصار وعقوبات دولية.

يوضح الشكل رقم (2) مدى التأثير السلبي لتدخل الحكومة السودانية في منظمات المجتمع المدني التقليدي (الأهلي) من خلال إلغاء الإدارة الأهلية في عهد الرئيس نميري، ثم تسييس الحكومة الإسلامية لها منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين (وحتى تاريخه) حيث أدى ذلك إلى خلل بنيوي في المجتمع الأهلي وإلى فراغ أمني مع غياب مؤسسات الدولة الرسمية (الشرطية، القضائية/العدلية والأمنية) في المناطق التي كانت تحكمها وتضبطها الإدارة الأهلية بكفاءة (كما سبقت الإشارة) أدى كل ذلك – مع عوامل أخرى – إلى تعقيد وتدويل "أزمة الدولة في دارفور"، وإلى إطالة أمد الحرب ومضاعفة واستمرار معاناة مواطن دارفور.

وفي السودان هنالك مكوِّن آخر مهم في منظمات المجتمع المدني التقليدي وهي "الطرق الصوفية" التي لم تسلم من اختراق وتدخل الحكومة فيها ومحاولة تسييسها تماما كما فعلت مع النظام القبلي (الإدارة الأهلية).

يمكن تصنيف "الطرق الصوفية" في السودان على أنها جزء من المجتمع المدني التقليدي – بحسب المصطلح الذي تقترحه هذه الدراسة. وللصوفية تأثير كبير في تديُّن وفي وجدان الشعب السوداني. فإذا نظرنا إلى الحركة الإسلامية في السودان باعتبارها تعبير عن تيار إسلامي فإن هذا التيار مرده إلى التيار الصوفي الذي أقام مؤسسات دعوية – وإن كانت تقليدية في البداية – مثل الخلاوى والمساجد والمساجد؛ ثم بفعل الحداثة (التركية والبريطانية) تأطّر نشاطه في شكل جمعيات خيرية ومنظمات أهلية

دعوية. وفي الوقت المعاصر أصبحت لهذه الحركات صحف ومنابر وأحزاب. فقد شكّلت الصوفية في السودان حاضناً للتفكير الحركي الإسلامي في العقود التالية للمهدية.

صحيح أن الطرق الصوفية في السودان أفرخت طوائف دينية، لكن الصحيح أيضاً أن من رحم الطائفية خرجت أكبر الأحزاب السياسية في السودان: أحدهما امتداد للمهدية (حزب الأمة) والآخر امتداد للطريقة الختمية (الاتحادي الديمقراطي). إذن الطرق الصوفية تشكل في السودان عمقا اجتماعيا مهما لأي مشروع وطني يهدف لإحداث تغيير أو نهضة في المجتمع السوداني. فهي تشكل قوة اجتماعية لها تأثير ديني وروحي ونفسي كبير وعميق الأثر في وجدان وهوية الشعب السوداني. فحتى النخبة العلمانية لا تستطيع إلا وأن تعترف بهذه الطرق الصوفية وتتعامل معها. لذلك نجد أن أي رئيس في السودان لا بد من أن يحاول أن يتقرب لزعامات الطرق الصوفية وشيوخها بل هناك من يحاول إرضائهم بالاحترام والدعم لمؤسساتهم (الخلاوي والمساجد)، وهناك من القادة السياسيين من يلجأون إليهم لـ "التبرُّك" (أي الحصول على دعواتهم وبركاتهم) لاستمرارهم في الحكم. فهنالك اعتقاد جازم في العقل الجمعي السوداني بأن شيوخ الطرق الصوفية هم "أولياء الله الصالحين". إذن الحديث عن منظمات المجتمع المدني التقليدي لا يمكن أن يتجاوز هذه القوة المؤثرة في المجتمع السوداني.

غير أن هذه الطرق الصوفية قد دخلت في الآونة الأخيرة في جدل ومناقشات، بل واحتكاكات وترترات، مع السلفية – خاصة أنصار السنة، والذي يعترضون على التصوف ويرون أن بناء الأضرحة واستخدام "الآلات" في الذكر هي بدعة (مثل ضرب الطبل والآلات النحاسية والدفوف، والمديح الملحن والتمايل طرباً معه...). بينما ترى الطرق الصوفية أن مدح الرسول بتلك الطريقة ليس حرام. كما اتهمت حكومة البشير بأنها تحاول اختراق الطوق الصوفية. وذهب بعضهم إلى اتهام الحركة الإسلامية (الحزب

الحاكم) بأنها "شترت عددا كبيرا من خلفاء السجادات {لمسائد/الخلاوي} بالمال والدعم الشخصي ما عدا فئة ثابتة على المنهج وذلك حتى تتمكن (أي الحركة الإسلامية) في الحكم". كما اتهموا الحكومة بأنها تسعى لتمكين السلفية[148]." واتهموا الحكومة (حزب المؤتمر الوطني) بـ "صنع أشخاص باعتبارهم شيوخ صوفية وبنوا لهم المجمعات الضخمة ووفروا لهم الميزانيات المالية والسيارات." (نفسه). لذلك بدأ بعض قيادات الطرق الصوفية في الطواف على مشايخ الصوفية في السودان وتنويرهم واستنفارهم لتكوين هيئة موحدة للصوفية لمحاربة التطرف والإرهاب الفكري لدى الشباب ومناصحة الحكام وانتزاع وزارة معينة لاسترداد الهوية وصناعة السلام."

في يوم 21 مايو/أيار 2017 ألغت السلطات ندوة فكرية للطرق الصوفية كانت تنوي تنظيمها في الخرطوم وذلك بعد أن حصلوا مسبقاً على تصديق لها. وبررت السلطات رفضها لتنظيم الندوة بخوفها من حدوث اختراق لها. كما أبدت السلطات "تحفظاتها على بعض المتحدثين الذين لهم عبارات خشنة". بينما أشارت بعض بعض نخب الصوفية الذين كانوا سيشاركون في الندوة أنهم يهدفون مناقشة "مسألة التمكين للجماعات الوهابية وهم يتوافدون إلى البلاد[149]".

أشار الصوفيون إلى أنهم يسعون لنشر الوسطية والاعتدال ومحاربة الغلو والتطرف والإرهاب. وأشار إلى أنهم ساهموا في رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية جزئيا عن السودان حيث كانت لزيارتهم للولايات المتحدة الأمريكية في 2015/1/12 تأثير كبيرا في هذا السياق[150]. وأشاروا إلى أنهم جمعوا خمسمائة شخصية من

---

[148] بيان صادر من شيوخ الطرق الصوفية، صحيفة التيار 23 مايو 2017

[149] صحيفة التيار، الخرطوم: 2017/5/23، ص 5.

[150] استغرقت الزيارة 15 يوما تم فيها زيارة البيت الأبيض ومجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) ووزارة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى عدد من الولايات. وجاءت الزيارة بتنسيق من السفارة الأمريكية لتعريف القيادات الدينية السودانية بتعدد الديانات في الولايات المتحدة

أمريكا ودول أوروبا وأستراليا وبعض دول آسيا وأفريقيا ووصفوا الشخصيات بأنها قيادية في الطب والهندسة والعلوم العسكرية والسياسية والإعلام ومن بيوتات أو طرق صوفية أو أهل محبة للمنهج وذلك بغرض التواصل مع المجتمع الدولي بكل منظماته المختلفة لدعم مسيرة الاعتدال والوسطية والهوية ومحاربة فكر التشدد السلفي التكفيري في السودان إضافة إلى بحث السبل لصناعة تحول ديمقراطي أو تغيير في السياسات في السودان، وتنظيم مؤتمرات دولية ودعوة المنظمات الدولية للمشاركة فيها لمناقشة قضايا الحريات وحقوق الإنسان والوسطية والتعايش السلمي بين الأديان..."[151]

إذن عملت حكومة الحركة الإسلامية (حزب المؤتمر الوطني) في السودان على تغييب المجتمع المدني من خلال إذابة مكوناته في الحركة الإسلامية ودمج مؤسساته في حزب المؤتمر الوطني الحاكم (الواجهة السياسية للحركة الإسلامية). فأصبح انتخاب قيادات النقابات أو القيادات للاتحادات المهنية أو مدراء (رؤساء) الجامعات، ومراكز البحوث (معظمها حكومي) ما هو إلا ترشيح واختيار وانتخاب يقوم به حزب المؤتمر الوطني الحاكم محوّلاً منظمات المجتمع المدني إلى مجرد أفرع له (في كل وزارات ومؤسسات الدولة). أدت تلك السياسات إلى إضعاف منظمات المجتمع المدني – بشقيه الحديث والتقليدي – بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعة والإنسانية. ومع العجز الداخلي لحكومة الحركة الإسلامية – بسبب تشريد الكفاءات – أدى ذلك إلا إضعاف النظام السياسي والاجتماعي على حد سواء؛ وأدى ذلك إلى أزمات وهشاشة الدولة. وترتد هذه الاسقاطات بتأثير أكثر سلبية على المجتمع المدني وكأنما يتم هذا السيناريو في

وحرية الأديان وتعدد الثقافات."وأوضح عصام الشيخ أن الوفد عقد 30 اجتماعا منها 10 اجتماعات في واشنطن و20 اجتماعا في بقية الولايات الأخرى". أنظر: شبكة الإعلام العربية: 2015/12/1. moheet.com

[151] صحيفة التيار، المصدر السابق.

شكل دائري. وهذا يفسر – جزئياً على الأقل – وقوع النظام السياسي في السودان في حلقة أو دائرة خبيثة (vicious circle): ديمقراطية تعقبها حكومة عسكرية، ثم حكومة ديمقراطية يطيح بها إنقلاب عسكري آخر قبل إكمال دورتها ... وهكذا (مع غلبة غالبة للفترات العسكرية: 10 سنوات حكم مدني ديمقراطي/حزبي مقابل 50 سنة حكم عسكري/دكتاتوري وشمولي).

لقد عملت حكومة الحركة الإسلامية على اختراق منظمات المجتمع المدني بشقيه – التقليدي والحديث. بالنسبة للتقليدي فقد تمت الإشارة إلى تدخلها في نظام الإدارة الأهلية. أما بالنسبة لاختراقها لمنظمات المجتمع المدني في المدن أو المراكز الحضرية فقد عملت على اختراقها وتسييسها ويشمل ذلك الأحزاب السياسية، التي تم حلها وحظرها واعتقال قياداتها، وتسييس الخدمة المدنية بتعيين الموالين للحركة الإسلامية من خلال ما يُعرف بـ "التمكين" والذي اشتمل على تشريد كل العناصر المناوئة للأخوان (حكومة الإنقاذ الوطني/الحركة الإسلامية) – بل حتى غير المنتمين لأي حزب طالما أنهم ليسوا أنصارا للحركة الإسلامية أو أعضاء فيها – وذلك بإزالتهم من مواقعهم المختلفة في الخدمة المدنية تحت ذريعة "الصالح العام" وامتد ذلك إلى القوات النظامية.. كذلك عملت حكومة الحركة الإسلامية على كبت الحريات ومصادرة الصحف وإيقافها ومنع صدور الصحف المستقلة والخاصة، وتشريد الصحفيين واعتقالهم، وكذلك أساتذة الجامعات والنقابات والاتحادات المهنية وقادة الرأي.

إذن اخترقت ودمرت الحكومة السودانية (الإسلامية) عصب المجتمع المدني الحديث المتمثل في الأحزاب والنقابات والاتحادات والإعلام والجامعات ومراكز البحوث من ناحية، والمجتمع المدني التقليدي (النظام القبلي والإدارة الأهلية والطرق الصوفية) من ناحية أخرى. وكان نتاج ذلك انهيار البينة التحتية اللازمة لبناء الديمقراطية. لذلك فشلت الديمقراطية في السودان. فالأحزاب السياسية – حتى بعد السماح لها

بالعودة وممارسة نشاطها – تعرضت لاختراق من حزب الحركة الإسلامية (المؤتمر الوطني) من خلال استمالة بعض قياداتها بإغرائهم بالمناصب العليا في الدولة مما أدى إلى انشقاقها (بسبب الاختلاف بين أعضائها حول المشاركة في حكومة حزب المؤتمر الوطني أو عدمها) ومن ثَمّ إضعافها. وكذلك تعرض الإعلام للكبت والتضييق على الصحفيين واعتقالهم مما أعاق الإعلام من العمل كلاعب أساسي ومهم في منظومة المجتمع المدني. وينطبق الوضع ذاته على الاتحادات المهنية والنقابات وبقية منظمات المجتمع المدني. فالأحزاب السياسية أصبحت إما متحالفة مع النظام الحاكم أو مشردة في خارج السودان، أو تعمل (تحت الأرض) مثل الحزب الشيوعي السوداني وحزب البعض العربي الاشتراكي/قطر السودان. وكذلك الحال مع الكُتّاب والمثقفين وقادة الرأي العام – إما موالين للنظام الحاكم أو التزموا الصمت أو هاجروا. فحكومة البشير جعلت من النقابات والاتحادات أفرع تابعة للحزب السياسي الحاكم (المؤتمر الوطني). يشمل ذلك أيضا اختيار مدراء (رؤساء) الجامعات[152]، ورؤساء النقابات والاتحادات المهنية وحتى زعماء الإدارة الأهلية. أي يتم ترشيح وتعيين كل قيادات مؤسسات المجتمع المدني – الحديث والتقليدي – من منسوبي الحزب الحاكم أو عضوية الحركة الإسلامية. أي المعايير هي الولاء والانتماء و"الثقة"، وليس المؤهلات والكفاءة والقدرات والأخلاق. لذلك تم إفراغ المجتمع المدني من محتواه وفقد فاعليته وتعطلت وظائفه – التي من بينها الإسهام في بناء الديمقراطية.

[152] حتى في الجامعات توجد في كل جامعة ما يُعرف بـ "الوحدة التنظيمية" – لحزب المؤتمر الوطني - التي يرأسها مدير الجامعة ولها أفرع في كل كلية، وهي المسؤولة عن الاختيار أو الترشيح للمناصب الإدارية/الأكاديمية في الجامعة مثل: رئيس القسم، نائب عميد الكلية، عميد كلية (أو مدير معهد)، أمين الشؤون العلمية، وكيل الجامعة، نائب مدير الجامعة، ومدير (رئيس)الجامعة. فالوحدة التنظيمية في كل جامعة هي التي تقترح أو ترشح مدير الجامعة وترفع ترشيحها لرئيس الجمهورية بواسطة وزير التعليم العالي (الذي هو، بالضرورة، عضو في المؤتمر الوطني). أي يتم الترشيح لكل المناصب في الجامعة من الحركة الإسلامية..

الخاتمـــــة

وهكذا بدى واضحا تعقيد مفهوم المجتمع المدني عبر العصور. واتضح من هذا العرض التاريخي المختصر أن المفهوم قديم متجدد. وأن كثيرا من المفكرين أسهموا في تعريفه – بعضهم من منظور مختلف – لكن في التحليل النهائي يُعطي هذا الاختلاف شمولية ومرونة للمفهوم بحيث أضحى يستوعب كل القوى الاجتماعية الجديدة في كل العصور. كما أن هذا الاتساع في مضمون المفهوم ساعده على استيعاب تعقيدات الظواهر في المجتمعات المعاصرة التي تتسم تكويناتها وشبكة علاقاتها وتفاعلاتها بالتعقيد. كما أن المجتمع المدني نفسه عملية دينامية مستمرة وبالتالي لا بد من أن يعبر عنها مفهوم مرن ومتجدد.

والملاحظ أن المجتمع المدني ظهر في الماضي ثم توارى لعدة قرون ثم عاد إلى السطح في العصور الحديثة والمعاصرة ابتداءً من ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته. وارتبطت عودته بعاملين: أولاً: ظهور أزمة/أزمات، وثانياً: زيادة الوعي. وفي السودان على سبيل المثال عاد إلى السطح في ثمانينات القرن العشرين عندما تعرضت أجزاء كبيرة من البلاد لموجات الجفاف والتصحر والمجاعة، فدفع ذلك إلى ظهور منظمات طوعية حاولت أن تتصدى للتحديات الإنسانية والاجتماعية بعد أن عجزت المؤسسات الرسمية عن احتواء الأزمة. وكذلك ارتبط في السودان بزيادة الوعي في بداية التسعينات وظهور أزمة جديدة تمثلت في تعرض الديمقراطية للخطر بسبب الإنقلاب العسكري (1989). ومن البديهي أن النظام السياسي المضطرب والمجتمع السياسي المأزوم المتسم باستقطاب حاد وعنيف يعيق بناء وتنظيم المجتمع المدني ويعيق بناء الديمقراطية.

إذن مفهوم المجتمع المدني هو وليد أزمة وكذلك يعبّر عن حركة الوعي في المجتمع. وفي الماضي أيضا كان نتاج للجدل الذي دار بين المفكرين حول طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة والمجتمع.. وفي العصر الحديث ارتبط بانهيار الكتلة الشرقية ورياح التغيير التي هبت في دول شرق ووسط أوروبا مطالبة بالديمقراطية. وفي نهاية القرن العشرين ارتبط المفهوم بالإدارة السلمية للصراع والاختلاف أو الجدل الاجتماعي. وكذلك ارتبط في نهاية القرن العشرين بمفهومي الديمقراطية والتنمية. فقد صار يُنظر إليه على أنه الإطار الذي ينظم بيئة ممارسة الحريات العامة في المجتمع وفق ما ينظمه القانون ويتسق مع منظومة القيم والمبادئ والأعراف. كما أصبح يُنظر لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات بانية للديمقراطية democracy-building institutions، وتقترح هذه الدراسة أن يحاول المجتمع المدني العربي إعادة بناء نفسه متكيفاً بمرونة عالية مع بيئة لا تتوافر فيها الديمقراطية الكاملة – ومعدومة في بعض أجزائه – وذلك من خلال أدوات فاعلة مثل التعليم والإعلام.

لقد أصبحت وسائل الإعلام تشكل أقوى عامل في تأسيس بنية تحتية صلبة لتحول ديمقراطي رشيد وبناء ديمقراطية مستدامة. وبما أن وسائل الإعلام في الوطن العربي تعاني من معوقات كثيرة تحول دون ممارسة وظائفها بصورة فاعلة فإن هذه الدراسة تقترح للصحفيين في العالم العربي ولوسائل الإعلام العربية أن تتجنب الدخول في مواجهة مع الأنظمة الحاكمة، وأن تستغل هامش الحرية أو درجة الحرية النسبية المتاحة (وهي بدرجات متفاوتة من دولة إلى أخرى) وتركز جهدها الإعلامي – في التغطية الخبرية والتحليل والتقرير – في قضايا المجتمع وتوعيته لبناء مجتمع واعٍ. وفي المدى البعيد سوف ينتج لنا هذا المجتمع الواعي قياداة مستنيرة تؤمن بالديمقراطية والحكم الرشيد. وبالتالي يمكن أن يتحقق الانتقال إلى الديمقراطية بصورة سلسة..

أي يمكن القول أن المدخل الأنسب لبناء مجتمع مدني فاعل هو عن طريق توظيف **وسائل الإعلام والتعليم في عملية التنشئة السياسية** – لا سيما في ظل الفرص الكبيرة التي أتاحتها العولمة والتكنولوجيا في تعدد وانتشار وفاعلية وسائط الاعلام (بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي). فعلى منظمات المجتمع المدني إن أرادت احداث تغيير يضمن عدم الانجراف نحو الفوضى، عليها أن تتبنى وسائل التغيير التدريجي والبطئ من خلال تكوين جيل واعٍ وهو الذي يستطيع أن ينتج قيادة واعية للمجتمع في المديين المتوسط والبعيد. تنطوي العملية على تشكيل الثقافة السياسية وبالتالي تشكيل الرأي العام الواعي والسلوك السياسي الرشيد. مقرونا ذلك بزيادة قاعدة المشاركة السياسية وغرس قيم الديمقراطية وبناء مؤسسات سياسية حديثة – أحزاب – تتصدى لعملية التحول الديمقراطي محمولة على مجتمع مدني واعٍ، قوي ومتماسك وفاعل. هذا المدخل هو الذي يمكن أن يشكل ضمانة لبناء ديمقراطية سليمة ومستدامة تحقق نظاماً سياسيا مستقراً.

المراجـع والمصـادر

أولاً: المصادر الأولية (البحوث غير المنشورة):

- بلقيس أحمد منصور الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطى فى اليمن (1991 – 2001) رسالة ماجستير جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – 2003
- جبريل محمد الشراتحة، أثر اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل على العلاقات الأردنية الفلسطينية (رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية)، الخرطوم: 2017.
- راندا محمد عباس حاج بابكر، أثر الثورات الشعبية في العالم العربي على الاستقرار السياسي في المنطقة: دراسة حالة مصر: 2011–2012م، (رسالة دكتوراة في العلوم السياسية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية،الخرطوم، 2015).
- سداد مولود سبع ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، رسالة دكتوراه ، ليبيا ، 2008
- سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني،جريدة الحياة اللندنية، العدد (13894)، 2001/3/31
- سعيد بن سعيد العلوي، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، (ورقة قُدمت للندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992
- فتحي عبد السلام معتوق، دور المجتمع المدني في معالجة الاضطراب السياسي في ليبيا والسودان: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2016.
- مصطفى كامل السيد، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر، 1992.
- مصطفى عبد العزيز البطل، عن الديمقراطية واستحقاقاتها، صحيفة السوداني، الخرطوم: 2017/1/26.
- التجاني عبد القادر، "ألواح وكومبيوتر..."، مقال في صحيفة اليوم التالي، الخرطوم: 2017/1/29.
- مناقشات " مؤتمر المنظمات المدنية العربية " القاهرة ، 31 – اكتوبر – 3 نوفمبر 1989، والأبحاث المقدمة في ندوة المجتمع المدني العربي"، بيروت ، 21–24 يناير 1993
- عبد الرحمن، التحول الديمقراطى فى العالم العربى خلال التسعينيات، (القاهرة: جريدة الأهرام المصرية)، يوليو 2001م

- محمد نور الدين آفاية، القوى الاجتماعية للثورة، (تونس: مركز دراسات الوحدة العربية، من ندوة بعنوان: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، 5 يناير 2012م).

ثانياً: المصادر الثانوية:

1. الكتب باللغة العربية:

- أحمد حسين، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.
- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
- إلهام نايت سعيدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.
- برهان غليون، "المقدمة". اسماعيل فيرجون وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،
- 2002
- أندرية غندر فرانك ومارتا فونتيس، الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمي الحديث. في: إيمانويل فالرشتاين وآخرون، ترجمة عصام الخفاجي وأديب نعمة، الإضراب الكبير، بيروت: دار الفارابي.
- حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013م).
- حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والمجتمع التقليدي في السودان(، سلسلة الثقافة السياسية: مفاهيم وقضايا،2)،القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001
- استيفن م. ديلو (ترجمة فريال حسن خليفة)، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: الحداثة والمعاصرة طريق المجتمع المدني، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
- زينب عبد العظيم، العولمة والمنظمات غير الحكومية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية)، 2002.
- سمير أمين، الحركات الاجتماعية والديمقراطية في مواجهة امبريالية العولمة. في: عزة خليل (محرر)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، الفصل الأول، ط1، (القاهرة: مركز البحوث الاجتماعية، 2006).
- سعيد بن سعيد العلوي (وأخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- سعيد بن سعيد العلوي (وأخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
- صالح السنوسي: العرب بين الحداثة والعولمة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000

- عبده مختار، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون)، 2009.
- عزمي بشارة، المجتمع المدني – دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998
- عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة (قطر)؛ والدار العربية، ناشرون، بيروت، 2012.
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2000.
- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث (الجزء الأول: الأسس النظرية والمنهجية)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، (د. ت.).
- محمد نصر مهنا،في النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية. (الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،2005)
- نيفين مسعد (تحرير) معجم المصطلحات السياسية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994
- هويدا علي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط المتغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي (القاهرة: البرنامج التعربي لنشطاء حقوق الإنسان)، 2000.
- وجيه كوثراني، الدولة والمجتمع المدني في التاريخ العربي،في سعيد بين سعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992)
-

2. الدوريات العلمية:

- أشرف عثمان محمد الحسن، من أزمة الهوية إلى أزمة نموذج الدولة في إعادة بناء سؤال الهوية، مجلة العلوم السياسية، الخرطوم، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، العدد الثاني، سبتمبر 2014.
- أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، **عالم الفكر**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، يناير/مارس، 1999
- الطيب حاج عطية، منظمات المجتمع المدني والديمقراطية والسلام، الخرطوم: مجلة **أفكار جديدة**، العدد السابع، سبتمبر 2007، الخرطوم: هيئة الأعمال الفكرية.
- جي هيرميت, هل هو عصر الديمقراطية؟ ترجمة سعاد الطويل, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, (.11– القاهرة, مركز مطبوعات اليونسكو, العدد 126 , مايو 1991.
- تيري لين وفيليب س. شميتر, أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا, (ترجمة آمال الكيلاني, المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية, القاهرة, مركز مطبوعات اليونيسكو, العدد 126 مايو 1991

- ثناء فؤاد عبدالله، الإصلاح السياسي خبرات عربية، (مصر: دراسة حالة) المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 2، بيروت 2003م.
- صالح ياسر، الحركات الاجتماعية: الجوهر – المفهوم – والسياقات المفسرة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (371)، يناير 2015

3. الكتب بالإنجليزية

- Alagappa, Muthiah. *Civil Society and Political Change in Asia*. Stanford: Stanford University Press. 2004.
- Andrew Gamble, An Introduction to Modern Social and Political Thought, London, Macmillan Press, 1981.
- Brown 2001:70. In: Rory O'Brien, *Philosophical History of the Idea of Civil Society*, February 1999.
- Goren Hyden. "Building Civil Society at the turn of the Millennium", in: Burbidge, John: Beyond Prince and Merchant: Citizen Participation and the Rise of the Civil Society. New York, The Institute of Cultural Affairs, International Pact Publications, 1997.
- Howard Handelman, The Challenge of Third World Development, 5th edition. New Jersey: Pearson Prentice Hall, 2009,
- Edward, Michael, Civil Society. Cambridge, England: Polity Press, 2004).
- Pawel Stefan Zaleski, Neoliberalism and Civil Society, Wydawnictwo UMK, Torun 2012
- Hegel,G.W.F., *Elements of the Philosophy of Rights,* edited by Allen W. Wood (Cambridge University Press, 1991.
- Pollock, Graham, *Civil Society Theory and Euro-Nationalism*," Studies In social and Political Thought.1997.

- Pawel Stefan Zaleski, *Neoliberalism and Civil Society,* Wydawnictwo UMK, Torun 2012
- Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (New York: Vintage Books, 1964).
- ------, "Civilian Control of the Military: A Theoretical Statement," in *Political Behaviour: a Reader in Theory and Research,* eds. Heinz Eulau, Samuel Edlersveld, Morris Janowitz (New York: Free Press, 1956,)
- ----- Patterns of Violence in World Politics," in *Changing Patterns in Military Politics,* ed. Samuel P, Huntington (New York: Free Press, 1962)
-
- Schwedler, 1995, p. 5. See also Habermas, J. 1974. The Public Sphere: an encyclopedia article. New German Critique. 3
- V.I. Lenin, Imperialism, *the Highest Stage of Capitalism*, (2010). See also: Ehrenberg, John. Civil Society: The Critical History of an Idea. New York. New York University Press, 1999

4. Periodicals:

- John Ely, "The Politics of Civil Society", Telos No. 93 (Fall 1972.
- Larry Diamond. "Toward Democratic Consolidation", *Journal of Democracy*, Vol. 5, Nr 3, 199
- Mario Diani and Ivano Bison, Organizations, Coalition, and Movements: Theory and Society, Vol. 33. 2004.
- Rein Mullerson," Democratisation through the Supply-Demand Prism," Human Rights Review, Vol.10, No.4(2009)

- Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven CT: Yale University Press, 1968)
- -----, "Reforming Civil Military Relations," *in Civil-Military Relations and Democracy,* eds.

5. الانترنيت

- أبو الحسن بشير عمر، دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية، الحوار المتمدن، العدد 4564، 4 سبتمبر 2014م
- خالد الكيلاني، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني: إشكالية العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، الحوار المتمدن، 2010/10/24: www.m.ahewar.org/s.asp
- موقع: المدونون الأحرار (صوت الليبرالية الجديدة)، "مفهوم الحركات الاجتماعية"، 2011/10/31.
- محمد السيد سعيد، المجتمع المدني العالمي: الصمود والتحديات، إسلام أون لاين، 2004/4/1
- التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني والأزمة الاجتماعية في الوطن العربي – الجزء الثاني، مجلة الحوار المتمدن (الموقع الالكتروني)، 2009/1/27
- كارنيجي الشرق الاوسط، 19كانون الثاني/يناير 2017https://www.facebook.com/carnegiemec
- . في: راندا محمد عباس، مرجع سابق، ص 184